جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الاتصال السياسي في رسم السياسات العامة في الجزائر

(2015_1999)

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص رسم السياسات العامة

اعداد الطالبة:
بوجمعة راضية

الأستاذ المشرف:
طيلب أحمد

لجنة المناقشة

د–تراكة جمال	رئيسا
د — طيلب أحمد	مشرفا و مقررا
أ– عبد السلام عبد اللاوي	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

الشكر

إن الشكر لله نحمده و نستعين به ونشكره ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنتهدي لو لا أن هدانا الله

كما أتوجه بجزيل الشكل و الامتنان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل ، وأخص بالذكر الدكتور أحمد طيلب .

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى و أعز ما يملك كل إنسان إلى الوالدين الكريمين أطار الله عمرهما و أدام عليهما تاج الصحة.

و إلى كل أفراد عائلتي و إلى الصغار عبد الرحمان و

عبد المالك و ونيس .

و إلى الصديقتين مريم و فاطمة الزهراء.

والى كل الزميلات و الزملاء في قسم العلوم السياسية.

راضية

مقدمة

نحن نعيش اليوم عصر الاتصال أو ما يسميه البعض "العصر الجديد" ،و هذه حقيقة لا تحمل مبالغتا أو تضخيما لأهمية الاتصال و خطورته في عالمنا الراهن ، وعصر الاتصال الذي نعيشه يتميز بتطور هائل في التكنولوجيا ، وبتفجر المعلومات و تدفقها بصورة لم يعرفها الجنس البشري من قبل ، و الثورة العلمية والتكنولوجية التي دخلتها الحضارة الإنسانية المعاصرة تنطوي على إمكانيات غير محدودة لتعاظم المعرفة و المعلومات ، و الإسراع في نشرها و تداولها ، وفي طرح تأثيراتها ،وقد لا يجد الفرد مهربا أو ملاذا ليحمى ذاته من تلك التأثيرات المتتالية و المتعاظمة .

إن وسائل الاتصال تغيرت وتطورت بمرور الزمن لا كن يبقى هدفها واحد وهو نقل وإيصال الرسالة أو المعلومة للفضاء المعني بها أي الجهة المستقبلة، ويبقى المتغير الوحيد هو وسيلة، ففي القديم استعمل الحمام والنقش على الحجر لآصال المعلومة ثم تطورت الوسائل لتصل لاكتشاف الطباعة و الهاتف إلا آن وصلت إلا ما وصلت إليه اليوم من قنوات وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة. و الحديث عن الاتصال والتواصل لا يمكن حصره في الجانب الاجتماعي والثقفي فقط لان الاتصال يمس كل جوانب الحياة وجميع المستويات داخل الأنظمة السياسية و داخل الدولة هذه الأخيرة لا تقوم إلا بوجود مجموعة من الأركان الإقليم ، الشعب، السيادة .

إن الأنظمة السياسية في كل دول العالم تسعى دائما لتحقيق استمرارها وبقائها من خلال كسب رضا أفراد المجتمع ، لأنها تدرك أن أي نظرة سلبية للمواطنين ضدها أو ضد لعملها يهدد استمرارها وبقائها ، لهذا في تستخدم كل الوسائل و الأساليب لتحسين علاقتها بهم ، ويعتبر الاتصال السياسي من بين هته الأساليب التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية في هذا المجال ، إلى جانب مجموعة من الأساليب أخرى التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها و بكل احترافية .

لقد أصبح الاتصال السياسي حقلا دراسيا له أهميته و أسسه و ميادينه و موضوعاته ، وهو ويتناول تلك المادة الناظمة أو الرابطة لمكونات و أطراف العملية السياسية ، من خلال المفردات و اللغة و الرموز السياسية، انه يربط الجماهير و المؤسسات و الجماعات و الحكومات و الأحزاب من خلال تلك الرموز ، و يستند إلى

تقنيات تطورت بشكل هائل ، ليس فقط من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية المعروفة بل وعبر الفضائيات و الشبكات و الحاسبات.

تعقد الحياة و كثرة مشاكلها يدفع الإنسان لأجل السعي لأجاد طرق و أساليب لحل هذه المشاكل ، هذا على الصعيد الفردي ، أما على الصعيد الوطني فالقادة السياسيين الممثلين للسلطة الحاكمة هم كذلك يسعون لحل المشاكل و الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع ، من خلال تبني تلك المطالب التي تصلهم عبر فنوات عديدة و متعددة ، هذه المطالب تحرك صانع القرار لإقرار حلول لهذه المشاكل عبر مجموعة من البرامج و الخطط ، و التي تعرف بالسياسية العامة .

أصبحت للسياسية العامة حقل هام من حقول الدراسة الأكاديمية فلا توجد جامعة أو معهد خاص بالعلوم السياسية بدون هذا التخصص ، الذي فرض نفسه نظرا الأهمية السياسية العامة في تنظيم شؤون الدولة الداخلية و الخارجية ، و تتميز السياسة العامة التي تقرها الحكومات بالشمولية و التنوع الذي يمس كافة جوانب الحياة ، و هي عملية جد معقدة و متشعبة نظرا للأهمية التي تكتسبها ، تكون مهمة صنعها و إقراراها على عاتق الحكومة ، و التي تكمن مهمتها في تحقيق تطلعات المواطنين .

الجزائر وعلى غرار دول العالم هي كذلك تتبنى مجموعة من السياسيات العامة التي تهدف إلى حل المشاكل و العقبات اليومية التي تواجه المواطن الجزائري و التي تصله عبر عدة وسائل وقنوات ، و الجزائر تتبنى أيضا نظام اتصال سياسي معين يتحدد من خلاله طبيعة العلاقة التي تربط السلطة الحاكمة بكل فئات المجتمع المختلفة .

1/ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ أنها تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة امام الباحثين والمتابعين لموضوع الاتصال السياسي وكذا واقعه ودوره في رسم السياسة العامة في الجزائر.
- ✓ تناولها لموضوع مهم يعالج فيه كيفية تنقل المعلومات من الأعلى للأسفل وكذا من الأسفل للأعلى داخل النظام الجزائري.

- ✓ بأنها ستكشف لنا واقع الاتصال السياسي و الدور الذي لعبه في رسم الساسة العامة في الجزائر و خصوصا في حل الأزمة خلال الفترة الممتدة من 1999الى غاية 1015.

2/ أهداف الدراسة

- ✓ تهدف هذه الدراسة لمعرفة الإطار المفاهيمي لكل من الاتصال السياسي والسياسة العامة و دراستهما دراسة نستطيع من خلال معرفة أهم الجوانب عن كليهما.
- ✓ هذه الدراسة الهدف منها هو معرفة الدور الذي يلعبه الاتصال السياسي في توجيه و ترشيد السياسية العامة .
- ✓ هدف من الدراسة الحلة هو معرفة الدور الذي لعبه الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة خلال فترة1999الى2015 و خاصة في حل الأزمة الأمنية التي عرفتا الجزائر.

3/ أسباب اختيار الموضوع

*** الأسباب الذاتية**

أن أهم سبب جعل الباحث التطرق لهذا الموضوع هو ما يحدث في الدول العربية من أحداث والتي يطلق عليها الربيع العربي هذه الأحداث التي كان سببها الأول هو غياب الثقة والتواصل بين الأنظمة الحاكمة وأفراد هذه الدول ، وهذا ما دفع الباحث للبحث لمعرفة كيف تتم عملية الاتصال السياسي داخل الأنظمة السياسية في العالم و الجزائر بصفة خاصة ولقد تم تخصيص فترة1999الى2015لانها الفترة بدأت الجزائر تعرف الاستقرار الأمني وكان النظام السياسي أحوج ما يكون للتواصل مع المواطن للوصول لاستقرار دائم في الجزائر.

*** الأسباب الموضوعية**

- ✓ عدم تطرق الطلبة السابقين في جامعة خميس مليانة لموضوع الاتصال السياسي ولا بأي شكل من الأشكال ، ومن خلال هذه المذكرة أردنا إثراء المكتبة الجامعية وكذا الوطنية وجعلها مرجعا للطلبة للاستعانة بها في بحوثهم.

- ✓ باعتبار الباحث طالب في تخصص رسم السياسات العامة فقد أراد دراسة عنصر مهم في رسم السياسة العامة داخل الدول إلا وهو الاتصال السياسي الذي يعبر عن عملية الواصلة بين الحكومات والمواطنين.

4/ أدبيات الدراسة :

لا يمكن القيام بأي دراسة من دون الرجوع لمجموعة من الأدبيات السابقة التي لها علاقة بالدراسة التي يقوم بها الباحث حيث تساعده في رسم صورة عامة حول منطلقات دراسته ، فالعلم هو عبارة عن تراكم معرفي عبر الأوقات ، وبناء على هذا فان دراستنا انطلت بعدما اطلعنا على مجموعة من الأدبيات السابقة و التي من بينها مايلي :

- ✓ دراسة سعد بن سعود آل سعود الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي وهي رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه لسنة 2006 ،و تطرق الباحث من خلال الدراسة إلى ماهية الاتصال السياسي، العلاقة بين الاتصال السياسي ووسائل الإعلام ، ثم دراسة لواقع الاتصال السياسي في المملكة العربية السعودية التي تطرقت إلى العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي في المملكة، وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام شاركت في مناقشة قضايا السياسة أكثر من السياسيين و الحكام .
- ✓ دراسة نبلة بوخبرة جوان 2014 بعنوان نماذج الاتصال السياسي للكاتب هيوك كازنيف ،وذكرت في دراستها مجموعة من نماذج الاتصال السياسي كالنموذج، الاستراتيجي ، النسقي،النقدي ،التحاوري، التقني، وقد وصلت الدراسة إلى أن للاتصال السياسي مجموعة متنوعة من النماذج التي من تدرس العلاقة بين عمليتي الاتصال و السياسية .
- ✓ دراسة جمال العيفة ، بعنوان " الاتصال الشخصي ودوره في العمل السياسي دراسة ميدانية حول ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الجزائرية ، وهي رسالة دكتوراه ، السنة 2006/ 2007 ، و تطرق الباحث من خلال الدراسة إلى الإطار النظري للاتصال الشخصي ، و تم كذلك القيام بمجموعة من الدراسات الميدانية لدراسة دور الاتصال الشخصي في شرح ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، و كانت نتيجة الدراسة أن للاتصال الشخصي دورا فعليا في شرح ميثاق السلم و المصالحة الوطنية .

- ✓ كتاب الدكتور فهمي خليفة الفهداوي "السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل"، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2001 ، والذي قدم فيه تحليل لمضمون السياسة العام من حيث الإطار النظري المفاهيمي ، و عرض من خلال كتابه الفواعل الرسمية و غير الرسمية المتداخلة في عملية صنع السياسة العام ، و عرض كذلك العوامل المختلفة التي تدخل في توجيه الفاعلين .

5/ إشكالية الدراسة:

إن كل من رسم السياسة العامة و الاتصال السياسي هما عمليتان معقدتان و متشابكتان و كلهما يهتم بالعملية السياسية داخل الدولة ، من خلال هذه التداخل حولنا معرفة العلاقة بينها من خلال طرح الإشكال التالي :

كيف يساهم الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

ما مفهوم كل من الاتصال السياسي و السياسة العامة ؟

ما هي أهم أبعاد الاتصال السياسي في ترشيد السياسة العامة؟

ما الدور الذي لعبه الاتصال السياسي في رسم الساسة العامة في حل الأزمة الأمنية في الجزائر فترة 1999-2015؟

6/ الفرضيات

للإجابة على الإشكالية تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

ترتبط مستويات نجاح وفاعلية السياسة العامة بمستوى تفعيل الاتصال السياسي في كل الاتجاهات في إطار تفعيل مبادئ النظام الديمقراطي .

وتم اعتماد بعض الفرضيات الفرعية:

كلما تم التحكم في وسائل و أساليب الاتصال السياسي من قبل السلطة كلما زاد تأثيره أكثر في صنع السياسات العامة .

زادت فرص حل الأزمة الأمنية في الجزائر بزيادة نشاط مستويات الاتصال السياسي في تلك الفترة كالخطاب و التسويق السياسي أ ووسائل الإعلام .

7/ حدود الدراسة:

✓ الإطار الزماني

ينحصر المجال الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من 1999الى2015ولك للاعتبار التالي :

في هته الفترة سعت السلطة في الجزائر لتحقيق الأمن بسبب الارتفاع الكبير في وتيرة أعمال العنف، فاعتمدت على الاتصال السياسي لإقناع الرأي العام بالسياسات الأمنية المتبعة .

✓ الإطار المكاني

ينحصر المجال المكاني للدراسة في حالة الجزائر حيث حاولت الدراسة معرفة واقع الاتصال السياسي في الجزائر ثم معرفة دوره في رسم السياسة بصورة خاصة في الفترة الممتدة من 1999ال2015.

8/ المنهجية الدراسة:

أ_ المناهج المستخدمة:

✓ منهج المقارن :

عرفت الجزائر تحولا في نهاية الثمانينات ، وكان هذا التحول كبيرا نظر لأنه مس منهجها السياسي و الاقتصادي ، فأدى بانتقال الجزائر من النهج الاشتراكي و الأحادية الحزبية إلى النهج

اللبرالي و التعددية الحزبية ، لذلك كان علينا لزاما القيام بالمقارنة في بعض الأحيان بين هتين المرحلتين المختلفتين خصوصا حول طبيعة النظام و كذا حول واقع الاتصال السياسي الذي تم درسته عبر المرحلتين ، و قد أوصلتنا هته إلى معرفة الدور الذي لعبه الاتصال في عملية رسم السياسة خلال هتين المرحلتين .

✓ **المنهج دراسة الحالة :**

منهج دراسة الحالة : هو المنهج أو طريقة منهجية و التي تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة يمكن دراستها بعمق و دقة و اهتمام مشخصا جميع جوانبها سواء كانت الحالة المدروسة فردا ، مؤسسة ، اجتماعية ...الخ ، وهو تقنية هامة لاستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينة ، و هو يشمل تجميع بيانات حول دولة معينة ، أو نظام ساسي معين ، أو فئة ، أو أقلية[1].

و من خلال هذا المنهج أردنا أن نجعل من دراستنا أكثر صلة بالواقع من خلال دراسة حالة الاتصال السياسي و دوره في رسم السياسة العامة في الجزائر و التركيز على حالة الأزمة الأمنية و دور الاتصال السياسي في حلها.

✓ **المنهج التاريخي:**

المنهج التاريخي : هو من الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل و تفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة ، و التنبؤ بما سيكون عليه مستقبلا ، و أردنا من خلال هذا المنهج دراسة متغيري موضوعنا وهما الاتصال السياسي و رسم السياسية العامة و معرفة تطور هتين الظاهرتين ، و كذلك استخدمناه في دراسة تطور النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال و كذا التطور الاتصال السياسي في الجزائر عبر مراحل متنوعة، وهذا ما سعدنا على معرفة العلاقة التي تربط بين الاتصال السياسي و رسم السياسة العامة في الجزائر خاصة أثناء و بعد الأزمة الأمنية في الجزائر .

ب_ النظريات المستخدمة :

[1]- محمد سلمان الدجاني ، **منهجية البحث العلمي في علم السياسية** . عمان : دار الزهراني ، 2008 ، ص 98 .

✓ **نظرية الاتصال :**

يمثل الاتصال شريان الحياة بالنسبة للأفراد و المنظمات و الدول ، وهو الذي يضمن عملية تواصل تلك الوحدات مع وحدات مشابهة لها و كذا مع الوحدات الأخرى المختلفة ، وفيما يخص الدول فلا يمكن تصور قيامها من دون وجود قنوات متنوعة للاتصال تضمن الاتصال الحكومة بين الحكومة أو السلطة السياسية و المواطنين أو المحكومين و على هذا فالعملية الاتصالية هي عملية مهمة جدا لضمان بقاء و استمرار الدول .

يرى كارل دويتش رائد نظرية الاتصال ، أن النظام السياسي هو في جوهره هو نظام لتسير المعلومات يتكون من أبنية و أنساق فرعية متخصصة في الاتصال تؤدي مجموعة من الوظائف الاتصالية عبر مجموعة من القنوات الاتصالية ، ويرى دويتش أن الاتصال السياسي هو سيل من المعلومات المتدفقة ، سواء من خارج النظام أو من داخل النظام ، وهي معلومات المحتفظ بها في ذاكرة النظام ، و أن نتائج العملية الاتصالية هو تعزيز التكامل و الاندماج داخل الوطن[1].

من خلال هذه النظرية معرفة بصفة عامة الكيفية التي تنقل بها المعلومة عبر قنوات الاتصال السياسي لتكون سببا في ترشيد السياسة العامة ، أما في الجانب التطبيقي فقد حولنا من خلال هذه النظرية معرفة التي مكانة الاتصال السياسي في تحقيق التكامل و الاندماج بين أفراد المجتمع أثناء وبعد الأزمة و الذي لعب دورا كبيرا في إطفاء نار الفتنة في الجزائر.

9/ هندسة الدراسة:

لعالج موضوع "دور الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة في الجزائر " 1999- 2015 يقترح الباحث مقدمة ،خاتمة ، وثلاث فصول، أما فصول الدراسة فيتعرض الأول منها للإطار النظري للدراسة المتكون من ماهية كل من الاتصال السياسي و السياسة العامة عبر مبحثين الأول كان حول السياسية العامة ، أما المبحث الثاني فكان حول الاتصال السياسي و تطرقنا في كليهما لمفهوم ،خصائص ، مكونات ، مستويات، مراحل، أهداف السياسية العامة و الاتصال السياسي .

[1] - محمد شلبيي ، **المنهجية في التحليل السياسي مفاهيم ، مناهج ، اقترابات ، أدوات** . الجزائر : (ب.س.ن) ، 1997 ، ص151 .

وينصب اهتمام الفصل الثاني حول دور الاتصال السياسي في ترشيد السياسة العامة حيث يكشف مكانة الاتصال السياسي في ترشيد رسم السياسة العامة وكيفية استخدامه سوء من طرف الحكومة أو من طرف الرأي العام من اجل دعم توجهاتهم ، فتطرقنا في المبحث الأول لأساليب و وسائل الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة ، أما في المبحث الثاني فوضحنا الدور الذي تلعبه هذه الأساليب و الوسائل تلعبه في ترشيد السياسة العامة .

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دارسة واقع الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة الجزائرية ودوره في حل الأزمة الأمنية مابين 1999-2015، وحاولنا من خلال المبحث الأول معرفة طبيعة النظام السياسي الجزائري، ثم بعدها واقع الاتصال السياسي في الجزائر ، أما المبحث الثاني فمن خلاله عرفها الدور الذي لعبه الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية .

10/مصطلحات الدراسة

- ✓ **الاتصال السياسي**: هو كال أشكال العلاقات السياسية بين الحكومة و المواطنين و الجماعات الاجتماعية المشكلة للمجتمع[1].
- ✓ **السياسة العامة**: هي محصلة التفاعل و التفاوض بين مختلف الفاعلين السياسيين ، سواء كانوا حكوميين (المؤسسات الحكومية) ، أو غير حكوميين (الرأي العام ، الأحزاب ..الخ) ، أو فواعل فوق الحكومية (المنظمات العالمية ...الخ)[2].

[1]- هشام زاغاشو ،(**صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة و علاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة)** ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، جامعة سكيكدة ، العدد 10 ، 2015 ، ص83 .

[2]- عامر مصباح ، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام** . الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 179 .

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

يعالج هذا الفصل الإطار النظري المفاهيمي للدراسة و الذي يظم متغيرين اثنين وهما السياسة العامة و الاتصال السياسي .ومن خلال هذا الفصل سنوضح أهم الجوانب لكل من المصطلحين ،ففي المبحث الأول سنتطرق للسياسة العامة من حيث ، المفهوم ،الخصائص ، المكونات ،المراحل و المستويات ثم الفواعل المساهمة في عملية رسم السياسة العامة ،و قد علاجنا أيضا علاقة السياسة العامة ببعض المفاهيم الأخرى كتحليل السياسة العامة ،صنع السياسة العامة و كذا الإدارة العامة .

أما في المبحث الثاني و الذي هو بعنوان الاتصال السياسي إطار نظري فقد عالجنا فيه مجموعة من العناصر كنشأة الاتصال السياسي و المفهوم الاتصال السياسي و الذي يظم تعاريف للاتصال ،علاقة الاتصال بالسياسة ثم مجموعة من التعاريف للاتصال السياسي ،وكذلك عناصره ،ووظائفه، مستوياته و نماذج الاتصال السياسي .فهذا الفصل هو عبارة عن دراسة نظرية مفاهمية ،بحة لمتغيرين مختلفين وهما السياسة العامة و الاتصال السياسي .

المبحث الأول : السياسة العامة إطار نظري

إن أي نظام سياسي يسعى للحفاظ على بقائه و استمرار عبر القيام بعد وظائف ومن بينها رسم السياسة العامة للدولة ، و انطلاقا من هذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة بداية بتحديد تعريفها ثم مكوناتها ،خصائصها ،تصنيفها و أخيرا الوصول لأهم الفواعل المتداخلة في عملية صنعها سواء أكانت رسمية أو غير رسمية .

أولا :مفهوم السياسة العامة

أ– تعريف السياسة العامة

لا يوجد أحد ينوء بنفسه عن الوقوع في دائرة التأثير لنظام سياسي ما. فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة،المدينة،المدرسة،الجمعيات...وغير ذلك من منظمات عديدة أخرى. فالسياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها،فطل فرد يجد نفسه مشترك بطريقة ما،في لحظة ما،في شكل ما من أشكال النظم السياسية.

*** السياسة اللغة:**

ورد لفظ في معجم لسان العرب الابن المنظور:السوس هي الرئاسة و ساس الأمر سياسة :قام به و السياسة القيام على الشيءبما يصلحه ،و السياسة سائس يقال هو يسوس الدواب اذا قام عليها،و الولي يسوس القوم.[1]

إن مصطلح policyفي الانجليزية هي السياسة،وهي مشتقة من الكلمة بوليطيقي وهو الاسم الذي يطلقه أرسطو على كتابه و ترجم إلى العربية باسم السياسة ، أما كلمة polities على السياسات وكل ما يتعلق بحم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية،وأيضا على الشؤون العامة و الأحداث.[2]

---

[1]- جمال الدين محمد بن مكرم ابن المنظور ،**لسان العرب** .بيروت :در صادر للطباعة و النشر ا،لمجلد 07،(د ، س، ن) ،ص301 .

[2]- أحمد قحطان الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** . عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط1 ،2012 ،ص 23 .

* **السياسة اصطلاحا:**

السياسة: طريقة عمل مختارة من بين مجموعة من البدائل في ضوء مجموعة من الظروف و الاعتبارات بهدف التوجيه والتحكم في القرارات الحالية و المستقبلية.أو إنها خطة شاملة ذات مستوي عال تتضمن أهداف و إجراءات مقبولة من جانب السلطات الحكومية. **كما يشير مانجر munger** إلى معنى السياسة باعتبار مسار،او منهج عمل تختاره (الحكومة أو مؤسسة أو مجموع أفراد أو فرد) من بين عدة مسارات بديلة في ضوء الشروط والأهداف المحددة لتوجيه، وتحديد القرارات الحالية و المستقبلية أو أنها ذلك البرنامج الذي يشمل الأهداف المرغوبة ووسائل تنفيذها.[1]

وعرفها ماكس وبير:بأنها تعني المشاركة في السلطة أو القدرة على التأثير في توزيعها داخل الدول[2].

وتعرف أيضا بأنها:الاهتمام بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما.فضلا عن اهتمامها بترتيب علاقاتها بدول الأخرى،ومن ثمة فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول،فهناك دولة سياساتها امبريالية وهناك سياسة قومية وتلك سياسات داخلية وأخرى خارجية،وكذالك ترتبط السياسة بتجميع الأفراد وانتظامهم في جماعة تتبادل المصالح و المنافع وتحاول تحسين أوضاعها و أحوال معيشتها وان أدى ذلك إلى صراع وانشقاق بين الأفراد – أي جماعات –تحاول تطوير حياتها ووسائل رفاهيتها فضلا عن توفير أسباب الأمن والطمأنينة و الحماية لأعضائها[3].

ويعرفها هالورد لاسويل:هي دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ أو أنه دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا من "القيم المختلفة"ومتى وكيف؟. هي القيام على الجماعة بما يصلحها في حدود مفاهيمها الأخلاقية إنها الممارسة الفعلية لمسؤولية عامة رسمية أو غير رسمية تنبثق من صميم حياة الجماعة ككل ويهتم بشؤونهم المتجسدة في الدولة والحكومة. و تعني أيضا ظاهرة السلطة السياسية أو تعني عملية صنع القرارات الملزمة لكل

[1]- كمال البيومي ،**تحليل السياسات التربوية و تخطيط التعليم المفاهيم و المداخل و التطبيقات**.عمان :دار الفكر ،ط1 ،2009،ص28.

[2] إسماعيل علي سعد ، **مبادئ علم السياسة دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية** .الإسكندرية :دار لمعرفة للنشر و التوزيع ،2004،ص97. -

[3]- – إسماعيل علي سعد ، **قضايا علم السياسة** . الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2003،ص53.

مجتمع تلك القرارات التي تتناول قيما مادية ومعنوية مختلفة أو عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة مناجل كل المجتمع[1] .

من خلال مجموعة التعاريف السابقة للسياسة يتضح لنا أن مفكر قدم تعريفا يتلاءم وبيئته وإيديولوجيته .وبصفة عامة السياسة بانجاز هي مجموعة الأفعال و الأقوال و القرارات التي تتخذ من يملكن سلطة اتخاذ القرار والذي يعبر عنه إما بالدولة أو الحكومة أو أي مؤسسة لها هذه السلطة .و السياسة هي تفاعلات بين الحاكم و المحكوم أي بين الحكومة و المواطنين و يعني بذالك كل شؤون السياسة الاجتماعية .الاقتصادية .....داخل الدولة .وهي أيضا تمثل العلاقات بين الدول .وهي مدلول كذالك علي القوة و السيطرة سواء كانت هذه القوة في يد أفراد، جماعات ،مؤسسات.

وبعدما تطرقنا لبعض مفاهيم السياسة نقف الآن عند مفهوم السياسة العامة ،كأحد المفاهيم المستحدثة في علم السياسة والإدارة العامة ،وقد أسهم في هذا الصدد العديد من علماء السياسة علي تحديد وتعريف مصطلح السياسة العامة كل حسب منطلقاته الفكرية والمداخل المنتهجة في دراسة هذا المفهوم،ومن خلال الإطلاع وإمعان النظر في أهم التعاريف الواردة يتضح لنا أن هذه التعاريف تصب في ثلاثة اتجاهات و هي كالتالي :

1_ السياسة العامة من منظور القوة:

في البداية لابد للإشارة لمفهوم القوة والذي حاول الكثير من علماء السياسة أن يتوصل والى تعاريف واضحة وشاملة لمعنى القوة في المفهوم السياسي فعرفها مارشال تشارلر c.marchall بأنها إمكانية التوصل إلى الغايات المطلوبة. بينما عرفها اسبين ريني A.ranney بأنها علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر.في حين عرفها فان دايك v.dyke بقوله:في المعنى الواسع لهذه الكلمة تكون القوة تعبيرا عن استطاعة الدولة أن تجعل لإدارتها الغلبة ،و في معنها الضيق تكون تعبيرا عن استطاعة تأكيد الاحترام وفرض الطاعة[2]. والقوة كذلك :تلك القدرة التي يخص بها شخص ما،للتأثير على الأفراد و الجماعات

[1]- هاني عرب ، **مبادئ السياسية (مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية** . الأردن ، (ب س ن) ،ص23.

[2]- علي أحمد عبد القادر،كمال المنوفي ، **النظريات و النظم السياسية** .القاهرة :دار نهضة الشرق ،ط1 ،2002،ص 101.

والقرارات،بشكل تميزه نتيجة امتلاكه لواحدة أو أكثر من مصادر القوة والمعرفة التي تكون مثلا الاكره ،المال ،المنصب ...الخ .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن منظور القوة تنعكس إمكانية الصفوة أو القوة في حصولهم على القيم الهامة عبر التأثير على الآخرين في المجتمع،و أن السياسة العامة يمكن لها أن تكون انعكاسا لوجهة نظر أو إدارة أصحاب النفوذ و القوة الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي .ولقد كان عرف هارولد لاسويل للسياسة العامة هو التجسيد الحقيقي لهذا المنظور حيث عرفا بمن يحوز على ماذا ؟ ومتى؟وكيف؟.من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية والمعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة و النفوذ و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة[1].

كما توسع في بسط ذات المنطق كل من مارك ليندنبيرM.lindenbery وبنيامين كروسبي B.crosby حيث عرف السياسة العامة،من منطلق براغماتي عملي يخضع لعماليات الأخذ و الجذب و المساومات،بأنها "عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادرة و المساومة و للتعبير عمن يحوز على ماذا؟ و متى؟ وكيف؟كما تعبر عن ماذا أريد؟ومن يملكه؟و كيف يمكن أن يحصل عليه". غير أن هذا المنظور قد وجهت إليه انتقادات من كثير من المفكرين و العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة لوحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة ضمن المجتمع،فضلا عن تداخل المضامين السياسية وغير السياسة للقوة دون التميز بينها،حيث التعامل مع السياسات العامة،وكذلك أن القوة ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات و التفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة[2].

2_ السياسة العامة من منظور أداء النظام

يمثل مفهوم النظام وحدة كلية مؤلفة من عدة أجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية و قد شكل هذا المفهوم اهتماما عند **ديفيد استون D.easton** الذي يرى أن النظام

---

[1]- أحمد طيلب ،(**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتشادي و الاجتماعي**).مذكرة ماجستير في التنظيم الإداري و السياسي ،جامعة بن يوسف بن خدة ،2006-2007 ،ص 37 .

[2]- فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية التحليلية** . عمان :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط1،2001، ص32-33 .

يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها وبالتالي:فهو ينظر للسياسة العامة كنتيجة محصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة،التي تشكل فيها المؤسسات و المرتكزات و السلوكيات و العلاقات.أصول للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي،وعليه فهو يعرفها:"توزيع القيم والحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم،في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات (مطالب الأفراد أو دعمهم)و المخرجات(القرارات و المنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد التي تقرها مؤسسات الدولة)و التغذية الراجعة (ردود أفعال الأفراد حيال القرارات).[1] وبذات المنهجية يرى **جبريال الموند G.almond** بأن السياسة العامة محصلة عملية منظمة من تفاعلات المدخلات و المخرجات،للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية)من خلال القرارات والسياسات المتخذة.

ويتفق مع هذه التوجهات **برباره مكلمان**:حيث يعرف السياسية العامة بأنها"النشاطات والتوجيهات،الناجمة عن العمليات الحكومية،استجابة المطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي[2].

نستخلص من تعاريف هذا المنظور أن السياسية العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي تتفاعل مع بيئة شاملة،ذلك لأنها لا تكون فعالة ما لم تراعي الظروف البيئية المحيطة بها.وعلى الرغم من كون هذا المنظور يمثل أهمية كبيرة لدى المعنيين،إلا أنه لم يسلم من الانتقادات التي وجهت إليه ومنها:أن تناوله للقيم بصورة مطلقة دون الإشارة إلى ما يقع منها حصرا في إطار السياسة العامة،و إغفال في للجوانب غير الرسمية ولقواها المؤثرة على القرارات السياسية،وعدم عنايته بالسلوك الفردي للأشخاص ممن لهم دور في مجريات السياسة العامة،فضلا عن تغيب واضح لفاعلية النظم الأخرى.وأن هناك نشاطات وتفاعلات سياسية لا تشمل على عمليات توزيعية ينبغي مراعاتها.وفيما يخص استجابة النظام للمطالب فلا تكون دائما و الدليل على ذلك هو أن مخرجات النظام عادة ما تكون سياسات يفرضها هو على المجتمع،وتكون بعيدة عن كونها مطالب قادمة

[1]- خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص33

[2]- مهدي زعزات ، (**دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر**) .مذكرة الماجستير في السياسة العامة و الإدارة الإقليمية، جامعة بسكرة ،2013-201،ص 16 .

من المجتمع.وفي النهاية فان هذا المنظور يفرض استمرارية بقاء النظام السياسي و العمل بآلية منتظمة،ضمن هذه الدائرة من التفاعلات مما يعكس صلاحيته النسبية في التطبيق العملي،ضمن البيئات المحافظة،وعدم صلاحيته في البيئات المتحركة و الثورية و المتغيرة[1].

3_ مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي(الحكومة):

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدول لأجل حفظ النظام و تنظيم الأمور داخليا وخارجيا فضلا عن كونها بنية تنظيمية يشمل أجهزة و مؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وينفذها،إلى كونها جانب تشمل مركز عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة،أي العلبة السوداء كما وصفها "استون" التي تحدد كيفية انسياب العلاقة بين التشريع و التنفيذ و القضاء. فيمكن حسب هذه المعطيات النظر للسياسية العامة من خلال كونها ممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صياغة بنيتها التنظيمية،فمن هذا المنظور المركب المستوعب لطبيعة الحكومة من حيث ما تحمله من مواصفات و خصائص وردت عدت تعاريف تدل على السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة و علاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها.

ومن هذا المنطلق عرف M.toti السياسة العامة"تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة". لقد أوضح هذا التعريف الجوانب الفنية للسياسة العامة بوصفها عملية ديناميكية آلية،أي تلك الأساليب المستخدمة من قبل الحكومة هي التي أدت إلى صياغة السياسة العامة وتوجيهها بنمط معين لإحداث صدى داخل البيئة[2] .

ومن جهة أخرى يرى توماس داي t.dai بأنها"العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها،فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة،أو هي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل"أي أنها اختيار للفعل أو عدم الفعل من طرف الحكومة،وحتى صمت الحكومة عن بعض القضايا هو عبارة عن سياسة عامة،وهي نتاج

[1]- ابتسام قرقاح ، (**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)**)، مذكرة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة ،جامعة باتنة ، 2010-2011،ص 20.

[2]- – خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ،ص 34-35 .

لتفاعل الحكومة مع بيئتها أي عملية ضبط الصراعات داخل المجتمع بين الجهات الفاعلة داخل سياسية الدولة[1].

وبأكثر تفصيل في النشاط يعرفها جيمس أندرسون من وجهة نظر الهدف على أن السياسية العامة هي"برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف و المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول للأهداف ،أو لتحقيق الغرض المقصود" ...أو برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما[2].

وتعد السياسة العامة تعبيرا عن الرغبة الحكومية بالعمل أو عدم العمل بالامتناع عن العمل. ويمكن تعريفها أيضا"مجموعات مبنية و متماسكة لنوايا و قرارات وانجازات صرفها لسلطة عامة(محلية، وطنية،أو فوق القومية)".كما يعرفها آخرون بأنها"برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو عدة سلطات.

ويمكن الحديث عن السياسة العامة في ميدان الصحة، السكن والسياحة...الخ، وهي تأخذ شكل قرارات تشريعية و تنظيمية تتبناها أجهزة تقريرية منتخبة ، أضف إلى ذلك أن مفهوم السياسة العامة يتضمن وجود فكرة متماسكة مستخلصة من تجارب سابقة و تتداخل عدة عوامل سياسية،اقتصادية،اجتماعية...الخ لتعكس في النهاية الأهداف التي ينبغي على الحكومة تحقيقها في فترة محددة و الإستراتيجية التي تتبناها للوصول إلى تلك الأهداف بأقصى كفاءة و فعالية[3].

ويعرفها خيري عبد القوي بأنها"تلك العمليات و الإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة و التعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اختياره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة".

السياسة العامة"هي السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها كما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصياتها

[1]- ابتسام قرقاح ، **المرجع السابق** ،ص 22.

[2]- جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** (ت عامر الكبيسي) .الأردن :دار المسيرة ،ط1،1999، ص 14-15 .

[3]- نجيب وصل العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة** .الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2003 ،ص45.

من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة أو النظام السياسي وهؤلاء هم المشرعون و القياديون و الحكام و المجالس و الهيئات العليا[1].

ب_ خصائص السياسة العامة

بعد التطرق لمجموعة من التعريفات الخاصة بالسياسة العامة ،يمكن التطرق لأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسيات أو النشاطات و الأعمال الأخرى و التي تتميز بما يلي:

1/أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية و العفوية و التي تصدر عن بعض المسؤولين. وهي شمل جميع القرارات الفعلية المنظمة و الضابطة ومعالجة لمشكلة ما والتي تصدرها المؤسسات الحكومية، و المشكلة المجتمعية لا تصبح سياسات عامة إذ لم تقم الحكومة بتبنيها و إصدار قوانين أو مراسيم و القرارات.

2/ السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية ،و ارتباط عملية صنع السياسة العامة بهذا الإطار التنظيمي و الدستوري للدولة هو ما يجعلنا نميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الأخرى التي تتخذ في اطر تنظيمية أخرى غير الإطار الحكومي مثل سياسات المؤسسات الخاصة[2].

4/ إن السياسة العامة تسعي لتحقيق جملة من الأهداف و التي يمكن حصرها في ثلاثة محاور رئيسية و أساسية و المتمثلة في المحاور الثلاث و هي [3]:

المحور الأول:بناء دولة و تأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمية بما يؤمن لها الاستقلال و حرية التصرف في منهجها السياسي و سياستها الخارجية دون الاعتراف لأي إدارة أخرى بان تعلو إرادتها و بالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا في إطار الإقليم الذي تهيمن عليه.

المحور الثاني: تحديد الأطر الفكرية و الأساليب العملية بهدف تحقيق التنمية المستدامة و التي تعني عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التعبير المؤسساتي في حالة انسجام

---

[1]- كمال ثامر الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** .الأردن :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،ط 1، 2004 ، ،ص 28.

[2]- **المرجع السابق الذكر** ،ص32-33.

[3]- عزيزة ضمري ، (**الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**) .مذكرة ماجستير في التنظمات السياسية و الإدارية، جامعة باتنة ،2007-2008 ،ص14 .

كما أن عملية التنمية المستدامة تعمل علي تقوية إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات و المتطلبات الإنسانية .

المحور الثالث : حل المشاكل المجتمعية القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل المنظور بهدف تامين إدارة المجتمع و حماية حقوقه وتحقيق التكامل والتمازج العضوي بين مختلف الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة و مقوماتها البيئية

5/ تعكس السياسة العامة في بعض الأحيان درجة القوة و السلطة و النفوذ الذي الجماعات و النخب المجودة داخل المجتمع فالتوصل إلي سياسة عامة ما يحتاج إلي الدخول في سلسلة من الإجراءات المعقدة و المرهقة مثل التشاور التداول التفاوض و المساومة حتى يتسنى في النهاية الوصول إلي الترضية و الحلول الوسطي التي تتمكن من توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض في الاتجاهات و الدوافع و المصالح .

6/ السياسة العامة هي محصلة منتظمة من التفاعلات بين القيم داخل النظام السياسي و تتم هذه التفاعلات بين المدخلات و التي تتمثل في مطالب الأفراد أو دعمهم و المخرجات التي تتمثل في القرارات و الأنظمة و الأنشطة الملزمة للأفراد و كذالك التغذية الراجعة المتمثلة في ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات[1].

7/ السياسة العامة امتداد معدل للماضي بمعني أن يقوم صانعو السياسة بإعداد برامج جديدة تماما و إنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية علي ما هو مطبق فعلا من سياسات و برامج و ربما تكمن أسباب ذلك في قيود الوقت و المال و تصور إمكانيات الإشراف و عدم التأكد من طبيعة النتائج المحتملة لسياسات جديدة أو مغايرة تماما إضافة إلى عدم التحديد القاطع لغايات المجتمع النهائية [2].

9/ السياسة العامة هي تصدي لمشاكل مجتمعية وليست مشاكل فردية وتسعي لتمويل هذه السياسات من خلال الضرائب أو العوائد العامة المملوكة للشعب وتوكل مهمة تنفيذ هذه السياسات لعدة وسائل وهياكل إدارية كالوزارات والإدارات الحكومية ،هذه الأجهزة الإدارية تكون موزعة داخل الدولة حتى تضمن السير الحسن لمشاريع السياسة العامة[3].

---

[1]- خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 32-33 .

[2]- كمال البيومي ، **المرجع السابق** ,ص 35 .

[3]- محمد قاسم القريوتي ،**رسم و تنفيذ السياسات العامة** .عمان: دار المسيرة ، 2004 ، ص 18 .

د_ مكونات السياسة العامة

لا يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أدق إلا إذا وضحنا مكوناتها أو عناصرها و التي هي كالتالي :

1- المطالب السياسية : هي كل القضايا والمشاكل التي تطرح علي الطاولة السياسية للحكومة و التي تأتي من قبل الأفراد و المواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وتختلف هذه الحاجات بين اقتصادية ، سياسية، اجتماعية و تقوم كل من الجمعيات، الأحزاب، وسائل الإعلام، النقابات ، الرأي العام وحتى الجماعات الضاغطة بتعبئة هذه المطالب و تحويلها للحكومة[1].

ويرى ديفيد استون أن المطالب هي حاجات اجتماعية تحددها معايير الثقافة الخاصة بكل مجتمع. ولاكن مفهوم الحاجات نسبي يتغير من مجتمع لآخر. أما ألموند غبريال فيميل لاستعمال مصطلح المصلحة من منطلق أنه يشير للطابع التنافسي بين الأشخاص والمجموعات و التي تسعى لإشباع رغباتها و تحقيق أهدافها و مصالحها،وقد حدد ألموند أربعة أنواع من المطالب السياسية و التي تتمثل في مطالب السلع و الخدمات،و مطالب الخاصة بتنظيم السلوك،مطالب المشاركة السياسية ومطالب الحصول على المعلومات و الاتصال وهذه المطالب تؤثر في حركية الحياة السياسية،وفي صنع السياسة العامة.

2-القرارات السياسة العامة: وتشمل ما يصدره صانعي القرارات و الموظفين العموميون المخولون بإصدار المراسيم والأوامر و التوجيهات المحركة للفعل الحكومي .

3-إعلان محتوى السياسة العامة: وتمثل الخطابات والإعلانات الرسمية أو التفسيرات أو التصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع أو الرأي العام[2].

4-مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يتلمسها المواطنين من الأعمال الحكومية، و قد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة و مختلفة كما يتوقع تحقيقه أو ما تنص عليه نفسها[3].

---

[1]- أحمد ناصر ، (**دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**).مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 21،العدد الأول ،جامعة دمشق ،2005،ص281 .

[2]- مهدي زاغزات ، **المرجع السابق** ،ص26.

[3] - ثامر كامل ، الخزرجي ، **المرجع السابق** ،ص16.

هـ_ العلاقة بين السياسة العامة والمفاهيم الأخرى:

*** تحليل السياسة العامة:**

تحليل السياسة العامة بمثابة آلية تسمح لنا بمعرفة ماذا تفعل الحكومة ولماذا تفعل ذلك،وما هي الفروق والمتغيرات التي تحددها أفعالها.إلى جانب كونها تمنحا القدرة على الوصول إلى تفسير جيد للسياسات ،و العمل على دراسة زيادة ديناميكيتها و تأثيرها،لاسيما وأن تطور النيو ليبرالية قد ساهم في إبراز أشكال جديدة للفعل أو التدخل .وانطلاقا من ذلك يصبح تحليل السياسة العامة أسلوبا ومنهجا علميا يهدف الرفع من البرامج و السياسات الحكومية و الزيادة في درجة فعاليتها،من خلال تحسين مستوى القرارات المتعلقة بها والأزمة لحل المشاكل التي تعتبر المصدر الأساسي لتغذيته.

إن تحليل السياسة العامة كعملية هي تقوم على إتباع خمس خطوات أساسية وهي: تحديد المشكلة السياسية العامة و العمل على صياغاتها،جمع المعلومات و تصفيفها تصفيفها، اختيار البديل الأفضل، التنفيذ الفعلي للبديل، التقويم و المتابعة[1].

*** صنع السياسات العامة:**

السياسة العامة هي عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل وتتداخل فيها عدة عوامل وتتمخض عنها عدة تفاعلات ناجمة عن البيئة الداخلية والخارجية وهي عملية تتضمن صراعات بين عدة فواعل تتداخل في عملية الصنع وفي هذا الصدد يعرف خليفة الفهداوي علية صنع السياسة العامة بأنها: تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة و المتكيفة و التابعة،التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات العلاقة من استجابتها الحيوية (فكرا و عملا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية و سلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بمختلف مجالاتها،عبر الأهداف و البرامج و السلوكيات المنتظمة في حل القضايا و مواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية،وتحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية اللازمة،كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ

[1]- عزيز ضمري ،**المرجع السابق** ،ص18 .

و الممارسة التطبيقية و متابعتها و تطويرها و تقويمها كما يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع[1].

*** الإدارة العامة:**

الإدارة العامة :"هي تخطيط و توجيه و مراقبة جهود الأفراد لتحقيق السياسة العامة للدولة. وتوصف الإدارة العامة بأنها مجموعة الأنشطة اللازمة لتخطيط برامج العمل"[2].

تختص الإدارة العامة بتنفيذ السياسة العامة للدولة بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة حيث تتولي هذه الأجهزة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لتحقيق الأهداف المطلوبة وتتمثل أجهزة الإدارة العامة في الوزارات والمؤسسات العامة والإدارة المركزية الأخرى وهناك صعوبة بالغة في الواقع العملي للفصل بينهما بسبب تداخل عملية وضع السياسة وعملية تنفيذها .فالسلطة السياسية في أي بلد لا بد لها من الاستعانة بصورة ما برجل الإدارة عند وضع السياسة العامة و كذلك عند تنفيذها لذلك تعرف الإدارة العامة من وجهة النظر هذه بأنها عملية وضع السياسات العامة للدولة و تنفيذها وتقيمها وتعديلها .وهو يعكس شمولية عمل الموظف في الجهاز الحكومي ولكن هذا الدور الشامل مقيد بوجود رقابة برلمانية فعالة تبقي الجهاز الحكومي مجرد منفذ للسياسات أو يبقي للبرلمان الكلمة العليا في إقرار السياسات التي تقترحها الحكومة او ترفضها[3].

ثانيا: مراحل السياسة العامة:

إن عملية صنع السياسة العامة هي عملية في غاية الأهمية وتمتاز بالدقة والتعقيد ، لذا فأنها تمر بعدة خطوات أو مراحل سيتم توضيحها فيما يلي:

1/تحديد المشكلة :

المشكلة : هي ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدي الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه ، يجب في هذه المرحلة التعرف علي المشكلة ومنحها تفسيرات مناسبة ومعبرة

[1]- خليفة الفهداوي ،**المرجع السابق** ،ص38.

[2]- محمد نصر منها ،**الادارة العامة و إدارة الخوصصة من نماذج لتجارب بعض دول العالم** .الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2006،ص23.

[3]- محمد قاسم القريوتي ،**مبادئ الإدارة و النظريات و العمليات و الوظائف**.الأردن : دار وائل ،ط3، 2006 ،ص32.

عن جميع الحقائق التي تدور حولها وذلك بالإجابة عن الأسئلة ما الذي يحدث بالضبط؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث ؟ وما هو جوهر أو مفتاح المشكلة ؟هذه الإجابات تقود محلل السياسة العامة لتركيب تصورات متباينة حول أبعاد المشكلة والتي تقدم لصناعة السياسة كمفتاح تساعدهم علي بناء السياسات واتخاذ القرارات[1]. ويمكن تحديد خطوات تحديد المشكلة فيما يلي: تعريف المشكلة و تميزها و تصنيفها ،تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها و أهدافها ، تحديد جوانب المشكلة .

2/ جمع المعلومات :

إن فهم الموقف و التنبؤ باحتمالاته و مساراته و تصور نتائجه تتوقف جميعا على المعلومات الدقيقة، التي تعكس حقيقته ، و المتغيرات المؤثرة فيه ، ولذلك يتأثر التعامل مع أبعاد الموقف بمدى الفهم الدقيق له، ولعلاقته المتداخلة من خلال مدى دقة المعلومات المتوفرة و التي من دونها تنعدم إمكانية اتخاذ القرار، ،وفلا عن ضرورة وفرة المعلومات ودقتها ،فان سرعة وصولها إلى صانع القرار ، يعد من الأهمية بما كان لمواجهة الموقف و التعريفه[2].

3/ إثارة اهتمام الحكومة و إدراج المشكلة في جدول أعمالها:

إن اغلب السياسات العامة التي تصنعها الحكومة هي سياسات تمس فئة كبيرة من المجتمع و تكون من مطالب الأفراد،لذا فعملية صنع السياسة العامة تتطلب القدرة و النجاح على إثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة أو القضية ،غير أن إثارة الاهتمام لا يكفي لضمان، بل خطوة أولى على إدراج المشكلة فعلا في جدول أعمال الحكومة.

وفي هذا الصدد يميز كوب coob و اليادر alder بين نوعين من جدول الأعمال،الأول نظامي و الثاني حكومي، فالأول يضم المسائل التي تتبناها السلطة،و تستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها و اختصاصاتها ، ما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها[3].وتقع مسؤولية

---

[1]- خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ،ص36.

[2] – بن عيسى قواسم ، (**استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في صنع قراراتهم السياسية و تحقيق الحكم الراشد (2007،2012)**) ، شهادة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3 ،2012 – 2013 ، ص ص155 .

[3]- جيمس أندرسون ،**المرجع السابق** ،ص80.

انتقاء المشكلات على فئة معينة من الموظفين الحكوميين يطلق عليهم اسم الموظفين السياسيين الذي يستثمرون جهودهم و أوقاتهم وخبرتهم في سبيل التعرف على حجم المشكلات وتحليلها والتعرف عليها[1].

4/بلورة وصياغة السياسة العامة:

تعد خطوة صياغة البدائل في السياسة العامة نقطة المنتصف في عملية رسم السياسة العامة ،فهي من جهة توظيف معطيات المرحلة السابقة من معلومات ومعطيات ومن جهة أخرى تعطي خيارات وتصورات تكون بمثابة المنعطف لوضع سياسة عامة بشأن قضية ما.وتتوقف جدوى الحلول على قيمة المعلومات و التحاليل و الخبرات المتوفرة لدى صناع السياسة الرسميون،وكذلك في صورة نماذج مختلفة يستخدمها صناع السياسة في عملية وضع الحلول وإعداد البرامج،حيث يتم ذلك في جو من الرشادة أي اختيار الحلول التي ينبغي أن يتمخض عنها أكبر عائد اجتماعي بشكل يعبر عن تحقيق فوائد كثيرة[2]،و تستعمل في هذه المرحلة مجموعة من الأساليب و الطرق كالتالي[3]:

المساومة :هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة و الصلاحية و القوة.

التنافس:هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف ،مثل تنافس الأحزاب في الانتخابات و تنافس الدول الدول في المجال الاقتصادي ،و يعتمد المنافس على تحقيق المكاسب فقط.

التعاون و الإقناع :هو أن يستميل احد الأطراف الطرف الأخرى بغية الحصول على تأييده.

الفرض أو الأمر:توجيه الأوامر يكون داخل تنظيم ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء و المرؤوسين،وبهذه الطريقة يسعى الرؤساء لتوجيه المرؤوسين و مستخدمين.

5/ تنفيذ السياسة العامة:

المقصود بتنفيذ السياسة العامة هو"الإجراءات الفاعلة و اللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار ،إزاء حل مشكلة عامة،أي ترجمة قرارات السياسة العامة بما ينطوي علية من أهداف و قواعد و مبادئ إلى خطط و

[1]- جيمس أندرسون ،**المرجع السابق** ،ص80.

[2]- أحمد طيلب ، **المرجع السابق** ،ص36.

[3]- أحمد طيلب ، **المرجع السابق** ،ص36.

برامج عمل محددة"[1].و يمكن وصف القرار مخرجا لمرحلة التشريع ،ومدخلا وبداية لمرحلة التنفيذ، بصدوره و انتقاله إلى نطاق السلطة التنفيذية و التي هي المسؤول الأول عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وتوجيهات صانع القرار مع الالتزام الدقيق بالمبادئ و القواعد التي يصنعها المشرع[2].

كما أن تطبيق الجيد و نجاح عملية تنفيذ السياسة العامة يتطلب توفر جملة من العوامل المتحكمة في التنفيذ:

رصد الأموال و الموارد اللازمة للتنفيذ ،دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك، تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسؤولين عند التنفيذ، إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين، الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ و الصياغة وبين السياسات نفسها[3].

إن توفير كل هذه العوامل السابقة بالإضافة لوجود إرادة سياسة لكل الأجهزة التي توكل لها مهمة التنفيذ حتما سيؤدي لنجاح السياسة العامة .

6/ تقويم وتقيم السياسة العامة:

عملية صنع السياسة العامة لا تنتهي بمجرد تنفيذ السياسة العامة على أرض الواقع بل تتعداه إلى معرفة الأثر الذي تتركه ثم محاولة إصلاح الخلل وهذا من خلال مرحلة تقويم و تقيم السياسة العامة.

يعرف هاتري التقويم بأنه:عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة و قريبة المدى للبرامج الحكومية.وللقيام بعملية التقييم يجب توفر مجموعة من المعايير لتحقيق سياسة عامة ناجحة[4]:

- المعيار الاقتصادي: يؤكد على تقليل الإنفاق الحكومي.

- الكفاءة : تعني مستوى الانجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات.

- العدالة : من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح.

---

[1]- خليفة الفهداوي ،**المرجع السابق** ،ص261.

[2]- ثامر الخزرجي ، **المرجع السابق** ،ص170.

[3]- محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ السياسة العامة** ،ص255.

[4]- محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ السياسة العامة** ،ص255.

– الشرعية القانونية : من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات و القوانين و اللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج.

ثالثا:أنواع و مستويات السياسة العامة

للسياسة العامة مجموعة من الأنواع و المستويات من أهمها ما يلي :

1_ أنواع السياسيات العامة :

* **السياسة العامة الاستخراجية** : تقوم هذه السياسة على استخراج الموارد من بيئتها في شكل الخدمة العسكرية و الخدمات الإلزامية الأخرى وكذا الضرائب والتي هي أهم السياسات الاستخراجية.

* **السياسة العامة التوزيعية : و إعادة التوزيع** : هي قيام الحكومة بتوزيع الأموال و الخدمات و السلع على الأفراد و الجماعات داخل المجتمع[1].

* **السياسة العامة التنظيمية** : تعقد الحياة و ظهور قطاعات عديدة داخل الدولة زاد من الحاجة لمثل هذه السياسات التي تضبط و تراقب مختلف الأنشطة و السلوكات ،و التي تظم القوانين التي تضمن تحقيق المصلحة العامة .

* **السياسة العامة الرمزية** : تهدف النظم السياسية من وراء هذه السياسات لتعبئة الجماهير ،و رفع حماسهم ووطنيتهم و كذلك الحصول على الشرعية لصالح سياسات الحكومة[2].

2_ مستويات السياسة العامة :

قدم عدة مستويات للسياسة العامة ومن بينها تقسيم جيمس أندرسن والذي حدده بناء على مستوى المشاركة في اتخاذ السياسة العامة وكذا نطاقها و طبيعة موضوعها وهي التالي[3] :

---

[1]- خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ،ص74،73.

[2]- جيمس أندرسون ، **المرجع السابق** ،ص164.

[3]- **المرجع السابق الذكر** ،ص70-73.

* **السياسة العامة الكلية** : وهي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين وتستقطب الأحزاب الحكومية و الإدارات الحكومية ووسائل و الاتصال و جماعات الضغط ...الخ .

* **السياسة العامة الفرعية** : هي سياسات ذات طابع تنظيمي و وظيفي ،تركز على قطاعات تخصصية ،وهي محدودة القضايا التي تعالجها و محدودة التأثير .

* **السياسة العامة الجزئية** : هي سياسات تمتاز بالخصوصية و المحدودية ،و قضاياها ليست هامة ،وتشمل فردا أو مؤسسة أو منطقة صغيرة ،ولاكن يمكن أن تتحول هذه السياسات إلى سياسيات كلية .

رابعا : فواعل رسم السياسة العامة:

السياسة العامة عملية جد حيوية و معقدة تتدخل في عملية صناعتها عدة فواعل سواء كانت رسمية أي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لها بالمشاركة كالسلطة التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ،و فواعل غير رسمية كالجماعات الضاغطة و مؤسسات المجتمع المدني ...الخ .

1– الفواعل الرسمية :

*** السلطة التشريعية :**

يقصد بها تلك الجهة التي تملك حق سن القوانين أي إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الجماعة داخل الدولة[1].ويتمثل دورها في رسم السياسة العامة من خلال الوظائف التالية[2]:

_ سن التشريعات ،وهي أهم وظيفة تتمتع بها هذه السلطة و تختلف أهميتها حسب طبعة النظام السياسي .

_ الرقابة على السلطة التنفيذية ، تمارس السلطة التشريعية وظيفة رقابية و إشرافية على أعمال الإدارة عن طريق المداولة و السؤال و الاستجواب و الرقابة المالية .

_ التعبير عن المصالح عن طريق النواب الذين يعبرون عن مصالح فئة معينة شأنهم شان جماعات المصلحة ، إلى جانب التعبير عن مصالح المجتمع بوجه عام.

---

[1]- محمد نصر منها ، **علم السياسية الأصول و النظريات** .الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2009،ص128.

[2]- كمال المنوفي ، علي أحمد عبد القادر ، **المرجع السابق** ،ص193-198.

* **السلطة التنفيذية :**

السلطة التنفيذية: هي السلطة التي بها تنفذ القوانين أي ترجمة قرارات السلطة التشريعية الى الواقع العملي[1].و تتنوع مسؤوليات و أدوار و وظائف هذه السلطة ومن بينها[2] :

_ سن التشريعات خاصة عن طريق الأوامر الرأسية .

_ تسير الأعمال الإدارية و الإشراف على الإدارة التي تقوم بتنفيذ برامج الحكومة و توصيل الخدمات العامة للمواطنين .

_ التقييم المستمر لنتائج أعمالها ،مما يدفعها للاستمرار في الأعمال أو تعديلها أو التراجع عنها .

_ توعية الرأي العام ورفع مستواه الثقافي لمساعدتها في تنفيذ برامجها .

* **الجهاز الإداري البيروقراطي :**

لا يقتصر دور هذا الجهاز في تنفيذ السياسة العامة فقط ،بل يتعداه للصياغة و مناقشة هذه السياسات،لان الإدارة تملك معلومات هامة و كافية عن السياسات ،و العاملين بهذا الجهاز لهم خبرة ودراية كبيرة بالبيئة السياسية[3].

* **السلطة القضائية :**

القضاء هو ركيزة أساسية لقيام دولة القانون و الاستقلالية بمعنى حياد السلطة القضائية في قيامها بوظائفها ،واستقلالها عن السلطات الأخرى .و يكمن دور هذه السلطة في رسم السياسية العامة من خلال[4]:

_ مكلفة بمراقبة مدى دستورية القوانين و القرارات المتخذة من السلطات الأخرى بمعنى التقرير إذا ما كانت الساسة العامة تتوافق و مبادئ الدستور .

---

[1]- محمد نصر مهنا ، **علم السياسة الأصول و النظريات** ،ص202.

[2] - **المرجع السابق الذكر** ،ص203.

[3]- جيمس أندرسن ، **المرجع السابق** ،ص60.

[4]- كمال المنوفي ،**المرجع السابق** ،ص217-219.

_ المراجعة المستمرة و الدائمة و المنتظمة للقوانين لضمان شرعية هذه الأخيرة .

2- الفواعل غير الرسمية :

2-1- المجتمع المدني :

يعد من أبرز الفواعل غير الرسمية في النظام السياسي ،و يلعب دورا مهما في توجيه صنع السياسة العامة .

أ_ مفهوم المجتمع المدني :

هو مجموع المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية التي تتصف بكونها غير حكومية ، تتميز بطوعية الانتماء ،يرتبط نشاطها بالمنظومة الثقافية والمدنية داخل المجتمع[1].

و يعرفه سعد الدين إبراهيم بأنه:مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ،و ينطوي المجتمع المدني على ثلاثة أركان هي[2]:

_ الفعل الإرادي الحر ،فهو يتكون بالإرادة الحرة للأفراد ، و ينظم اليه الناس من أجل تحقيق أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية .

_ التنظيم الجماعي ،لأنه يضم مجموعة من التنظيمات و التي هي جزء من المجتمع العام ،

_ الركن الأخلاقي السلوكي :و ينطوي على قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين وعلى حق الآخرين بأن يكونوا منظمات المجتمع المدني التي تحمي وتدافع عن حقوقهم و مصالحهم المتنوعة (المادية و المعنوية .

---

[1] – زهير عبد الهادي المحميد ،(**العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمع ،مؤتمر التوافق السنوي الثالث لحركة التوافق الوطني الإسلامي**)،الكويت ،مكتب الدراسات الإستراتيجية ،10-2009/04/11.

[2]- مرسي مشري ،(**المجتمع المدني في الجزائر :دراسات في آلية تفعيله، ملتقى بعنوان التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات**)،جامعة الشلف ،كلية العلوم القانونية والإدارية ،2008/08/20،ص6-7.

ب_ مؤسساته :

يرى صمويل هنتنغتن أن الاستقرار السياسي يقترن بوجود مؤسسات سياسية ،تنظم المشاركة السياسية و تمنع العنف و الفساد من خلال المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة ،وفي اختيار الأشخاص المناسبين و القدرة على معالجة الأزمات داخل المجتمع[1].و تتمثل أهم مؤسسات المجتمع المدني في:

*** الأحزاب السياسية :**

تعرف على أنها مجموعة من الأشخاص لهم إطار فكري أو اديولوجي معين ،و ينظم هؤلاء أنفسهم في إطار تنظيمي معين داخل الدولة ، و الهدف الأساسي للحزب هو الوصول للسلطة لتنفيذ إطارهم الفكري وجعله حيز التطبيق[2].

ويعرفها رومان وروزبرج بأنها: اتحادات منظمة رسميا، تهدف للوصل للسلطة سواء منفردة أو متحالفة عن طريق التنافس الانتخابي مع الأحزاب الأخرى على المناصب السيادية في الدولة[3].ومن خلال التعريف يتضح لنا عنصرين هامين في الحزب وهما[4]:

_ العنصر الأول التنظيم :للتنظيم أهمية كبرى داخل الحزب ،فبفضله يمتد للهيئة الناخبة و أيضا يضمن الفعالية لتحقيق الأهداف .

_العنصر الثاني المشروع السياسي :هدف الحزب هو الوصول للسلطة و الوسيلة الوحيدة لذلك هو ترجمة أفكار الحزب الى الواقع عن طريق تبني مشروع الحزب .

أما دورها في السياسة العامة فهي تعتبر أهم وسائل تجنيد للسياسات العامة ،فالحزب الحاكم يسعى لنشر السياسات التي يتبنها في السلطة و الحكم ،و هو يشرع من خلال البرلمان جميع سياسات الدولة ،ففي دول

---

[1]- تامر كامل الخزرجي ،**المرجع السابق** ،ص113.

[2]- محمد نصر منها ،**علم السياسة أصول ونظريات** ،المرجع السايق ،ص257.

[3]- أسامة حرب الغزالي ،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث** .الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،1990،ص232.

[4]- سعاد الشرقاوي ، **الأحزاب السياسية (أهميتها –نشأتها – نشاطها)** . القاهرة : مركز البحوث البرلمانية ،2005,ص15.

الحزب الواحد كان الراسم الوحيد لسياسات الحكومة ، أما في النظم التعددية يصنعها إذا امتلك الأغلبية ،و يظهر دوره أيضا كناقد و معارض لسياسات الحكومة[1].

*** جماعات المصالح :**

يرى دايفد ترومان :أنها جماعات ذات اتجاه مشترك يتقدم بمطالب معينة في مواجهة الجماعات الأخرى ،و تعرف أيضا بأنها كل الجماعات أو الاتحادات التي تسعى التأثير على السياسات العامة بطرقها الخاصة[2].

و تعرف كذلك :مجموعة من الأفراد لهم مصالح معينة ،إنهم لا يهدفون الوصول للسلطة ،بل هدفهم التأثير و الضغط على السلطة الحاكمة لتحقيق مصالحهم و تستعمل في ذلك عدة طرق[3].

تؤثر في السياسة العامة من خلال محاولتها إيصال مطالبها و قضاياها للصانع القرار من خلال الضغط ،لذا فان صانعو الساسة العامة يضطرون لمساومة هذه الجماعات لإيجاد حلول توافقية بينهم[4].و تستعمل الإعلام كثيرا للضغط على السياسيين ،فالإعلام يعد وجهات نظر المسؤولين و قراراتهم من خلال إعطاء هم معلومات جديدة ، وهي تستهدف كثيرا أعضاء البرلمان ،و كذا التأثير في الرأي العام لأن جل السياسات العامة هي مطالب من الرأي العامة ،لذا فهي تسعى لتعبئته على أن هذه المطالب لها أولوية في تمثيل المصلحة العامة ،مستخدمة في ذلك الإعلام ،الإضراب ،الاحتجاج ...[5] ،ويتعزز دورها و نفوذها أكثر في عملية صنع السياسة العامة كلما كان لها ارتباط بأحزاب ذات وزن سياسي ،أو لها أي علاقة بالحكومة او القوى السياسة داخل الدولة[6].

---

[1]- علي أحمد عبد القادر ،كمال المنوفي ،**المرجع السابق** ،ص170 .

[2]- **المرجع السابق الذكر** ،ص137.

[3]- محمد نصر منها ، **علم السياسة أصول و نظريات** ،المرجع السابق ،ص257.

[4]- جيمس أندرسون ،**المرجع السابق** ،ص64.

[5]- جان ماري دانكان ، **علم السياسة** ، (ترجمة محمد عرب صاصيلا).بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات ،1994،ص346-349.

[6]- ثامر كامل الخزرجي ، **المرجع السابق** ،ص114

* **الرأي العام :**

الرأي العام: هو وجهة نظر الأغلبية الفاعلة الناشطة في جماعات معية ،وفي فترة زمنية معينة ،اتجاه قضية معية تمس مصالح الأغلبية ،أو تتصل بأهدافها ومشاعرها أو تحظى باهتمامها[1].

إن علاقة الرأي العام بالسياسة العامة هي علاقة دينامكية ،فتأثيره يختلف من نظام لأخر و حسب عوامل كثيرة كنوع القضية المطروحة ،درجة النضج و تماسك الجماهير ووجود رأي عام حر ،فهذا الأخير يدفع صانع القرار للاهتمام بقضية معينة ،أي له دور في تحديد الأجندة السياسة ، كما تؤثر على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانعو السياسة العامة أو ما يسمى بتحديد السياسات[2].

2-2 الإعلام :

لقد أصبحت وسائل الإعلام التقليدية و الالكترونية قوة هائلة و أداة لنشر الأفكار و المعلومات و إتاحة فرص التأثير في دهاليز السياسة أمام الجمهور العام ،و تتيح وسائل الإعلام التواصل بين المواطنين و مؤسسات النظام السياسي ،كما تؤثر نشرات الأخبار في نظرة الرأي العام إلى المؤسسات العامة و سلطات الدولة و أداء النخبة السياسية بوجه عام،و يحاسب الرأي العام المسؤولين عبر الإعلام ،و يسعى صانع السياسة العامة لنشر المعلومات حول السياسية العامة المتبعة عبر وسائل الإعلام[3].

[1]- طارق مجذوب ، **الإدارة العامة العملية الإدارية و الوظيفة العامة و الإصلاح الإداري** .لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية،2003،ص664.

[2]- جمال مجاهد ،**الرأي العام و طرق قياسه** . الإسكندرية :دار المعرفة ،2006،ص181.

[3]- علي الصاوي ،**دليل القيادات البرلمانية في حماية حقوق المرأة** . هيئة الأمم المتحدة للمرأة : مكتب مصر ،2011،ص44-45.

المبحث الثاني : الاتصال السياسي إطار نظري

تعتمد كل التنظيمات ومهما سواء كانت كبيرة أو صغيرة على الاتصال ، و في الأنظمة السياسية فان أكثر أنواع الاتصال استعمالا هو الاتصال السياسي و لمعرفة المزيد عن هذا الاتصال سنتطرق في هذا المبحث إلى الاتصال السياسي ،وقد حاولنا معالجته بغطيته أهم الجوانب المتعلقة به و التي كانت بدايتها بإيضاح نشأته ثم علاقته بالمفاهيم الأخرى ،وبعدها استعرضنا بعض التعاريف للاتصال السياسي ،وعناصره ،مستوياته ،وظائفه وفي الأخير بعض النماذج التي حاولت تفسير عملية الاتصال السياسي داخل النظام السياسي .

أولا : نشأة الاتصال السياسي

إن العلاقة بين الاتصال السياسة ظهرت منذ القدم و استمرت عبر حضارات عديدة و متنوعة ،وهذه العلاقة مهدت لظهور الاتصال السياسي ،أما فيما يخص الظهور الحقيقي لهذا المصطلح فقد كانت من طرف علماء السياسة و الاتصال ،و حتى في العلو م السلوكية .وشهد مجال الاتصال السياسي في القرن الماضي تطورا كبيرا،في مجال البحث العلمي و امتد ليشمل الإصدارات العالمية المتخصصة و التدريس في الجامعات و المعاهد .

لقد كانت دراسات الاتصال السياسي في الخمسينات من القرن الماضي تركز على تأثير التلفزيون على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية ،و فيما بعد تنوعت الدراسات و البحوث في الاتصال السياسي لتتناول الاتصال في الحملات الانتخابية السياسية ثم تحولت لدراسة موضوعات متنوعة مثل :اللغة السياسية ،الخطابة السياسية ،الإعلان السياسي ،الدعاية السياسية ،المناظرات السياسية في وسائل الإعلام ، التنشئة السياسية ،السياسات العامة للدول و الحكومات وغيرها من المواضيع التي أصبحت الظروف تفرضها[1].

وبعد الحرب العالمية الأولى ،نشأ اعتقاد عام بالقدرة البالغة لوسائل الاتصال الجماهيري و وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام ،وحمل الجماهير على تغيير رأيها إلى وجهت نظر يرغب ناقل الخبر فيها ،فالرسالة

[1]- محمد بن سعود البشر ، **مقدمة في الاتصال السياسي** . الرياض :مكتبة العبيكات ،2007،ص22-28 .

الإعلامية تأثير قوي و مباشر و فوري علي المتلقين من الأفراد اللذين يلبثون ساكنين أمام قوة و تأثير هذه الوسائل[1].

ثانيا : مفهوم الاتصال السياسي

أ_ تعريف الاتصال :

لغة :

كلمة الاتصال مشتقة من اللفظ اللاتيني COMMUNIS الذي يعني عام أو مشترك .وباللغة العربية نجد معنى الاتصال في لسان العرب أنه ضد الهجران ،ووصل الشيء أي توصل اليه أي انتهى اليه و بلغه و هكذا فكلمة الاتصال من الناحية اللعوية يعني التعبير و التفاعل و نقل المعلومات و الأفكار و المشاعر بين شخص و آخر أو بين مجموعة أشخاص لتحقيق هدف أو غرض معين[2].

اصطلاحا :

تعريف تشارلز موريس: أي ظرف يتوافر فيه مشاركة عدد من الأفراد في أمر معين .أما بشير العلاق فيعرف الاتصال بأنه:أحد ركائز التوجيه ،حيث ينطوي على تدفق المعلومات و التعليمات و التوجيهات و الأوامر و القرارات من فرد أو مجموعة بغرض الإبلاغ أو التأثير ،أو إحداث التغير باتجاه بلوغ الأهداف المحددة مسبقا.و بهذا فان العلاق يشير للاتجاه الرسمي المعتمد في منظمات الأعمال و غيرها[3].

إن عملية الاتصال هي عملية تفاعلية اجتماعية يتم من خلالها انتقال المعلومات بين أطراف التفاعل يكون لها تأثير على سلوكهم ،فهي تمثل الرباط الذي يربط بين مختلف الأجهزة،حيث تهدف لنقل المعلومات بين

---

[1]- مالفين ديفلر و سناد بول روكيتش ، **نظريات وسائل الإعلام**،(تر : كمال عبد الرؤوف) .القاهرة ،الدر الدولية لنشر والتوزيع،1995، ص35.

[2]- جمال مجاهد و آخرون ، **مدخل للاتصال الجماهيري** .مصر ،دار المعرفة الجامعية ،2008،ص22.

[3]- حميد الطائي ،بشير العلاق ،**أساسيات الاتصال نماذج ومهارات** .الأردن :دار اليازوري العلمية ،2009،ص18.

الأفراد و الجماعات .ولتبادل المعلومات طرق كثيرة و متنوعة ،فقد تنتقل من شخص لأخر بصورة شفوية أو مكتوبة أو بالاتجاه الصاعد أو النازل أو الأفقي ،أو بطريقة رسمية أو غير رسمية[1].

ب_ العلاقة بين الاتصال و السياسة

العلاقة بين الاتصال و السياسية في مختلف دول العالم هي علاقة جوهرية لدرجة يصعب تصور أحدهما دون الآخر أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه ،فجميع الحكومات تعول على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها ،وهو عنصر في أداء السلطة و القائمين عليها،ومن يملك السلطة يسعى للسيطرة على وسائل الاتصال من أجل استخدامها لكسب تأييد و الدعم فئات المجتمع[2].

و يختلف رؤى الباحثين حول هذه العلاقة فيري لوثيان باي :أن العلاقة جوهرية بين العملية السياسية و العملية الاتصالية ،لأن هدف النظام هو الشرعية و السيطرة داخل المجتمع ،ووسائل الاتصال هي التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم و المعايير الإجرائية للنظام السياسي .أما كروس و ديفز يرى بأن النظام السياسي يتكون من ثلاث عمليات مرتبطة بالاتصال وهي :

عمليات تتعلق بالجمهور العام و عمليات تتعلق بالنخبة و عمليات مشتركة بين النخبة و الجمهور ،وكل العمليات السابقة تتكون من مجموعة من العمليات الاجتماعية و السياسية المتداخلة و الاتصال مرتبطة بالعمليات الثلاث و عامل أساسي في تفاعلها ،ويرى الباحث و المفكر سعد آل سعود ،أن العلاقة بين الاتصال و السياسة هي علاقة وثيقة إلى حد التداخل الشديد ،فالعمليات السياسية المختلفة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأنشطة الاتصالية المختلفة اللازمة لقيامها[3].

ج_ تعريف الاتصال السياسي

يرى الكثير من المهتمين بالاتصال السياسي أنه احد ثلاث عمليات سياسية متداخلة (القيادة السياسية التنظيمات السياسية ، الاتصال السياسي) و يقصد به الوسائل التي تعمل على إحداث التأثيرات السياسية ،

---

[1]- يسمين عمروش ،(**التنظيم الإداري في جامعة الجزائر :دراسة ميدانية لأقسام كلية العلوم الإنسانية و الإدارية**). شهادة الماجستير في تخصص تنظيم و عمل ،جامعة الجزائر،2008-2009،ص76.

[2]- سعد بن سعود آل سعود ،**الاتصال السياسي في وسائل الإعلام و تأثيره على المجتمع السعودي** . السعودية : جامعة الامام محمد ب سعود الإسلامية ،2006،ص43.

[3]- سعد آل سعود ،**الاتصال و الإعلام السياسي** .الرياض :دار الكتاب الحديث ، 2010،ص 23.

و التفاعل مابين المؤسسات الحكومية و السلوك السياسي لدى المواطنين ،و ينبغي التفرقة بين الاتصال السياسي ،باعتباره أحد أشكال الاتصال الاجتماعي و بين الاتصال السياسي ،باعتباره علما له نظرياته و مجالاته الدراسية ،فالاتصال السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة و الفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية ،و ينصب جوهره على إحداث التأثيرات و تغيير الاتجاهات و الآراء لدى الجمهور المستقبل ،لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية[1].

و يقصد به كذلك توفر قنوات الاتصال بين مختلف أجهزة النظام السياسي ليتسنى له تأدية وظائفه المختلفة ،فوظيفة التعبير عن المصالح تحتاج إلى نوع من الاتصال و تبادل الرأي بين الأفراد بما يساعد في تكوين الجماعات المصلحة ،و توجيه المطالب إلى جهاز صناعة القرار ،وان هذه الوظيفة يمكن أن تؤدي من قبل أبنية عديدة كوسائل الإعلام ،الأحزاب،جماعات المصالح ،قادة الرأي ، الأماكن الدينية و البيروقراطية[2].

الاتصال السياسي :عملية أساسية أو وظيفة رئيسية من وظائف النظام السياسي بدونها يتعذر عليه القيام بوظائفه التحويلية ،ولا يمكنه أيضا التكيف بيئته أو الحفاظ على بقائه و استمرار أدائه[3].

و يعرفه **ماكنير** بأنه:اتصال هادف حول السياسية ،و يشير إلا أن التعريف يتضمن :كل أشكال الاتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة ،وكذلك الاتصال الموجه إلى السياسيين من غير المنشغلين بالسياسة كالناخبين ...،و كذا الاتصال الذي يتناول الساسة و أنشطتهم كما تتضمنها التقارير الإخبارية و الافتتاحيات و الأشكال الأخرى من تناول وسائل أنتجتها النظم السياسية[4].

ويعرف أيضا :أنه مجموعة الرسائل الصادرة من الحكومة و الموجهة للمحكومين و تبليغها بواسطة دعائم وسائل الإعلام و الاتصال ،كما يعني أيضا مجموعة من التقنيات المستعارة في محترفي الاستشارة السياسية للاتصال بالمحكومين ،وفي التسويق السياسي ،وسبر الآراء و العلاقات العامة و الإشهار ،و تعديلها أو

---

[1]- سعد آل سعود، **المرجع السابق** ،ص20.

[2]- ثامر كمال الخزرجي ، **المرجع السابق** ، ص63.

[3]- بن عيسى قواسم ،(**استخدام البرلمانين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في صنع قراراتهم السياسية و تحقيق الحكم الراشد**)،أطروحة دكتوراه في تخصص إعلام و اتصال، جامعة الجزائر 2012،3-2013،ص145.

[4]- سعد بن سعود آل سعود ،**المرجع السابق** ،ص42.

تغييرها.**و** هو :بأنه نوع من النشاط الخاص ببعض المؤسسات المتخصصة التي من شأنها بث و تبادل المعلومات و الأفكار المتعلقة بشؤون الحكم ،وهو كذلك عبارة عن مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر ينساب من خلال الوسائل الاتصالية الشخصية أو الجماهيرية و تعبر عن أهداف يسعى القائم بالاتصال الحكومي أو غير الحكومي إلى تحقيقها من خلال خلق نوع من الإقناع مع جمهور محلي أو وطني أو إقليمي أو عالمي[1].

الاتصال السياسي: فن وعلم له علاقة بعلم السياسة ،وهو يتميز عن الاتصال العمومي ،الذي غالبا ما تشتغل به الدولة و المؤسسات المتخصصة ،وهو عملية دينامكية و مفتوحة تعمل على إقامة روابط بين محترفي السياسية و ناخبيهم عن طريق وسائل الإعلام ،وهو بذلك أداة لتقويم أداء السلطة بكل مكوناتها[2].

ويعرف أيضا : التدفق المستمر للمعلومات فيما بين وحدات النظام السياسي،وبينه وبين النظم الأخرى داخل و خارج المجتمع حتى يمكن الفاء بأغلب المطالب ،ويتم من خلال و سائل الإعلام و الأحزاب ،جماعات المصالح و البيروقراطية و قادة الرأي[3].

الاتصال السياسي : يدرس التفاعل بين وسائل الإعلام و الأنظمة السياسية ،محليا،ووطنيا،وعالميا[4].

وبصفة عامة الاتصال السياسي :هو النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب و الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية و تؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد و الشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة.ومن خلال التعريف يتضح أن مضمون الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في بيئة السياسية سواء كان متعلقا بأعمال الحكومة و أساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها ،وهم ما يعكس نشاط الساسة الذين يتخذون من وسائل الاتصال منابر صوت السلطة إلى الشعب أو نشاط الاعلامين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار

---

[1]- - صحراوي بن شيخة و آخرون ، **التسويق السياسي** . الأردن : دار كنوز المعرفة العلمية ،2010 ،ص260.

[2]- نور الدين قربال ،**الاتصال السياسي و الديمقراطية** .الجريدة الالكترونية هسبريس ، الموقع: www .herpers. com

[3]– اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية عربي –انجليزي** . 2005، ص16.

[4] – franklin . B. **politial communication** ,a bibliographical essay , ox Ford university press ,new york ,p225.

و المشاركة في العملية السياسية ،أو من خلال مراقبة الحكومة و متابعة نشاطات رجالها ،و غالبا ما يلجأ هؤلاء (الساسة و الإعلاميون) الى وسائل الاتصال الجماهيرية لتحقيق أهدافهم[1].

د_ عناصر الاتصال السياسي :

* **النشاط السياسي** : وهو مضمون العملية الاتصالية السياسية ،أي الأفكار أو المعلومات أو الآراء التي تحرك عملية الاتصال و تكون سببا في نشاطها[2].

* **القائم بالاتصال** : وهم السياسيون و الإعلاميون ،وعامة أفراد الشعب ،ويكون القائم بهذه العملية إما مرسلا أو مستقبلا.

* **المرسل** : وهو البادئ بعملية الاتصال وقد يكون مصدر رسمي أو رسمي ،ويستعمل المرسل كل الوسائل الاقناعية لإيصال رسالته للجهات المعنية .

* **المستقبل** : ويتمثل في المستهلك سواء كان فرد أو جماعة أو حتى نظام سياسيا .

* **رجع الصدى** : بر رجع الصدى عاملا أساسيا في جميع أنواع الاتصال ،حيث تفيد معرفته في تدعيم أو تعديل أو تغير الرسالة الاقناعية ،لضمان تحقيق الفهم و الاستجابة[3].

* **الهدف** : الذي يتضمن الأثر المقصود من الرسالة سواء كان متعلقا بوظيفة التأثير في الرأي العام أو عملية التنشئة ...الخ.

* **الوسيلة** : وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب[4].

---

[1] - محمد بن سعود البشر ،**المرجع السابق** ،ص19.

[2]- **المرجع السابق الذكر** ،ص21

[3]- جمل مجاهد و آخرون ،**المرجع السابق** ، ص233-236.

[4]- محمد بن سعود البشر ،**المرجع السابق** ،ص21.

ثالثا : مستويات الاتصال السياسي :

تعددت و تنوعت مستويات الاتصال السياسي ،فهناك من يذهب لتقسمها حسب عدد المشاركين في عمليات الاتصال،ويذهب آخرون إلى تقسيمه بحسب اتجاه الرسالة الاتصالية،أو حسب قنوات الاتصال أي الدرجة الرسمية التي يحظى بها :

1/ مستويات الاتصال حسب عدد المشاركين :

* **الاتصال الذاتي** :وهو عملية شخصية بحتة ،وتشمل كل العمليات العقلية في محاولة لتنظيم إدراكه عن الأشخاص و الأشياء و الأحداث و المعلومات و الأفكار و الآراء .و هو يسمح للفرد باتخاذ قرارات سياسية بناء عن المعلومات التي يستقبلها عن طريق حواسه.

* **الاتصال الشخصي** : هي العملية الاتصالية التي يتبادل خلاله شخصان أو أكثر رسائل شفهية و جسدية ،وهو يعد مصدرا مهما من مصادر المعلومات .

* **الاتصال الجماعي** : يتميز بالتفاعل بين أعضائه،وكذا ارتفاع وعي الأفراد[1].

* **الاتصال الجماهيري**: هو اتصال منظم يوجه إلى كافة الجمهور و الأفراد و الفئات أو كافة الطبقات الاجتماعية و يتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري المعروفة[2].و هذا الاتصال يقوم بمهمة بتوجيه جمهور كبير من حيث الأفكار و الاتجاهات و الميول و الانتماءات،و للاتصال الجماهيري عدة وظائف منها :مهام التوجيه ،التنظيم ،الترفيه و نقل التراث الثقافي و الحضاري[3].

2/ مستوي الاتصال السياسي من حيث اتجاه الرسالة :

* الاتجاه الصاعد : و تتجه الرسائل الإعلامية فيه من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى حسب طبيعة التنظيم السياسي ،و يستخدم هذا المستوى في التعرف على ردود الأفعال تجاه القرارات السياسية و التعرف على اتجاهات الرأي العام.

---

[1]- سعد آل سعود ، **المرجع السابق** ،ص 31-35.

[2]- صحراوي بن شيخة ، **المرجع السابق** ،ص257.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمان ،**سوسيولوجيا الاتصال و الإعلام** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005،ص96.

* **الاتصال الهابط** : هو اتصال من أعلى إلى أسفل كالاتصال من رؤساء الأنظمة السياسية إلى وزرائهم و مرؤوسيهم ،ويتم بنقل القرارات الرسمية و التوجيهات و الأخبار و المعلومات من صانعي السياسة إلى الجمهور،و يستخدم هذا المستوى وبكل وسائله في خدمة السلطة.

* **الاتصال الأفقي** : و يكون بين المستويات السياسية التي تقع في نفس المستوى ،كالاتصال بين وزراء الحكومة ،وهدفه هو التعاون و التنسيق وتبادل المعلومات و الأفكار حول مختلف الموضوعات السياسية[1].

3/ مستويات الاتصال حسب رسمية القنوات :

* **الاتصال الرسمي** : يساهم هذا الاتصال في تدفق المعلومات و التوجيهات و الأوامر الى المرؤوسين ،مع التعرف على وجهات نظرهم من خلال المعلومات المتردية.

* **الاتصال غير الرسمي** : و يكون خارج القنوات الرسمية ،و لا تخضع لقواعد و اجراءات و قوانين سياسية مثبة ورسمية ،ويكون داخل جماعات معية أو من خلال اللقاءات و المناسبات ...الخ[2].

4/ مستويات الاتصال السياسي من حيث المدى و الجمهور المتلقي :

* **الاتصال السياسي الداخلي (على المستوى الوطني)** :هو عملية يتم من خلال انسياب المعلومات بصورة موجهة بهدف تكوين الأراء و الأفكار أو تغيرها،و يستخدم فيه بصورة رئيسية الاتصال الجماهيري الذي تستخدمه الحكومات من أجل تسويق مواقفها و سياساتها و تأكيد شرعيتها .

* **الاتصال السياسي الدولي** : و هو يتم على مستوى العالقات الدولية ،وتمارسه الحكومات أو الجماعات أو المنظمات الدولية عل الدولي للترويج لأفكار و مفاهيم معينة ،أو الدفاع عن قضايا معينة ،و هو يلعب دورا مهما في تحديد العلاقة بين الأمم و الشعوب[3].

---

[1]- سعد بن سعود آل سعود ، **المرجع السابق** ،ص53-54.

[2]- بن عيسى قواسم ، **المرجع السايق** ، ص145 .

[3]- محمد حمدان المصالحة ،**الاتصال السياسي مقترب نظري –تطبيقي** . عمان :دار وائل ،ط 2 ، 2002 ،ص55.

رابعا : وظائف الاتصال السياسي

يقوم الاتصال السياسي بمجموعة من الوظائف داخل المجتمع ،و تتنوع هذه الوظائف مابين الإعلام و الإخبار و التنشئة السياسية ،التسويق السياسي ،التأثير في اتجاهات الرأي العام ،الرقابة على الحكومة ،دعم مشروعية النظام ،تأكيد الشعور بالهوية الوطنية و تحقيق المشاركة السياسية ...

1/ الوظيفة الإخبارية الإعلامية:

تعد الوظيفة الإخبارية من أكبر الوظائف السياسية في المجتمع و النظام السياسي على حد سواء ،وتهدف الأخبار إلى نشر المعلومات السياسية الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى البيانات و المؤتمرات و الصور و الوثائق و الرسائل و التحليلات لصالح فئات المجتمع المتنوعة من أجل تسهيل لهم مهمة فهم الظروف المجتمعية و القومية و الدولية ،و الأخبار تعد متحدا رسميا بسم الحكومة في أي دولة من دول وناقلا للمعلومات السياسية ،وما يتصل بالسياسات العامة للدولة و المصالح القومية العليا ،وتهدف لصنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة وتعزيزها. و تقوم هذه الوظيفة بخدمة السياسيين أكثر من خلال التركيز على أخبارهم و نشاطاتهم كما أن تراكم الأخبار و المعلومات حول إحدى الشخصيات السياسة العامة أو المنظمات الرسمية أو الشعبية يساهم في تكوين الصورة الذهبية عنها لدى الجمهور[1].

أما الإعلام فهو من أهم وسائل الاتصال السياسي و الوظيفة الإعلامية من أهم وظائف الاتصال ،و الإعلام إما أن يكون إعلام سلطة تستخدمه السلطة للتواصل مع المجتمع ،أو يكون إعلام حر يؤثر في السلطة بوسائله المختلفة و يعتمد الإعلام على وسائله الإعلامية المختلفة لتوجيه الرأي العام و تكوينه كقوة مؤثرة في اتخاذ القرار،و قد تعاظم دور الإعلام و تحول من إعلام شفهي أو مخطوط إلى إعلام جماهيري مطبوع ثم الكتروني[2].

تسعى الدول لتحقيق الأمن الإعلامي في مجال الأخبار ،عندما تتحقق لديها القدرة و الكفاءة العالية في التغطية الإخبارية على مستوى العالم،بحيث ترصد الأحداث في مواقعها الطبيعية من خلال وسائلها الإعلامية و مراسليها ،الذين يقومون بتغطية الأحداث و تصويرها و التعليق عليها من الزوايا المطلوبة و الحقيقة ،وفي الوقت المحدد وفي ضوء مصالحها و فلسفتها السياسية و الاديولوجية ،بدلا من أن تظل عالة على ما تقدمه

[1]- سعد بن سعود آل سعود ، **المرجع السابق** ،ص28.

[2]- عبد الرحمان بسام ،**الإعلام البرلماني و السياسي** . الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع ,ط1،2011،ص84.

شبكات الأخبار العالمية التي لا تعمل إلا لصالح دولها ،وقد يتجلى ذلك بوضوح في حرب الخليج الخليج الأولى[1].

2/ التنشئة السياسية :

تعريف التنشئة السياسية :هي عملية تطورية يكسب فيها الناشئة معلومات و معارف عن البيئة السياسية من خلال مصادر اجتماعية متعددة كالأسرة ،المدرسة و الإعلام بطريقة تساعدهم على فهم عناصر هذه البيئة و تؤثر في وعيه و مواقفه و سلوكه[2].

بدأ الاهتمام بدراسة تأثير الإعلام في التنشئة السياسية ،منذ أن لوحظ التعرض للتلفزيون يبدأ مبكرا لدى الطفل ،و بالتالي لابد أن تكون مصدرا مؤثرا في المعرفة السياسية لدى النشء ،و قد أشارت الدراسات و الأبحاث الحديثة إلى أهمية هذه الوسائل في التنشئة السياسية و بخاصة أن أغلب المعلومات التي يحصل عليها الشباب عن عالمهم السياسي تأتيهم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسائل الاتصال ،فهي تقدم للشباب حقائق محددة أو قيما عامة ،و ترشدهم إلى أي العناصر ذات القوة و السيطرة في المجتمع ،كما أن وسائل الاتصال تزود النشء بنماذج سلوكية يستعطون استخدام معلوماتها في تكوين آراءهم[3].

وتقوم وسائل الاتصال السياسي بدور مهم في التنشئة ،من خلال تقديمها للمعلومات عن العالم السياسي و الحقائق النوعية ،كما يمكن أن تساعد أفراد الجمهور في التعرف على العناصر التي تنتج القوة و النجاح و السيطرة في المجتمع و تهديهم نموذج السلوك ،وتدفعهم للاهتمام بالشؤون السياسة ،وكذا التأثير بشدة في تشكيل المعتقدات السياسية للأفراد ،التي قد تكون سببا في طاعة الأفراد للسلطة،ومن أهم وسائل الاتصال السياسي في عملية التنشئة هي المدرسة ، الإعلام ،الأحزاب السياسية ...الخ[4].

تقريبا وفي نفس السياق يحقق لنا الاتصال بعض الوظائف الأخرى و التي منها:المشاركة السياسية و التي هي قدرة القوى و الفئات في المجتمع على التأثير في القرارات و السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر ،وذلك من خلال العديد من القنوات و المؤسسات و تتضمن في حدها الأقصى على قدرة المجتمع على صياغة شكل

[1]- سعد آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص62.

[2]- محمد بن سعود البشر ، **المرجع السابق** ،ص167.

[3]- سعد آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص63-64.

[4]- سعود بن سعود سعود ، **المرجع السابق** ،ص71.

الدولة و طبيعة نظام الحكم ،ويمثل حدها الأدنى في شكل الشخص الصامت و عدم التعاون المنظم ،ويستخدم في هذا النظام السياسي و الأحزاب السياسي كافة وسائل الاتصال السياسي من إعلام و دعاية ،تسويق ...لإقناع الرأي العام و دفعهم للمشاركة السياسية في الحياة السياسية[1]،وترتبط المشاركة السياسية دائما بالوعي السياسي و الذي يقصد ب هبه وعي المواطن بحقه في الحياة ،الملكية ،التفكير ، الحرية وفي التعبير عن آراءه و أفكاره.ويستخدم النظام السياسي وسائل الاتصال المتنوعة لتحقيق هذا الوعي[2].

3/ التسويق السياسي:

التسويق السياسي :هو نشاط أو أنشطة الهدف منها تجميع مؤيدين و مناصرين لحاكم أو زعيم سياسي ، و نشر أفكار حزبية سياسية بين الأفراد عبر وسائل إعلامية إعلانية ،كما أنه كذلك نشاط أو مجموعة الأنشطة التي تستهدف تنظيم عدد من المؤيدين لمرشح سياسي أو لحزب معين بما في ذلك الدعم المادي و الجماهيري باستخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيري ،أو أي وسائل أخرى ضرورية.

يستفيد من التسويق السياسي الاختصاصيون مثل :المرشحين للانتخابات على كل المستويات و المستشارين السياسيين ،جماعات الضغط ،المسؤولين الحكوميين و اختصاصي الإعلانات السياسية و الصحفيين و مديري العلاقات العامة و رؤساء الأحزاب.و توظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض والترويج لسياساتها ، و تكوين صورة ذهنية ايجابية على الحكومة لدى أفراد المجتمع ،فوسائل الاتصال مهمة للنخبة لتحقيق السيطرة و التحكم في الجمهور ،نظر لما توفره العملية من وصول سهل إلى الجمهور.ويستخدم في هذا الصدد كل من الإعلان و الدعاية السياسية و الشائعة كوسيلة في عملية التسويق السياسي .و الهدف منها هو السيطرة على الرأي العام أو التأثير فيه ،ويكلف الإعلام بهذه المهمة نظرا للتطور الكبير الذي لحق به ،فهو يعطي صدا للمعلومة التي يريد تسويقها[3].

---

[1]- فاطمة الزهراء منصوري ، (**دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية :دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تشريعات 2012**)،مذكرة ماستر في تخصص سياسات عامة و ادارة محلية ،2013-2014،صص64،27.

[2]- إمام عبد الفتاح إمام ،**الديمقراطية و الوعي السياسي**.مصر :نهضة مصر للنشر و التوزيع ،ط1،2006،ص ص23، 102

[3]- مصطفى عبد القادر ،**تسويق السياسة و الخدمات** . لبنان :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،ط1،2002،ص17.

4/ التأثير في اتجاهات الرأي العام :

إن الطريقة التي تكون بها الأفراد اتجاهاتهم و آرائهم هي إلى حد كبيرة ومعقدة و شاملة ،حيث التداخل المستمر بين المصادر التي تؤسس هذا الرأي و سبل الإقناع والاتصالات الشخصية غير المباشرة و العوامل الفكرية و الشخصية للأفراد ،وتتداخل عدة عوامل مؤثرة في تكوين الرأي العام ومنها :الحضارة و المؤثرات و الثقافية ،الأسرة ،النظام السياسي ،وسائل الإعلام ...الخ[1]. والرأي العام موجود وقائم و يتفاعل مع المعرفة و المعلومات و الأنباء و الإشاعات و الفلكلور و الطابع القومي أو الثقافة السياسية ،على نحو مستقل بالاتصال الجماهيري .و أسهم تطور شبكات الاتصال بشكل هائل خلال القرن الواحد و العشرين بطرقة كبيرة في عملية تكوين الرأي العام، والاتصال يمكن أن يعزز عمليات التفاعل ،،بل ويشكل أداة للتعبير و بصوت مرتفع عن الرأي العام[2].

5/ تأكيد الشعور بالهوية الوطنية :

يعتبر البعض أن الشعور بالهوية و الانتماء من أهم المعتقدات السياسية ،ذلك أن الشعور الأفراد بالولاء و الانتماء للوطن يساعد على بلورة و تنمية الشعور بالواجب الوطني و تقبل الالتزامات ،كما يمكن من فهم الحقوق و المشاركة الفاعلة في العمليات السياسية خلال التعاون مع الجهاز الحكومي و المؤسسات الحكومية و المؤسسات السياسية ،و تقبل قرارات السلطة السياسية ،وكل هذه الأمور لا تتحقق إلا بتوفر وسائل اتصال فعالة داخل الدولة[3].

6/ دعم مشروعة النظام السياسية :

تعمل وسائل الاتصال على منح الوضع الشرعي للأشخاص و المنظمات،وهي كذلك تدعم الوضع الاجتماعي و السياسي القائم ،كما تعمل على تقوية العاطفة اتجاه النظام السياسي ،فالسلطة لا تكتفي بالمشروعية عبر النصوص القانونية أو اللوائح ،بل تتعداه للبحث عن الشرعية من خلال رضا المحكومين ،و لا يكون هذا إلا من خلال الاعتماد على وسائل الاتصال السياسي المتنوعة،وأبرزها الإعلام الذي يقوم كأداة

[1]- جمال مجاهد ، **الرأي العام وقياسه الأسس النظرية و المنهجية** . الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2010،ص48.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي ، **الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي** .القاهرة :مكتبة الآداب ،2007،ص33.

[3]- أحمد شلبي ، **العلوم السياسية و أصول التنظيم السياسي و المحلي و الدولي في عصر العولمة** . الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، ط1،2005،ص96.

للسلطة من خلال أربعة وظائف رئيسية هي :تبرير وجود السلطة ،منحها المشروعية،الإشادة بمنجزاتها ،التنديد بخصومها[1].

خامسا : نماذج الاتصال السياسي

يعرف الاتصال السياسي على أنه أي عملية اتصالية موضعها السياسة ،و عملية الاتصال السياسي كغيرها من العمليات ،لها مجموعة من النماذج المفسرة لهذه العملية ومن بينها :

أ_ النموذج الاستراتيجي:

مصطلح الاستراتيجي ،يعني عملية اتصالية موجهة نحو أهداف موافقة لمصالح الفاعل أو القائم بالاتصال ،أي أن العملية الاتصالية تأخذ طابع الإستراتيجية ،وتسخر كل الوسائل لبلوغ الأهداف بنجاح .

وركز هذا النموذج على وضعيتين تعترض الحياة السياسية وهي حالة الحرب أو حالة الصراع للاستيلاء على الحكم ،ويقوم النموذج الاستراتيجي حسب هيجو كزانوف ، على فكرة عدم مساواة الأطراف المتداخلة في العملية الاتصالية السياسية ،فالمرسل الوحيد في المجال السياسي هم الحكام ،سواء كانوا قادي جيوش أو رجال سلطة ...، ويعتمدون على شبكة من الأعوان الذي يتولون مهمة التضليل و تحويل المعلومات الأساسية بتشويهها بقصد تغليط الرأي العام و نشر الأخبار الكاذبة لكسر صفوف العدو ،وقد استخدم هذا النموذج في حرب الخليج حيث استعمل في العملية الاتصالية العاطفة لتأجيج و إثارة الحماس الشعبي ،أي استخدمت الدعاية لتلهيب الحشود بدلا من الإقناع و الحجة[2].

[1]- سعد بن سعود آل سعود، **المرجع السابق** ،ص81 .

[2]- نبيلة بوخبزة ، (**الاتصال السياسي :نماذج الاتصالية السياسية للكاتب هيوك كازنيف**) ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر 3، العدد 15 جوان 2014 ، ص77-78.

ب_ النموذج النسقي :

يحلل هذا النموذج الاتصال السياسي بوضعه في مجموعة الأنساق التي يتفاعل معها (النظام السياسي ،الاجتماعي ،الثقافي) و المكونة للمجتمع ، و يعرف هذا النموذج الاتصال السياسي كعملية تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المشكلة للنظام السياسي[1] .و يضم هذا النموذج دراستين مهمتين وهما:

*** النموذج النسقي لجبريال ألموند:**

يرى جبريال ألموند أن النظام السياسي مشكلة من أبنية لها مستوى من التخصص الوظيفي ،وهذه الأبنية لكي تستمر في وظائفها المتمثلة في وظائف التحول (جمع المطالب و صياغتها و الفصل بين المطالب)،وظائف الاستخراجية (وظيفة الاتصال ، الوظائف المتعلقة بالسلطات الثلاث ،صنع القواعد و تنفيذها)،ووظائف المحافظة على النظام و التكييف (التنشئة السياسية ،التجنيد و تأهيل أصحاب الأدوار السياسية) ،لابد لها من أن تطور أداءها الوظيفي عبر مجموعة قدرات تتمثل في القدرة التنظيمية ،الاستخراجية ، التوزيعية ،الاستجابية ،الرمزية[2].ويرى ألموند أن الاتصال السياسي ما هو إلا وظيفة سياسية تختلف عن وظيفة الاندماج ،و الحس الاجتماعي و التجنيد و هذه الوظيفة مدروسة وفق معايير التي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- تجانس المعلومات السياسية .
- تحريك المعلومات السياسية .
- حجم المعلومات السياسية .
- اتجاه المعلومات السياسية .

[1]- نبيلة بوخبزة ،**المرجع السابق** ،ص 79.

[2]- عبد القادر عبد العالي ، (**محاضرات النظم السياسية المقارنة**). جامعة سعيدة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2007-2008،ص31.

[3]- خيرة بوخبزة ، **المرجع السابق** ،ص79.

*** النموذج ألنسقي لكارل دويتش :**

قدم دويتش نموذجه هذا في كتابه "عصب الحكومة "،حيث يرى أن الجهاز الحكومي هو العقل المسيطر و المتحكم في كل شيء داخل النظام السياسي ، حاله حال عقل الإنسان الذي يتحكم في جميع الأطراف ، و قدم نموذجه هذا محاولة منه لفهم الاتصالات المعقدة و المتشابكة للنسق السياسي ،و الاتصالات ليس دورها نقل المعلومات بين مختلف أجزء النسق السياسي نفسه فحسب ،وإنما تبرز أهميته في نقل المعلومات مابين الجهاز السياسي و بين البيئتين الوطنية و الدولية المحيطة به[1].وقد ركب نسقه الاتصالي على النحو التالي:

تتلقى أجهزة الاستقبال المعلومات قي صورة رسائل و تتولى نقلها إلى مركز القرار ،ويعتمد هذا الأخير على ذاكرته (المعلومات المسجلة في العقل و السجلات)و قيمه (تفضيل قرار على آخر) في التوصل إلى القرار الذي يبعثه به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ قرارات و أفعال ، تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مركز صناعة القرار و تسمى هذه العملية بالتغذية الرجعية[2].

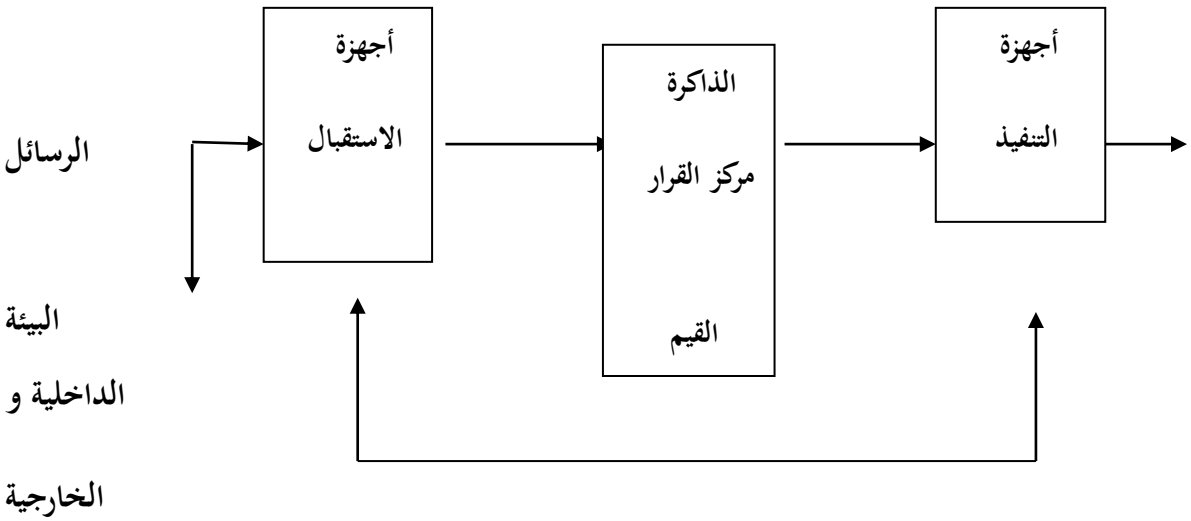

الشكل يوضح : نموذج كارل دويتش للاتصال السياسي

[1]- عادل فتحي ثابت ، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** . الإسكندرية: دار الجامعة ،2006-2007،ص235.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح ، محمد منصور هيبا ، **النظم السياسية و سياسات الإعلام** . **الإسكندرية** : مركز الإسكندرية للكتاب 2009، ص100.

ج _ النموذج السلوكي :

يقوم النموذج السلوكي على برنامج عمل أمبريقية هدفها إثبات أو نفي هذا التصور لعلاقة وسائل الإعلام بالجمهور ،لقد لخص لاسويل هذا البرنامج في سلسة من الأسئلة الشهيرة من يقول هذا ؟،بأي قناة ؟، و بأي تأثير؟ ،فالاتصال السياسي في هذا النموذج يعرف على كونه علاقة قائمة بين مرسل (من)؟ورسالة (لماذا) ؟ومستقبل (لمن)؟ قناة (بأي قناة) وذات تأثير (بأي تأثير)؟ ،أي أن الاتصال السياسي هو عملية خطية لانتقال المعلومات ،وينصب كل الاهتمام على العنصر الأخير من السؤال ،أي عنصر التأثير الذي استقطب اهتمام معظم الدراسات الإعلامية لما بعد الحرب العالمية الثانية[1]،والتي أظهرت أن وسائل الإعلام قد أصبحت أدوات ضرورية في إدارة الرأي العام من طرف الحكومات ، و قد عرفت وسائل الإعلام كالتلفزيون ،السينما و الإذاعة قفزة نوعية .واعتبر لاسويل أن الدعاية من الوسائل المهمة في الحروب ،لأنها الوسيلة الوحيدة التي تخلق الولاء لدى الجماهير ، وهي أداة اقتصادية[2].و أضاف أن عملية الاتصال السياسي يظم ثلاث طبقات ، مستوى الطبقة الحاكمة والصفوة ،مستوى الخبراء و المختصين ،مستوى الطبقة المحكومين .

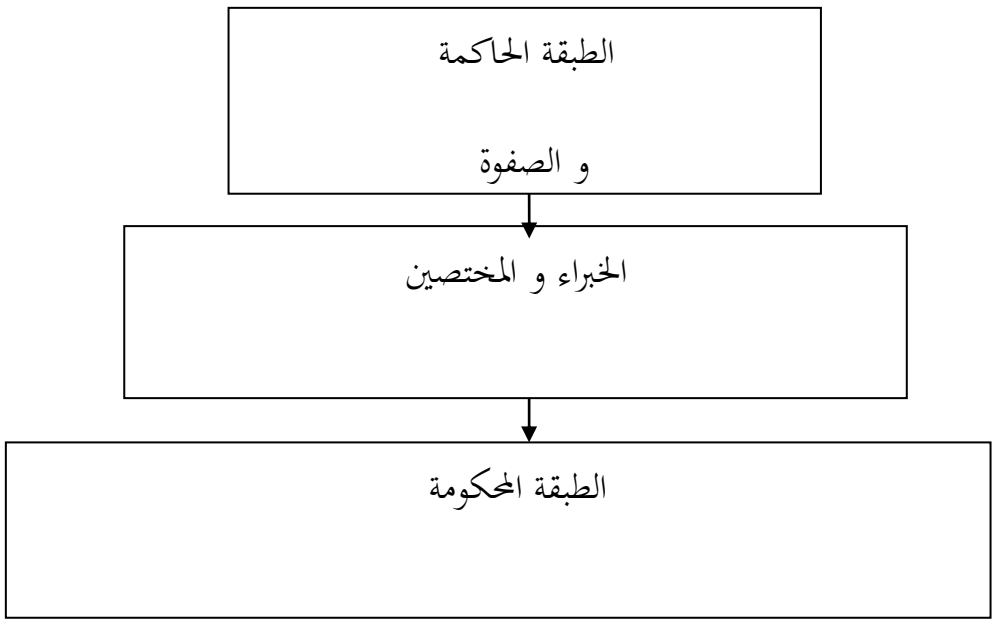

مخطط يمثل تصور هارولد لاسويل لعملية الاتصال السياسي

[1]- نبيلة بوخبرة ،**المرجع السابق** ، ص80 .

[2]- أرمان ماتلار ،**تاريخ نظيات الاتصال**،(تر نصر الدين لعياضي ،رابح الصادق)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة،ط2005،1،ص47.

د_ النموذج النقدي :

هذا النموذج مرتبط بأفكار مدرسة فرانكفورت التي تظم عدد من المفكرين و الذي جلهم ألمان كهربارت ماركوس ،هبرماس ،ثيودور أدورنو ،هذه النظرية قائمة على شبه مسلمة بخصوص علاقة الجمهور بوسائل الإعلام مفادها أن وسائل الإعلام ذات تأثير قوى على الرأي العام ،و أن لاسويل لو يعطي للإعلام مكانته الحقيقية ،وإضافة إلى تركيزها على طرح جبروت وسائل الإعلام ،فإنها تركز على الديمقراطية الغربية ، و ترى أن الديمقراطية هي حالة يدخل فيها المجتمع في نقاش و حوار مستديمين و يتبادل الأطراف و الفاعلون الحجج و البراهين في جو عقلاني[1].

[1]- نبيلة بن خبزة ، **المرجع السابق** ، ص81-82.

خلاصة واستنتاجات

يتضح لنا مما سبق ذكره في الأول ، أن السياسة العامة لها عدة تعريفات تختلف باختلاف الزوايا التي تعرفها، فهناك من يرى السياسة العامة من منظور ممارسة القوة و امتلاكها ، وهناك من يرى فيها محصلة لتفاعل مكونات النظام السياسي ،أي من منظور تحليل النظم ،وهناك من يربطها مباشرة بما تقوم به الحكومة و ما تفعله .

فعموما السياسة العامة : هي عملية على درجة من الصعوبة و التعقيد ،و هي تشمل العديد من المتغيرات ،وهي تتخذ شكل برامج عمل يتبناه النظام السياسي في دولة ما ، و تشارك في مراحله المتنوعة عدة فواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية ،و الفواعل الرسمية تتمثل عادة في السلطات التشريعية ،التنفيذية و القضائية ، إضافة إلى فاعل رسمي آخر ألا و هو الجهاز الإداري الذي توكل له مهمة مهمة التنفيذ ،أما فيما يخص الفواعل غير الرسمية فهي متنوعة كالأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الرأي العام ،الإعلام ...

إن تنوع الأنظمة السياسية و اختلافها في دول العالم ،دليل على تنوع السياسات العامة ،فهذه الأخيرة تختلف باختلاف طبيعة نظام الحكم و كرزمة الحاكم ، و الموارد الموجود خاصة الموارد المالية و الطبيعية ،

وفي الأخير ما يمكن قوله هو أن السياسة العامة لكي تحقق أهدافها يجب أن تهيئ لها كل الظروف البيئية و المادية ،المالية و البشرية .

أما فيما يخص الاتصال السياسي فهذا المصطلح هو مزيج بين عملتين الأولى هي الاتصال و الثانية هي السياسة و العلاقة بين هذه المصطلحين هي علاقة وثيقة يكمل بعضها البعض ،و الاتصال هو شريان الحياة السياسة داخل الأنظمة السياسية ،وفيما يخص مصطلح الاتصال السياسي فهو يعبر عن مجموعة من مجموعة الرسائل المرسلة الموجهة في الاتجاهات المختلفة أفقي ،عمودي، صاعد و نازل و هي تستهدف المواطنين، النظام السياسي ،الحكومة ،مؤسسات سياسية أاجتماعية و تتم هذه العملية عبر مجموعة من الوسائل .

وبما أن الاتصال السياسي هو عملية فهو يتكون من مجموعة من العناصر وهي النشاط السياسي ،القائم بالاتصال ، الهدف ، الوسيلة ،رجع الصدى ، و له كذلك مجموعة من الوظائف و هي متنوعة ما بين وظيفة الإخبار، التنشئة السياسية ،التسويق السياسي ،تأكيد الشعور بالهوية ،دعم مشروعية النظام السياسي ..الخ،

وكل هذه الوظائف المتنوعة رافقها تنوع في نماذج الاتصال السياسي ،فمن خلال هذه الوظائف قدم العلماء الاتصال السياسي نماذجه م التي من أهمها النموذج الاستراتيجي ،النموذج النسقي ،النموذج السلوكي، النموذج النقدي .

الفصل الثاني :

دور الاتصال السياسي في ترشيد

السياسة العامة

الفصل الثالث : دور الاتصال السياسي في ترشيد رسم السياسة العامة

يعالج هذا الفصل دور الاتصال السياسي في ترشيد السياسة العامة ، ونسعى من خلاله لمعرفة مدى مساهمة و مشاركة الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة ، و معرفة ما هي الوسائل و الأساليب التي تضمن هذا الدور ، وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول بعنوان وسائل وأساليب الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة وهي التسويق السياسية ، الدعاية السياسة ، الإعلان السياسي ، الخطاب السياسي ، الشائعات السياسية .

أما في الثاني و الذي هو بعنوان الاتصال السياسي على رسم السياسة العامة، فسنحاول فيه توضيح دور وسائل و أساليب الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة عبر دراسة دور الاتصال السياسي في كل مراحل من إعداد السياسة العامة ، بدأ مرحلة تحديد المشكلة و صولا إلى تقييم و تقويم السياسة العامة .

المبحث الأول : أساليب و وسائل الاتصال السياسي في رسم السياسية العامة

الاتصال السياسي عملية تعتمد عليها الحكومات و الساسة داخل الدولة و خارجها ، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، فهو إذن يقوم بمجموعة من الوظائف التي تخص الحياة السياسية للدولة ، التي من بينها رسم السياسة العامة ، هذه الأخيرة يشارك فيها عن طريق مجموعة من الأساليب و الوسائل ، و من خلال هذا المبحث " أساليب و وسائل الاتصال السياسي في رسم السياسية العامة" سنحول شرح هذه الأساليب في المبحث الأول و التي هي التسويق السياسي ، الدعاية السياسية ، الإعلان السياسي ، الخطاب السياسي ، الإشاعة السياسية ، أما في المبحث الثاني سنشرح الوسائل و هي الإعلام و الانترنيت .

أولا : أساليب الاتصال السياسي :

1- التسويق السياسي :

مفهوم الاتصال السياسي من المفاهيم السياسية المستحدثة ، ومن ثمة فهو في نطاق الجدل الأكاديمي ، لا يوجد له تعريف شامل ، و لا يتوفر اتفاق على مجال التركيز المناسب لدراسته ، و كذا نطاق حقله العلمي ، وهو يتداخل مع عدة مصطلحات منها التعليب السياسي ، و الترويج السياسي ، الصناعة السياسية ، الإدارة السياسية[1].

- معنى التسويق :

هو مجموعة من التقنيات و الوسائل ، و التي يمكن توظيفها لخدمة أهداف عديدة ، و هو من أهم الأساليب الحديثة لتخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية ، و الاجتماعية و السياسية[2].

و يعرف التسويق أيضا بأنه: عملية إدارية و اجتماعية ، عن طريقها يتمكن الأفراد و الجماعات من إشباع حاجاتهم و تلبية رغباتهم ، من خلال تبادل القيم و المنتجات مع الآخرين[3].

---

[1]- محمد سعد أبو عمود ، **التسويق السياسي و إدارة الحملات الانتخابية** . الإسكندرية : منشأة المعارف للنشر ،2008 ، ص9.

[2]- كلود بيان ، **طرق التضليل السياسي .بيروت** : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط1 ، 2009 ،ص43.

[3]- طاهر مرسي عطية ، **أساسيات التسويق و الإعلان** . القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1998 ، ص12 .

*** تعريف التسويق السياسي :**

التسويق السياسي : هو عملية الترويج المخططة و المنظمة لسياسة معينة ،قرار، فكرة سياسية ، نظام سياسي ،حزب سياسي ...، و لا يمكن تحقيقها إلا عبر وسائل سياسية ، والهدف هو خلق رؤية إدراكية معينة لدى المواطنين المستهدفين بخصوص أمر من الأوامر السابقة ، و ذلك من أجل توفير الدعم و المساندة ، أو المعارضة و الرفض[1].

التسويق السياسي أو ما درج تسميته بالماركيتنغ السياسي ، هو العمل على تحسين وضع حزب سياسي ما على مستوى زيادة عدد أعضائه أو برنامج سياسي أو مرشح سياسي ، و في هذا السبيل يستخدم التسويق السياسي جميع الوسائل الضرورية و التقنيات الممكنة للوصول لهدف حدد مسبقا ، وذلك بالارتباط مع تطلعات الرأي العام الشعبي و متطلبات الجماهير الحقيقية أو المفترضة[2].

إن ظهور التسويق السياسي كان منذ القدم ، و قد كانت البداية التاريخية عندما أراد الإنسان أن يجمع حوله مجموعة من البشر ، و يروج لهم أفكاره ، و بدأ تزايده عند الحكام و رؤساء القبائل بتزايد الدائرة الشعبية التي يديرونها ، وقد تطور بشكل لافت بتطور المنشورات و الصحف و المجلات[3]، و تشير الدراسات إلى أن ستاتلي كيلي هو أول من استخدم مصطلح التسويق السياسي في دراسة رائدة عن تأثير المتخصصين في فن الاقتناع في السياسة ، واستخدمت عدة مصطلحات عدة كمترادفات للتسويق السياسي و منها الدعاية و غيرها... ،وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم دول على الإطلاق التي استخدمت التسويق السياسي خصوصا في الحملات الانتخابية[4].

*** مضمون التسويق السياسي**

للتسويق السياسي مجموعة من العناصر و هي[5]:

المنتج السياسي : و يقصد بها السلعة موضوع الترويج أو السلعة السياسية .

---

[1]- محمد سعد أبو عمود ، **المرجع السابق** ، ص24 .

[2]- عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة العلوم السياسية** ، **الجزء الثالث** . لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، (ب .س . ن)، ص379.

[3]- مصطفى عبد القادر ، **المرجع السابق** ، ص33.

[4]- محمد سعد أبو عمود ، **المرجع السابق** ، 56 .

[5]- الطاهر بن خرف الله ، **مدخل للتسويق السياسي** . الجزائر ، دار هومة ، ط1 ، 2007 ، ص 35-37 .

المستهلك : و هو طلب السلعة أو الخدمة السياسية .

السوق : و هو الإطار الذي تتم من خلال عملية التبادل السياسي ، وهو جوهر النشاط .

المنتج السياسي : و يقصد به من يقوم بإنتاج السلعة السياسية .

المسوق السياسي : وهو خلق قناة اتصال بين أطراف العملية التبادلية .

إدارة التسويق السياسي : و هم فن و علم الإدارة الناجمة لعملية التبادل السياسي .

2/الإعلان السياسي:

يعتبر الإعلان السياسي من بين أهم الأساليب المستخدمة في الاتصال السياسي فالأنظمة السياسية تستخدمه إلى جانب مجموعة الأساليب الأخرى.

*** معنى الإعلان :**

الإعلان : هو وسيلة للتعريف بسعلة أو خدمة بغرض البيع أو الشراء أو لفكرة أو لرأي بغرض كسب القبول و التأييد[1]. و الإعلان بالمعنى البسيط هو عملية تهدف لحث الجمهور على التصرف بطريقة معينة على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ، وهو شكل من أشكال الاتصال ، و يمثل نشاطا متكاملا متفاعلا و هادفا ، يمثل عملية متعددة الأبعاد ، للإعلان أهمية كبيرة داخل المجتمع ، وذلك من منطلق الدور الذي يقوم به على مستوى جميع مجالات الحياة ، وهو يمثل أداة وسيطة لتشيل الوعي ونشر القيم و المعايير الاجتماعية و الثقافية في علاقة تأثير و تأثر متبادلين[2].

و الإعلان كعملية اتصالية يتكون من مجموعة من العناصر[3]:

المرسل : وهو صاحب المنتج أو الخدمة أو وكالة الإعلان .

الرسالة : وهو المحتوى الإعلاني المرغوب في نقله الى الجمهور المتلقي ،وقد تكون مطبوعة ، مرئية، مسموعة.

---

[1]- طاهر مرسي عطية ، **المرجع السابق** ، ص319 .

[2]- جمال مجاهد آخرون ، **المرجع السابق** ، ص ص216،218 .

[3]- عبد الرزاق الديلمي ، **المرجع السابق** ، ص151 .

الوسيلة : و هي الأداة التي يتم من خلالها نقل الرسالة الإعلانية سواء كانت صحيفة ،راديو ، تلفزيون ، شبكة الانترنت ...الخ .

الجمهور : و هو المستهدف الرئيسي من عملية الإعلان ، وهو يختلف من حيث عدده و لونه .

رجع الصدى : يمثل ردود أفعال الجمهور بعد بث الرسالة الإعلانية ، و أيضا يتم قياسها لإجراء أي تعديل في الرسالة الإعلانية .

*** تعريف الإعلان السياسي :**

الإعلان السياسي : يمثل استخداما للإعلانات ، التي تعتمد في وصولها إلى المستهلك على وسائل الاتصال الجماهيرية ، و يكون مدفوع الثمن عادة مقابل شراء واستخدام المساحة الإعلانية ، المكانية ، أو الزمانية ، لنقل مضامين رسالة سياسية إلى جمهور المتلقين في الاتصال السياسي بوسائل مطبوعة و الكترونية ، و في كثير من الحالات يكون الإعلان السياسي من قبل مرشح سياسي يحاول تقديم نفسه ، أو برنامجه ، أو البدائل ووجهات النظر التي يمثلها جمهور معين ، و الهدف الأساسي للإعلان هو بناء الصور لشخصية أو برنامج ،أو حزب ، وتتبلور أهمية تلك الصورة بشكل متزايد في الحياة السياسية المعاصرة ، وقد تعد شرطا أو مفتاحا للنجاح السياسي[1].

تعريف الأمريكية لبندا كيد للإعلان السياسي وهي معروفة باهتمامها بالاتصال السياسي و هو أكثر دقة وعلمية من جملة ما هو متاح في هذا الشأن ، إذ عرفته بأنه : العملية الاتصالية التي يدفع المصدر ثمنا مقابل ما يتاح له من فرص في الوسيلة إعلامية يعرض من فيها على الجماهير و يسائل سياسية ذات هدف محدد و مقصود من أجل التأثير على مواقفهم و أفكارهم و سلوكاتهم[2].

إن نجاح الإعلان السياسي في تحقيق أهدافه مرده إلى عاملين :

– الأول ، متعلق بمضمون الإعلان السياسي

– الثاني ، يتعلق بالكيفية التي يعرض بها الإعلان إلى الجماهير ،و هذا من اختصاص المؤسسات الإعلانية .

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي ، **المرجع السابق** ، ص50 .

[2]- محمد بن سعود البشر ، **المرجع السابق** ، ص126 .

*** أنواع الإعلان السياسي :**

– إعلان الصورة الذهنية أو إعلان الشخصية : يركز على مشاعر و عواطف المستقبل للرسالة الإعلانية تجاه شخصية سياسية معينة .

– إعلان القضية : يهدف لتزويد الجماهير بمعلومات كافية وواضحة عن القضايا ذات العلاقة المباشرة بحياتهم ، ويقول شيليز إعلانات القضية يغلب عليها طابع عرض المشكلات و القضايا المحلية بالدرجة الأولى خاصة المحلية[1].

2/ الدعاية السياسية :

تعددت و جهات نظر الباحثين في تعريف الدعاية ، وان كان هذا الاختلاف لم يتخرج عن محاولة التعبير عن عناصر رئيسية تشتمل عليها الدعاية .

*** معنى الدعاية :**

هي نمط اتصال يقوم على نقل الأفكار و المشاعر إلى الآخر بقصد إقناعه للوقوف إلى جانب هذا الرأي و الاتجاه ، و يقوم هذا النمط على الإقناع ، ومن هنا يتضح أن دعاية هي إعلام ملتزم بفكرة و شعور و اتجاه ، وله قصد في أن يسلك الأخر أو يفكر بطريقة معينة[2].

الدعاية : هي الرسالة الموجهة و المعدة سلفا و بشكل مقصود من أجل التأثير على أفكار و أفعال الآخرين فردا أو جماعتا ، و توجيهها نحو تحقيق هدف معين ، وقد تكون المعلومات التي تتضمنها الرسالة صحيحة أو خاطئة[3].

*** تعريف الدعاية السياسية :**

الدعاية السياسية : هي تصميم و تنفيذ مجموعة الأساليب المتناسقة من الأساليب التقنية في سبيل إيصال معلومات و أفكار و مبادئ معينة ، و ذلك لخلق تصور أو عقيدة جديدة لدى الرأي العام ، أو لدعم عقيدة

---

[1]- محمد بن سعود البشر ، **المرجع السابق** ، ص ص 137، 141 .

[2]- محمد جمال ، **المرجع السابق** ، ص164 .

[3]- عبد الرزاق الديلمي ، **المرجع السابق** ، ص 153 .

موجودة أو دحض أخرى ، و الهدف منها هو خلق الظروف الملائمة و الاستعداد الايجابي لينظم إلى مبادئ حزب ما أو مشروع سياسي ما ، و يترجم هته الاستعداد بالاختيار السياسي[1].

و تعرف أيضا بأنها : مجموعة من التقنيات هدفها إيصال المعلومات و الأفكار إلى الناخبين وهذا الاتصال يؤثر على توجهات الناخبين بحيث قد يحدث تغير ايجابي اتجاه المنظمة السياسية أو الحزب أو المرشح ، وهي عملية خلق و تنشيط الاستعداد لدى الأفراد من أجل قبول الموافقة على أمر سياسي معين[2].

أما موسى الكيلاني : فقول أن الدعاية السياسية تسعى إلى تحقيق نتائج غير الأهداف المعلن عنها ن وهي تستهدف التأثير في سلوك الآخرين و أفكار ، بواسطة الاستخدام الذكي و الانتقائي المدروس للرموز ونشرها ، سواء كانت الرموز لفظية أم سمعية أم بصرية أم إدراكية[3].

و كمثال على الدعاية السياسية و دورها الكبير في رسم السياسات الوطنية و العالمية ، هو حرب الخليج الثانية ، وقد استخدمت من قبل العراق و كذلك دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فالعراق استخدم أساليب الدعاية ، من خلال تضخيمه لخطورته و ما يملكه من أسلحة كيماوية و صواريخ و طائرات في اليمن و السودان محملة بالأسلحة الكيماوية ، و هدفه من هذه الدعاية هـ إثارة الرعب و الخوف بين دول الخليج و كذالك لثناء دول التحالف لتصدي له في اجتياحه للكويت ، أما دول التحالف فقد استخدمت الدعاية من خلال الترويج في وسائل الإعلام العربية و العالمية عن معلومات مفادها ارتكاب القوات العراقية لتجاوزات ضد الشعب الكويتي . و بناء على هذا بدا رسم لخريطة جديد للشرق الأوسط ، ورسم مجال جديد للعلاقات الدولية[4].

*** أنواع الدعاية السياسية :**

يوجد عدة أنواع للدعاية السياسية أبرزها :

– الدعاية البيضاء ، وهي التي تكون واضحة و مكشوفة من قبل دولة ما ضد دولة أخرى عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال ، و مثال على ذالك الدعاية لحقوق الإنسان ، البيئة ...الخ .

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي ، **المرجع السابق** ، ص 379 .

[2]- صحراوي بن شيخة وآخرون، **المرجع السابق** ، ص145 .

[3]- محمد بن سعود البشر، **المرجع السابق** ، ص153 .

[4]- فاروق أوزيد ، **المرجع السابق** ، ص70.

– الدعاية الرمادية : و التي تخفي أمور غير معلنة فيها ، و هي تعطي جزء من الحقيقة و جزء ها الآخر كذب.

– الدعاية السوداء : هي أسوء أنواع الدعاية السياسية ، و تتميز بأنها خفية مجهولة المصدر تقوم بها أجهزة المخابرات و الجواسيس بطريقة سريعة لأرض العدو .

– دعاية سياسية عقلانية : يتوجه هذا النوع بشكل رئيسي إلى الوعي الفكري عند الإنسان و عقله ومنطقه ، ولا يخاطب مشاعره و عواطفه .

– الدعاية السياسية اللاعقلانية : هي تخاطب مشاعر الناس و تثير عواطفهم ، و تجلهم ينساقون باللاشعور وراء الحكام و القادة و الزعامة التي تحكمهم .

– الدعاية السياسية المعاكسة : تقوم هذه الدعاية برد على الحملات الدعائية المنظمة و المستمرة من قبل أعداء الدولة أو الحكام أو جهة سياسية معينة بهدف التأثير في الجماهير[1].

4/ الخطاب السياسي :

هو من الوسائل التي يستخدما القادة السياسيين للتواصل مع أفراد المجتمع ، و هو أقد الوسائل المستخدمة في الاتصال السياسي ، لأن زعماء القبائل القديمة كانوا يستخدمونه لإيصال فكرة أو موضوع ما لأفراد القبيلة، وهو من أهم الوسائل التحفيزية في الحروب و المعارك ،و لا يزال في الوقت الحلي يحتل مكانة أساسية في الحياة السياسية ، لا كن ومع مرور الوقت اختلفت طرق نقله بعدما كان في القديم مباشرا بين الخطيب و المستمع ، و أصبح اليوم ونظرا لتعقد الحياة و تطورها غير مباشر و يمر من الخطيب للمستمع عبر وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة ، كالتلفزيون و الإذاعة ...الخ .

*** معنى الخطاب :**

الخطاب : هو تعبير عن الأفكار و الكلمات ،أو المحادثة بين طرفين أو أكثر أو معالجة مكتوبة لموضوع ما ، أو حوار أو كلام ما ، أو حوار أو كلاما .

[1]- مصطفى عبد القادر ، **المرجع السابق** ، ص25،26 .

و يعرف أيضا : بأنه رسالة لها بداية و نهاية أو كلام له أوله و له أخره و كل خطاب له اتجاه معين اتجاه و يحمل وجهة نظر محددة و يكون التأثير حسب المكان و الزمان هنا من حيث الشكل فقط ، إما من حيث المضمون فالتأثير لا يتوقف حسب الزمان و المكان بل يتجاوزهما و يقاس مدى تأثير خطاب ما بقوة تخطيه بحاضري الزمان و المكان لان عملية للامتداد لها تأثير و هو جوهر الخطاب[1].

*** أنواع الخطاب :**

أ- من حيث طريقة إخراجه:

- الخطاب المكتوب : وهو يتعامل بالنصوص المكتوبة و المستهدف يكون القارئ و ليس مستمع .

- الخطاب المنطوق : و هو يستخدم المحادثة و الحوار و المستقبل يكون هنا مستمع .

ب_ من حيث المضمون :

وهو يختلف بين خطاب سياسي ، و خطاب علمي ، أو بيداوجي ، خطاب قانوني ، ديني ، فلسفي[2].

*** تعريف الخطاب السياسي :**

الخطاب السياسي : وهو حقل للتعبير عن الآراء و الاقتراحات و الأفكار و المواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم كالديمقراطية و اقتسام السلطة و الفصل بين أنواعها ، و يعتبر الخطاب السياسي خطابا اقناعيا يهدف إلى حمل المخاطب على قبول و التسيلم بصدقية الدعوى عن طريق توظيف حجج و براهين ، و يكون المخاطب رجل سياسي و الهدف يكون كذلك سياسي .

أن ما يميز الخطاب السياسي أن يتميز بنوع من القداسة في الكلمات و المفاهيم و المصطلحات ، كما يحدث في الخطاب العربي ، حيث يغلف بشكل من الطقوس الدينية ، الاجتماعية ، السياسية ، و الكلمات

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **المرجع السابق** ، ص195 .

[2]- يمينة ليلى موساوي ، **التعابير المسكوكة و دورها في الخطاب السياسي دراسة دلالية تقابلية عربية** – فرنسية ، مذمرة ماجيستير في تخصص لسانيات تطبيقية ،جامعة تلمسان ، 2011/2010 ، ص44-45 .

لها دور في السلوك و تكوين الأمزجة ، فالأمل أو الخوف أو الكره أو الانتماء ...أمزجة ضرورية ، خصوصا في حالات الكوارث ، فالسياسيون يسعون لتهدئة الشعب ، و إعادة الأمل[1].

من بين المجالات التي يستخدم فيها الخطاب السياسي ، الحملات الانتخابية ، فالمرشحين السياسيين أثناء حملاتهم الانتخابية يتم الإعداد لهذه الخطابات و تراجع من كبار المستشارين ، وتصاغ عدة مرات حتى تحدث الأثر المطلوب منها في جمهور الناخبين ، وتغير آرائهم ، أو تعزيز قناعات الجماهير اتجاه قضايا معينة[2].

*** مكونات الخطاب السياسي :**

إن أي خطاب سياسي يتكون من ثلاث عناصر مهمة وهي :

- المرسل أو الخطيب : و يكون الرجل السياسي ، ويكون له دائما غاية من الخطاب السياسي .
- الرسالة أو الخطبة : الموضوع أو القضية التي يطرحها الخطيب .
- المتلقي أو المستمع : و يكون فردا أو جمهور سياسي أو يهتم بالسياسة[3].

5/ الشائعات السياسية :

تستخدم الشائعة السياسية في جميع مجالات الحياة اليومية من طرف أفراد معينين ، أما في المجال السياسي فهي فقد تستخدم من طرف النظام السياسي ، الأحزاب ، الجماعات الضاغطة ، من دول عدوة ...الخ .

*** معنى الإشاعة :**

الإشاعة : هي الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الصحة و الواقع و هي تعتمد على المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة و ذالك بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول على النطاق الدولي بأجمعه[4].

---

[1]- سعد آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص84 .

[2]- محمد بن بشر سعود البشر ، **المرجع السابق** ، ص119 .

[3]- يمينة ليلى موساوي ، **المرجع السابق** ، ص87 -88 .

[4]- مصطفى عبد القادر ، **المرجع السابق** ، ص72 .

الإشاعة هي كذلك : كل قضية أو عبارة نوعية أو موضوعية مقدمة للتصويت تتناقل من شخص غالى أخر بالكلمة المنطوقة ، دون أن تكون هناك معايير أكيد للصدق أو هو الطريقة التي تنتشر بها الأخبار دون أن تمر عبر القنوات الرسمية أو المتبعة عموما لتناقلها و إذاعتها[1].

*** تعريف الشائعة السياسية :**

الإشاعة السياسية هي من أخطر أنواع الإشاعات ، خصوصا انها تتناول قادة الأمة و الشخصيات البارزة فيها أو تؤدي إلى التشكيك في بالمواقف و الخطط التي يضعها النظام السياسي ، و تعتمد على أسلوب التهويل و التضخم و التشويش و التشكيك و استحكام روح العداء بين الحكومة و الشعب ، وبين فئات الشعب ، وأخطرها ما يطلق أثناء الأزمات و الحروب و التي تلعب الإشاعات دورا بارزا في إثارتها و تأزمها و إشغال النظام السياسي بها ، و تعمل الشائعات السياسية عل بلورة الحالات العاطفية للرأي العام تجاه مختلف القضايا[2]. و هي من الأساليب ، التي تستخدما جهات معينة في التسويق لفكرة سياسية معينة من أجل الوصول لمكاسب و أهداف سياسية على حساب الحقيقة .

*** أنواع الشائعة السياسية :**

– شائعات الكراهية : تعبر عن شعور الكراهية و البغض ، وهي تستعملا كثيرا بين الأحزاب السياسية المتصارعة.

– الشائعات الوهمية : تروج ببطء و ة و بطريقة سرية بين الناس ، وتستخدم كثيرا في الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية .

– الشائعات الغائصة : تظهر وتختفي من حين لأخر ، بوجود الظروف المتشابهة .

الشائعات العنيفة : يكثر وجودها في الحروب و الأزمات[3].

[1]- محمد جمال الفار ، **المرجع السابق** ، ص200.

[2]- سعد بن سعود آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص59 .

[3]- مصطفى عبد القادر، **المرجع السابق** ، ص 77-78 .

ثانيا : وسائل الاتصال السياسي

تتمثل وسائل الاتصال السياسي في مجموعة الوسائل الاتصالية المتنوعة و التي منها الإعلام بكل أنواعه من صحافة مكتوبة ،التلفزيون ، الإذاعة ، وكذا الانترنيت.

1- الإعلام :

*** مفهوم الإعلام :**

الأعلام : هو القيام بالإرسال أو الاتصال ، كما هو إعطاء وتبادل للمعلومات سواء كانت مسموعة أو مرئية، بالكلمات و الجمل أو الإشارات و الصور و الر موز ، و بمفهومه الحديث هو المعلومات المبلغة ،و تبادل الأفكار و الآراء و المعلومات[1].

تعريف أنو جورث : بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير و طموحها و ميولها و اتجاهاتها في نفس الوقت.

الإعلام : هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة و الحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من وقائع أو مشكلة من المشكلات[2].

*** مفهوم وسائل الأعلام :**

يقصد بوسائل الإعلام : جميع الوسائل و الأدوات التي تنقل إلى الجماهير المتلقية ما يجري من حولها من أحداث عن طريق السمع و البصر ،وهي تتجسد في الراديو ، الصحف ، التلفزيون ، المجلات ، الكتب و السينما ، و تعتبر وسائل الإعلام من أهم المؤسسات المؤثرة في الأفكار و القيم[3].

تلعب الصحافة دورا هاما داخل الأنظمة السياسية ، وهي تحتل مكانة متميزة السياسيات الداخلية و الخارجية، فهي يوما بعدة يوم يغزو أجهزة الحكم و صناعة القرار السياسي ، و تظهر العلاقة الكبيرة بين

---

[1]- عبد الرزاق محمد الديلمي ، **المرجع السابق** ، ص120 .

[2]- محمد بهجت الكشك ، **العلاقات العامة و الخدمة الاجتماعية** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2007 ،ص120 .

[3]- موسى حالس ، ناصر مهدي ،(**دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني)** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2 ،جامعة الأزهر بغزة ، 2010، ص142 .

الصحافة و صناع القرار من خلال الأفضلية التي يحظى بها الصحافيون على سواهم لدى النخبة الحاكمة ، التي تبحث عنهم و تقيم علاقات معهم[1].

أ– التلفزيون :

يعتبر التلفزيون إحدى وسائل الاتصال الجماهيري ، و هو وسيلة إعلامية أصبحت أحد أقوى وسائل الاتصال ، وهو يقدم برامجه لكل طبقات المجتمع و لكل الأعمار و الأجناس و يلعب دورا هاما و كبيرا في بناء المجتمعات الإنسانية . لقد أكد الباحثون في مجال الاتصال السياسي أن لتلفزيون قوة مستقلة و مقتدرة و مأثرة في المجتمع ، وهو يلعب دورا أساسيا في التّأثير ، وصناعة القرار السياسي ، والتي تعد أهم العمليات السياسية و التي يتم من خلالها اختيار المشكلة لتكون موضوعا لقرار ما ، و ينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدد من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ و التطبيق[2].

ب_ الإذاعة :

الإذاعة من وسائل الإعلام و بالتالي هي من وسائل الاتصال السياسي ، و هي تهدف من خلال أخبارها الاستحواذ على أذان السامع وهي تتناول قضايا الساعة بتعليقات هذه الأخبار و برسائل صوتية من مراسيلها من مختلف ألاماكن و البلدان الذين يتابعون هته الأحداث عن كثب[3].

ج _ الصحافة المكتوبة :

و أبرزها الجرائد اليومية و هي أكثر أشكال الصحافة تداولا في وقتنا الحالي ، و الصحافة المكتوبة ، والتي لا يستغني عنها كل شخص لديه اهتمام أو مسؤولية خاصة ، ويتفوق هذا النوع من الصحافة لكونها تقوم بتغطية أوسع الأحداث و بقدرتها على الوصول لصانع القرار في يوم وقوع الحدث ...، كما أنها تملك اتصالات تساعدها على القيام بالتغطية المكانية للأحداث ، و هو يمكن صانع القرار من الإحاطة بموضوع الخبر و استجلاء جوانبه بصورة أفضل[4].

---

[1]- محمد حمدان المصالحة ، **المرجع السابق** ، ص96 .

[2]- **المرجع السابق الذكر** ، ص96.

[3]- إسماعيل سعد ، **نظرية القوة و الاتصال الإنساني** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص273 .

[4]- محمد حمدان المصالحة ، **المرجع السابق** ، ص 97 .

2/ الانترنت

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال و خاصة الانترنت ، عبر مواقعها الاجتماعية المختلفة، في الحياة الاجتماعية و السياسية بصفة خاصة ، و أصبحنا جميعا اليوم نلاحظ تأثير هذه الوسائل و انعكاسها على السلوك ، خاصة بعدما فقدت الجماهير الثقة فيل وسائل الإعلام الحكومية ، فالشعوب و جدت متنفسا للتعبير عن احتياجاتها و رغباتها و طموحاتها عبر هذه الوسائل (الانترنت).

لقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي و الكبرى كالفايسبوك و التوتير و المدونات الشخصية ، كقنوات بالغة التأثير في الثروات العربية الأخيرة ، لأنها أتاحت لشعوب المنطقة فرصة التعبير عن آراءهم و حشد و تنظيم صفوف ثورتهم[1].

يرى المدافعين عن الانترنت أن له القدرة على الاتصال حيث يمكن أن يقود إلى أفعال أثر انتظاما للمشاركة السياسية، وأنه يضمن أكثر نشاطا للتعبير عن الآراء ، و الانترنت يتيح فرصا جديدة للأفراد من أجل لتوصيل رغباتهم و مصالحهم لموظفي الحكمة الرسميين و المنتخبين ، و هو كذلك مجالا بديلا للمعارضة للتعبير عن رأيها و نشره للعالم ، و بالتالي فهو يقدم خدمات للجميع سواء كان سلطة حاكمة أو معارضة ، أو مواطنين[2].

[1]- نادية بن ورقلة ، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي و الاجتماعي لدى الشباب العربي** ، مجلة جامعة ورقلة ، 24 مارس 2014 ، ص5 .

[2]بن عيسى قواسم ، **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في صنع قراراهم السياسية و تحقيق الحكم الراشد (2007-2012)** ، شهادة دكتوراه في الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013،ص176 .

المبحث الثاني : أبعاد الاتصال السياسي عبر مراحل صنع السياسة العامة .

يتدخل الاتصال السياسي في رسم السياسية العامة عن طريق مجموعة من الوسائل و الأساليب ، وسنعرض في هذا المبحث " دور أساليب ووسائل الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة" أثر هته الأساليب و الوسائل في مراحل رسم السياسة العامة و التي قسمنها إلى أربعة بدأ بأول مرحلة و هي تحديد المشكلة و صولا إلى أخر مرحلة وهي تقيم و تقويم السياسية العامة .

الاتصال السياسي و صنع السياسية العامة :

إن الاتصال السياسي هو بمثابة حوار اجتماعي مستمر بشأن شؤون العامة كمنظمات المجتمع المدني ، التعليم ، الفقر ، الضرائب و غيرها ، وهو يعالج السياسة بوضعها كعملية ثقافية ، مؤكدا على أهمية الاختبارات اللغوية و تأثيرها على كيفية تحديد و تعريف الموضوعات و تشكيل السياسة العامة ، و التي تعتبر عملية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل و يجب أن تتوافر لها كل الإمكانيات اللازمة لنجاحها ، ومن بينها و جود أساليب وقنوات اتصالية تهتم بنقل مشاكل المواطنين ،و كذلك تساعد صانع القرار على اختيار البديل الأحسن و بعدها الترويج و التسويق لتلك السياسات ، ثم تقيم وتقويم تلك السياسات .

إن النظام الاتصالي داخل الدولة هو حلقة وصل بين الجماهير و النخبة الحاكمة القرارات ، و المواطنين لابد أن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم و مطالبهم الى الحكومة ، و الحكام أن يكون قادرين على توصيل قراراتهم الى المواطنين و تبريرها لهم بهدف نيل رضاهم ، و يؤثر النظام السياسي في نمط الملكية السائد في وسائل الاتصال الجماهيري ، ومحتوى الرسالة ، والتوجيهات العامة ، و القائمين بالاتصال و التقنية المستخدمة، وأجهزة الاستقبال ومن ثمة في مصداقية نظام الاتصال و درجة الثقة فيه[1].

إن المشاركة في عملية صنع السياسية العمة ، تأخذ أشكالا مختلفة ، فربما تكون في اطار قانوني أي تنظمها القوانين ، أو تكون بصورة غير قانونية و تفرضوها الظروف و البيئة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ، و للاتصال السياسي مكانة في صياغة السياسة العامة ، وهذه المكانة تمثلت في شقين الأول يكفله القانون ، و الأخر تفرضه الظروف ، و يمارس الاتصال السياسي هذا الدور عبر مجموعة من الأساليب و الوسائل المختلفة، و تؤثر على جميع مراحل السياسة العامة .

[1]- إبراهيم حمادة البسيوني ، **الصحافة و صنع القرار السياسي في الوطن العربي** . القاهرة : عالم الكتاب ، ط1 ، 2005 ، ص75 .

1/ تحديد المشكلة و جمع المعلومات :

بدون المشكلة لن يفكر أحد في الجماعة ، ولن يشغل أحد باله ما دامت الأمور تسير بطريقة روتينية ، معتادة حسب العادات و القوانين ، وبهذا لن يفكر الفرد في تشكيل جماعة رأي عام ، فالمشكلة تكون غير معروفة ثم تعرف و تنشر إذا اربد بها أن تكون عامة ، وذلك بإتاحة الفرص لكل فرد للتعرف على كل جوابها، ويكون هذا عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال و الندوات و الاجتماعات ، لذلك يجب عرض المشكلة على الجماهير بدقة و وضوح ، و إثارتها بطريقة يفهمها الجمهور[1].

إن وسائل الاتصال تقوم بالتعرف على اتجاهات الرأي العام من خلال رصد ها للقضايا و الهموم و المشكلات التي يتخذ الرأي العام موقفا محددا إزاءها سواء كانت مشكلات و قضايا داخلية تمس حياة الجماهير و معيشتهم ، أو قضايا تتصل بالنواحي القومية و العالمية و الإنسانية و انعكاساتها على الرأي العام داخل بلد ما، و تلعب وسائل العلام دورا كبيرا في التعريف بالمشكلة و إيصالها للحكومة ، و من بين أهم الوسائل المستخدمة في هذه المرحلة نجد التلفزيون و الإذاعة و الصحف و الانترنيت و التي تعمل كلها على رصد جميع المشكلات التي تواجه المجتمع و العمل على إيصالها لصانع القرار ، و هذه الوسائل تستطيع جعل القضايا من قضايا جزئية إلى قضايا رأي العام ، وبالتالي ل تستطيع السلطة السياسية تجنبها أو التغاضي عنها[2].

و الاتصال هو العملية التي يضع الأفراد و الجماعات عن طريقها حاجياتهم و المشكلات التي تواجههم أمام صانع القرار ، و يعتبر الاتصال أحد القنوات المؤسسية الرسمية للتعبير عن المصالح ، و يمكن من خلاله أن تجد المشاكل السياسية و قضايا الساعة دائرة استماع ، كما يساعد نظام الاتصال المصالح الباطنية و المستترة على الظهور في دائرة اهتمام صانع القرار، ويحقق وظيفة تجميع المصالح و إبرازها و بلورتها ، كما يساهم في تدفق المعلومات من النخبة السياسية الى الجماهير ، و نقل مشاكل و الطموحات و تصورات الجماهير للنخبة[3].

---

[1]- محمد نصر منها ، **الإعلام السياسي بين التنظير و التطبيق** . **الإسكندرية** : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2007 ، ص213 .

[2]- تيسير أو عرجة ، **دراسات في الصحافة و الإعلام** . عمان : دار مجدلاوي لنشر و التوزيع ، ط1 ، 2000 ، ص281 .

[3]- بن عيسى قواسم ، **المرجع السابق** ، ص 154 .

للمعلومات دور مهم في عملية رسم السياسة العامة ، بل لا يمكن رسم سياسية عامة بدون معلومات ، وكل مراحل صنعها تحتاج لمعلومات ، لأن هته الأخيرة هي من ترشد صاحب القرار لاختيار السياسة الأمثل و التي تتلاءم و المشكلة المطروحة ، لا كن ما يلاحظ عن المعلومات أن مصادرها عديدة و متعددة ، و قنوات نقلها كذلك هي عديدة ، و الاتصال السياسي يعتبر من أهم تلك القنوات التي تقوم بهته المهمة .

تؤدي وسائل الإعلام الجماهيرية دورها في نقل المعلومات إلى الشعب و قياداته السياسية و تلعب في الوقت ذاته دورا هاما في دعم الديمقراطية و التأثير في الرأي العام ، إذ من المعروف أن وسائل الإعلام تصدر تقاريرها عما تفعله و لا تفعله الحكومة و عن السلوك السياسي للمسؤولين العموميين ، و الأحداث الكثيرة التي تؤثر في حياة المواطنين ، ووجهات نظر المرشحين للانتخابات التشريعية ، و المشاكل الاجتماعية التي تنتظر الحلول، ويمكن القول أن مدى احترام الجمهور للنظام السياسي و الأمان به يتحدد إلى حد ما بالطريقة التي تبرزها وسائل الإعلام في تغطيتها للأخبار التي تنقلها ، و يمكن القول أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في إتاحة المعلومات ، التي يقوم المواطنين من خلالها ببلورة آراءهم ، و في الوقت نفسه يتعرف المسؤولون و المنتخبون على اهتمام الجماهير بأمر الساسة العامة ، من خلال التقارير الإعلامية ، و استطلاعات الرأي ، إذن يعتبر التدفق الإعلامي ذو خطوتين لعملية تشكيل الرأي العام ، في الخطوة الأولى يستقبل الأفراد المعلومات من خلال إحدى وسائل العلام ، و يعقب ذلك قيام المواطن اليقظ بمقارنة المعلومات نظرا لمعيار البيانات الأخرى، الأمر الذي يمكنه من إثبات أو إنكار صحة المصدر الأول للمعلومات[1].

كلما كانت المادة الإعلامية المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة و مثيرة لصانع القرار ، و خالية من التعقيدات اللفظية كلما زادت فرصتها لتكون مصدرا رئيسا من مصادر المعلومات صانع القرار . فهناك ارتباط قوي بين درجة الثقة في مصداقية التغطية الإعلامية و درجة التأثر بها ، و الجدير بالذكر هو أن وسائل الإعلام بالنسبة لصانع القرار و بالنسبة للجمهور يتوقف على ديمقراطية النظام السياسي[2]، لان هذا الأخير هو من يحدد دور وسائل الإعلام من خلال اعتماده أو عدم اعتماده على المعلومات المقدمة ون وسائل الإعلام، على الرغم من أن النظام السياسي لا يقوم بوظائفه إلا من خلا ل الاتصال.

[1]- بن عيسى قواسم ، **المرجع السابق** ، ص176 .

[2]- محمد إسماعيل فضل الله . **أزمة القرار في دول العالم الثالث دراسة في الفلسفة السياسية** . **الإسكندرية** ، دار الجامعة الجديدة ،2008، ص74-75 .

تعتبر الصحافة من أهم مصادر المعلومات ، و للتعرف على هذه الأهمية أجرت المجلة الفصلية " الرأي العام" دراسة حول قراءات الزعماء الأمريكيين ، و تبين منها أن وسائل الاتصال المكتوبة تقرأ بشكل كبير ، كما أنها تزود صانعي القرار بالمدخلات اللازمة للنقاش على مستوى القمة و التفاوض الذي ينظر إليه الزعماء الأمريكيين على أنه هام في تقرير المسائل السياسية[1].

و بصورة عامة يكمن دور وسائل و أساليب الاتصال السياسي في هته المرحلة من السياسة العامة ، في نقل الاهتمامات المطالب من أدنى مواطن إلى أرقى مسئول في الدولة ، فالسياسات تهدف الى حل و تخفيف المشاكل العامة ، ووسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير قوى بدأ من تحديد المشكلة ، بتغطيتها الروتينية للأحداث و التعليق عليها ، فيقوم بإثارة اهتمام الجمهور و صانعي السياسة أثناء حدوثها[2].

2/ إدراج المشكلة في جدول أعال الحكومة:

إن وسائل الإعلام تسهم إسهاما كبيرا في ترتيب اهتمامات الجماهير ، ووضع الأجندة لصالح الرأي العام من خلال ضغطها على الحكومة ، كما تستطيع في الوقت نفسه وضعها لصالح الحكومة ، لان هذه الأخيرة تستخدم كل الأدوات التي تمتلكها لإعادة ترتيب أولويات القضايا التي تهم الرأي العام ، لكي تتوافق مع أولويات القضايا و الرؤى التي تتبناها السلطة الحاكمة و تعبر عنها[3].

لوسائل الإعلام دور كبير في تحديد الأجندة السياسية للحكومة ، فهي يرسم معالم السياسة العامة في الدولة، و تعتبر نظرية ترتيب الأولويات ، النظرية التي وضحت هذا الدور ، و تفترض أن وسائل الإعلام هي من تقوم بترتيب اهتمامات الأفراد من خلال إبراز القضايا التي تستحق ، وإهمال قضايا أخرى فيبدو الاهتمام للأفراد بهذه القضايا دون غيرها ، و بناء على هذا فان و سائل الاتصال السياسي تلعب دورا كبيرا في تحديد أجودة الحكومة ، من خلال الضغط التي تفرضه على صانع القرار[4].

---

[1]- حنان تيتي ،(**دور وسائل الإعلام غي تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام حالة الثورات و قيم الانتماء لدى الشعوب العربية**)،مذكرة ماجستير في تخصص أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة ، جامعة بسكرة ، 2013-2014 ،ص 72 .

[2]- أحمد طيلب ، **المرجع السابق** ، ص148 .

[3]- عبد الماجد حامد قويسي . **دراسة في الرأي العام مقاربة سياسية** . **القاهرة : مكتبة الشروق الدولية** ، ط1 ،2003 ، ص306 .

[4]- حنان تيتي ، **المرجع السابق** ، ص74.

3/ إعلان محتوى السياسة العامة :

إن السياسة العامة كما أشرنا لها سابقا هي نتيجة للمشكلات التي تواجه أفراد المجتمع ، و التي تصبح عن وسائل الاتصال السياسي عبارة عن قضايا رأي عام ، ثم تحول إلى صانع السياسة العامة ، الذي يقوم بجمع المعلومات التي توصله لاختيار البديل الصحيح ، لتأتي بعدها خطوة إعلان السياسة ، التي تتطلب توفير كل الأدوات اللازمة لتعريف بهاته السياسة و الترويج لها من أجل أن يوافق عليها الشعب و يدعمها ، و يؤكد شرعيتها .

إعلان السياسة العامة هي كل تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة ، وتشمل الأوامر الشفوية و التفسيرات القانونية و الضوابط المحددة للسلوك ، و آراء الحكومة و القضاة ، وحتى خطب المسؤوليين و شعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة و الأغراض المطلوبة تحقيقها ، و الأعمال الموجهة نحوها[1]، و الإعلانات الرسمية ، والتصريحات الحكومية الموجهة للمجتمع و الرأي العام و المعنيين ، و الرامية إلى أن توجها نحو قضية معينة قد جرى البت و التعامل معها من قبل الحكومة ، و سعيها من أجل النفع الاجتماعي[2]، و إعلان السياسة العامة هو عبارة عن مخرجات لمجموعة من المراحل السابقة للسياسة العامة و هو الفيصل بين ما أعلنته الحكومة و صرحت به و بين ما وصل إليها من مشكلات و شكاوى من المواطنين .

تسعى الحكومة قبل إعلان السياسة العامة توفير كل القنوات التي تسمح بشرح هذه السياسات لأكبر عدد ممكن من الأفراد ، لأن غياب هذه القنوات حتما سيؤدي لعدم إدراك الأفراد لهته السياسات ، و عدم اقتناعه بها ، بل وقد يصل لحد رفضها و المطالبة بتخلي عنها ، لهذا كان لزاما على الحكومة قبل طرحها توفير المناخ الملائم ، خاصة وسائل الاتصال الملائمة ، ففي المجتمعات الديمقراطية و المتقدمة نلاحظ وجود قنوات عديدة للاتصال السياسي و التي تقوم بنقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور .

يلجئ صانع القرار للاتصال لأنه يدرك أن معالجة وسائل الاتصال للقضايا و الأحداث تؤثر تأثيرا كبيرا على إدراك الناس للحقيقة ، فهذه الوسائل تأخذ الناس لساحات الحروب و مواقع الأحداث حول العالم ، وتقرب وجهات نظرهم و توحدهم حول القرارات و التحركات السياسية ، و تحدد المهم وغير الهم للصفوة و سائر

[1]- جيمس أندرسون ، **المرجع السابق** ، ص18

[2]- خليفة فهمي ، **المرجع السابق** ، ص 41 .

أفراد المجتمع ، كما أن الصور التي تقدمها هذه الوسائل عن الواقع أكثر فاعلية ونفوذ ، وتعتمد السلطة السياسية على وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام و التأثير عليه و تحديد مواقفه المساندة لسياسات الحكومة و دعم برامجها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية[1]، و هكذا هي ترشد السلطة و تسهم في نجاح سياساتها و تقلل من فرص تعرضها للسخط و الانتقاد من قبل الرأي العام ، فالحكومة لا تستطع الوصول أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال الوسائل الإعلام ، والتي لها قوة كبيرة على التأثير على الرأي العام كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة الثقة في الحكومات[2].

للاتصال السياسي دور مهم في مرحلة إعلان السياسة العامة لأنه يستخدم فيها عدة وسائل و أساليب للاتصال السياسي و هي التسويق السياسي و، الدعاية السياسية ، الخطاب السياسي ، الإعلان السياسي ، و كل وسائل الأعلام من تلفزيون و إذاعة و صحافة و انترنيت .

إن معظم القرارات والسياسات العامة التي تحكم حياتنا ونصر عليها ونؤمن بها هي نتيجة وجود مبررات و تفسيرات نجح مختصوا القرارات و صانعوا السياسة في انقناعنا بها ، و أمثلتها كثير ،و في المقابل نجد بعض السياسات انهارت نتيجة عدم اهتمام صانع القرار بالترويج لها عبر وسائل الأعلام و من أمثلة تلك السياسات ما يلي[3]:

– كان عدم نجاح إدارة الرئيس الأمريكي نكسون في تبرير اجتياح الفتنام و محاولة السيطرة عليها و إخضاعها سببا في المظاهرات المتعددة التي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية و كانت سبب في خروجها من الفتنام مهزومة مجروحة .

– أدى عدم إيمان كثير من الصحفيين و رجال الإعلام في مصر بسياسات الرئيس أنور السادات الاقتصادية و بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، و عدم وجود تبريرات قوية لدى الحكومة على تنفيذ هذه القرارات نتيجة الانتفاضة الشعبية التي عمت أنحاء الجمهورية ، والتي أطلق عليها السادات اسم "انتفاضة الحرامية ".

[1]- محمد حمدان المصالحة ، **المرجع السابق** ، ص 57 .

[2]- سعد بن سعود آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص 76 .

[3]- أيمن منصور ندا ، **الصور الذهنية و الإعلامية عوامل التشكيل و إستراتيجية التغيير** . القاهرة ، المدينة برس ، ط1 ، 2004 ، ص27 .

– كان عدم قدرة الرئيس السادات على تسويق فكرة السلام مع إسرائيل و تبرير فكرة التطبيع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الشعبي ، سببا رئيسا في المظاهرات و الحركات المناهضة له و محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها .

إن أهمية الدور الذي يقوم به الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة خاصة في مرحلة إعلان السياسة و الترويج لها ، جعل الأنظمة تسعى وبكل الطرق للسيطرة على وسائل الإعلام و التي تعتبر أساس كل عمليات الاتصال السياسي ن وذلك بغرض توظيفها للدعاية أو اعتمادها كوسيلة لتجميل صورة النظام السياسي ، و الملاحظ في هذه المرحلة ، أن كل وسائل و أساليب الاتصال السياسي ، تستخدم من طرف الحكومة للتأثير على الرأي العام ، من أجل قبول و تأييد السياسات العامة و يكون هذا التأثير :

أ_ التسويق السياسي و الرأي العام :

يعد التسويق السياسي من الأساليب التي يستخدمها صناع السياسة العامة لتسويق سياساتهم و أفكارهم و طروحاتهم السياسية إلى المجتمع بتشكيلاته (مستهلك ، ساسة) ، خاصة في الدول الديمقراطية التي تعرف انفتاحا على الرأي العام ، و هذا التسويق هو طرح لمعلومات معينة في الواقع حول قضايا و مشاكل عامة تتبناها الحكومة من جهة ، و توجيه الاتصال و قنواته خدمة لسياستها العامة من جهة أخرى ، أي يهدف التسويق إلى تجميع مؤيدين و مناصرين للبرامج السياسية و تغير الاتجاهات السياسية المعاكسة و المضادة في السوق السياسي من خلال تطويعها و إرغامها على مناصرة السياسات العامة[1].

ب_ الدعاية السياسية و الرأي العام :

الدعاية السياسة هي فن التأثير و التحكم و السيطرة و تغيير الرأي العام أو غرس وجهات نظر في وعي الجماهير يمكن أن تأثر على سلوكه[2]، و يستعمل صانع القرار الدعاية للتأثير على الأفكار و الآراء التي يتبناها الأفراد حول السياسات العامة، و يكون هذا التأثير على الأفكار السلبية و جعلها ايجابية أما الأفكار الايجابية حول السياسة العامة فتدعمها و ترسخها ، و تعتمد الدعاية الناجحة على مخاطبة العواطف و المشاعر ، دون

[1]- أحمد طيلب ، **المرجع السابق** ، ص199 .

[2]- محمد بن سعود البشر ، **المرجع السابق** ، ص 151.

أن تهمل الجانب العقلي ، وهي تعتمد على الحقيقة والكذب في نفس الوقت[1]، في تحقيق هدفها الأول وهو التأثير في الرأي العام وتوجيهه .

ج _ الخطاب السياسي و الرأي العام :

الخطاب السياسي هو مجموعة من المخرجات و هو إحدى وسائل الاتصال السياسي و يمثل اتصالا نازلا من الحاكم إلى المحكوم و لا يقتصر على الحاكم بل يتعداه إلى جميع رجال السياسة الذين يسعون لتحقيق أهم وأول هدف للخطاب السياسي و هو الإقناع ، و يعتبر الخطاب أهم وسيلة اقناعية نظرا لأنه يعتمد على اللغة و التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في قناعة الأفراد ، و يلجئ الساسة لوسائل الإعلام لنشر خطبهم و إيصالها لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، لان أغلب الجمهور لا يستطيع الوصول للساسة بطرق مباشرة[2].

د_ الشائعة السياسية و الرأي العام :

تعمل الشائعة السياسية على بلورة الرأي الحالة العاطفية للرأي العام اتجاه مختلف القضايا ، و هي تظهر بوضوح في الأنظمة الديمقراطية حيث الأحزاب و الصحف الحرة ن والمنافسة المكشوفة ، و تكون الإشاعة سريعة الانتشار ، و تستخدم الشائعات السياسية حسب ثلاث أساليب ، من بينها أسلوب بالونات الاختبار، أو ما يسمى جس نبض الجماهير و هو نوع من الأخبار قد تتسرب بين الناس أو توعز المصادر الحكومية بنشره بشكل غير رسمي ، و يكون الهدف منها الوقوف على ردود الأفعال و معرفة موقف الرأي العام من قرار معين قبل أن تعلن الحكومة عنه ن وبهذه الطريقة يتسنى لها الرجوع عن القرار ن وبعد رصد نتيجة الإشاعة يتم إما إعلان القرار أو تكذيبه[3].

هـ_ الأعلام و الرأي العام :

تلعب وسائل الإعلام المتنوعة دورا مهما في تكوين و تشكيل الرأي العام ، لهذا تسعى الأنظمة السياسية لاحتكارها و السيطرة عليها ن و تكتسي هذه الأهمية من خلال تأثيرها في بناء الأفكار و تشكيل اتجاهات

- محمد ابراهيم عبد الله ،(**الدعاية السياسية و أثرها على تشكيل الرأي العام)** ، مجلة العلوم الانسانية)، مجلة العلوم الانسانية ، العدد،9 [1]،جامعة العراق ، 2012، ص8 .

[2]- سعد آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص81 .

[3]- فيصل فرحي ، **الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3، 2012-2013 ، ص 175 .

الأفراد و الجماعات نحو القضايا المختلفة[1]، و ما هو معروف أن الأنظمة السياسية تلجئ دائما لأكثر الوسائل شهرة من إقناع اكبر عدد ممكن من الأفراد بأفكارها .

4/ التقييم و التقويم :

تعتبر مرحلة التقييم و التقويم عملية ضرورية ينبغي أن يقوم بها من تبنى منهج صنع القرار في السياسية ، و تقيم السياسية العامة يقوم على معرفة الأثر من السياسة العامة السياسة العامة و الذي يتمثل في العوائد المحصلة و النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسة العامة ، و التي تنجم على الفعل و الامتناع عن الفعل حيث لكل سياسة عامة جرى تنفيذها أثار معينة قد تكون ايجابية لكنها مصحوبة بمضاعفات و أثار سلبية، تحتاج هي الأخرى لتبني سياسات عامة جديدة أو سياسات ملحة بسابقاتها[2].

أي سياسة عامة تطرحها الحكومة ، تنتظر أن يكون للأفراد رد فعل حولها ، إما أن يكون هذا الفعل بالقبول أو بالرفض ، و على هذا الأساس تقوم بعلية تقييم ثم تقويم تلك السياسات ، لا كن هذه العملية تتطلب من الحكومة القيام بمجموعة من الإجراءات لمعرفة رد فعل الجماهير ، و التي من أهمها استطلاع الرأي عبر مراكز البحوث و عبر وسائل الاتصال السياسي و التي تتمثل في الإعلام ، ففي الدول الديمقراطية ينظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها أداة لقياس الرأي ، الذي يعطي إحصائيات عن آراء الجمهور الذي يعد ذا أهمية سياسية كبيرة ، و يحلل و يناقش عواقب الأحداث و القضايا قبل وقوعها، وتكاثر استطلاعات الرأي العام يدل على تكاثر للمعلومات ، و سرعة على إدارة الأحداث و التفاعل معها ، و كذلك تكاثر مصادر الحقيقة التي ترد لصانع السياسة العامة[3]، و النتائج التي تقدما هذه الاستطلاعات حول السياسات العامة ، تساعده كثيرا في معرفة مواطن الخلل في تلك السياسات ، و بالتالي إعادة صياغتها بما يتوافق و تطلعات المواطن .

توصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ضد اساءت استخدام السلطة الرسمية ، و كمراقب لمصالح المجتمع و صيانته من الفساد و المخلات ن و هي تعمل كرقيب على السلطة من خلال مراقبة المؤسسات و القضايا و الأحداث و الآراء ، و تسليط الضوء على بعضها ، بتقويم أداء الحكومة و الترويج لمدى حق المعرفة ، ومن أهم مسؤوليات وسائل الاتصال ، التأكد من حقيقة ما ينشر و حماية

[1]- ابراهيم حمادة البسيوني ، **المرجع السابق** ، ص 173 .

[2]- خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 42.

[3]- أحمد طليب ، **المرجع السابق** ، ص 186 .

المجتمع من تسلط النظام السياسي[1]، و هي تقوم بنقل توجهات و أراء الأفراد و الجماعات و القوى السياسية بشأن مختلف القضايا إلى السلطة السياسية ، من أجل مراجعة و تعديل السياسات لتتوافق مع التوجهات العامة للمجتمع[2].

وعموما تلعب وسائل الاتصال السياسي دورا مهما في مرحلة تقييم و تقويم السياسة العامة ، من خلال رقابتها على الحكومة ، وكذلك قياس استطلاع الرأي حول هذه السياسات ، فالسلطة السياسية لا يمكن لها أبدا أن تبني تصورات حول هذه السياسة إلا من خلال ما يقده لها وسائل الإعلام من معلومات ، لذا فان للاتصال السياسي دورا في عملية التقييم ثم في عملية التقويم .

[1]- سعد ، آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص 71 .

[2]- محمد حمدان المصالحة ، **المرجع السابق** ، ص 58 .

خلاصة و استنتاجات

إن قيام الاتصال السياسي بوظائفه المتعددة لا يكون الا من خلال الاعتماد على كل وسائله و أساليبه الكثيرة و المتنوعة ، و من بين هذه الوظائف هي مراقبة عمل الحكومة ، و هذه الأخيرة تقوم بعدة أعمال ، والتي تبقى اسماها رسم السياسة العامة للدولة ، و التي تحدد استمرارها وبقاءها ، و الاتصال السياسي يتدخل في عملية السياسة العامة عبر مجموعة من الوسائل و الأساليب و التالي :

التسويق السياسي ، و الذي هو عبارة عن مجموعة من التقنيات و الوسائل التي يستخدمها صناع السياسة العامة لأجل الترويج لسياساتهم ، أما الإعلان السياسي فهو وسيلة تستخدم لنشر و الإعلان عن السياسات التي يتبناها صانع السياسة العامة، أما الدعاية السياسية فهي وسيلة مهمة للتأثير في سلوك الأفراد و أفكارهم و هي تستخدم لغرض الترويج للسياسات ، أما الخطاب السياسي فهو حقل للتعبير عن الآراء و الأفكار و المواقف و القضايا ، والخطاب السياسي و هو من أهم وسائل التأثير في الرأي العام ، وهو أداة مهمة لنشر و تفسير السياسات العامة للأفراد و حثهم على دعمها ، و آخر أسلوب و هو الشائعة السياسية و التي تعني الترويج لأفكار كاذبة و خاطئة ، لهام الرأي العام ،و يستخدم كثيرا من طرف صناع القرار لمعرفة توجهات الرأي العام .

وسائل الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة يمكن حصرهما في وسيلتين مهمتين و هما ، الإعلام و الانترنت ، فالإعلام يعتبر أخطر وسيلة في يد الساسة ، نظرا للتأثير الكبير الذي يتركه في المتلقي ، و هو يعتبر وسيلة ترويجية و توجيهية تستخدم للتأثير في الرأي العام ، و هو يقوم بهذا الدور عبر مجموعة من الوسائل كالتلفزيون و الإذاعة ، والصحف ..، أما الانترنت فقد أصبح وفي ظرف وجيز يحض بمكانة خاصة عند الرأي العام ، لأن فيه مساحة أكثر لضمن حرية التعبير .

الفصل الثالث :

دور الاتصال السياسي في حل

الأزمة الأمنية في الجزائر

الفصل الثالث : دور الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية في الجزائر

لجميع دول العلم تاريخ يمثل ماضها و يمثل أهم الأحداث التي مرت بها سواء أكانت هذه الأحداث اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، و بماء الجزائر جزء من هذا العالم فهي كذلك مرت بمجموعة من الأحدات وفي مختلف المجالات و منها السياسي و الأمني ، و الجزائر قد عرفت هذا النوع من الأزمات لأنها مرت بها في وقت سابق ، وبناء على سنتطرق في هذا الفصل "دور الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية في الجزائر" على الأزمة الأمية في الجزائر و معرفة الدور الذي لعبه الاتصال في حل هذه الأزمة ، وسيكون هذا عبر مبحثين الأول بعنوان "واقع الاتصال السياسي في الحزائر " ، و المبحث الثاني بعنوان "دور وسائل و أساليب الاتصال السياسي في حل الأمة الأمنة".

المبحث الأول : واقع الاتصال السياسي في الجزائر

تعتمد كل الأنظمة السياسية في العالم ،على مجموعة منقنوات الاتصال السياسي ، وذلك لتضمن الاتصال الايجابي مع أفراد المجتمع ، و النظام السياسي الجزائر وعلى غرار الأنظمة الأخرى يستخدم مجموعة من قنوات الاتصال السياسي .

نحاول من خلال هذا المبحث "واقع الاتصال السياسي في الجزائر "التطرق الى مجموعة من النقاط المهمة و التي توصلنا لحقيقة هذا الواقع ،و التي نستهلها بمعرفة طبيعة النظام السياسي في الجزائر منذ قيام الدولة الحديثة 1992،ثم نتطرق للتطور الاتصال السياسي في الجزائر عبر فترات زمنية مختلفة .

أولا :طبيعة النظام السياسي الجزائري

بعد زوال الاستعمار ،عقد مؤتمر طرابلس سنة 1962 بهدف تحديد مسار البلاد على المستوى السياسي و المؤسساتي ، غير أن إخفاق المؤتمر في تعيين القادة السياسية ،التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة ، و رسم سياسيات محكمة لمستقبل النظام السياسي الجزائري ، فتح الباب الصراع على السلطة ،الذي بدأ بصائفة 1962،و التي أنتجت لنا ثلاث تيارات اديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني تمثلت فيما يلي :

– التيار الاشتراكي ،ويعكس طموحات الاتجاهات الماركسية الاشتراكية ،و دعى هذا التيار الى قطع الصلة بالمستعمر الفرنسي .

– التيار الرأس مالي اللبيرالي : و هو يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية ،وكبار مالكي الأراضي ،دعي هذا التيار لاقامت مجتمع ليبرالي و تعامل مع فرنسا .

– تيار رأس مالية الدولة : عكس طموح الجهاز الإداري و الجيش و هو ذات النزعة الوطنية ،دعي لدولة وطنية مركزية تقوم باسترجاع الثروات الطبيعية الوطنية ،و قد ساهمت هذه التوترات الثقافية و السياسية في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني[1].

[1] – ناجي عبد النور ،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية** .قالمة : مدرية النشر لجامعة قالمة ، 2006، ص84-85.

1_ النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية :

عرفت الجزائر المستقلة أول حكومة برآسة أحمد بن بلة ،و الذي تولى رآسةالجمهورية ،و قد عين فيها هواري بومدين و زيرا للدفاع بعد الصراعات التي عرفتها الأسرة الثورية ،بين صلاحيات الجبهة :"النواة الأم " و الحكومة المؤقتة "كفرع نابع منها" ،هذه الصراعات جعلت من الممارسة السياسية غير ديمقراطية و غير شرعية دستوريا ،إلا أن فكرة الأحادية ظلت متجلية من خلال الحرص على عملية الاندماج تحت تأطير الحزب الواحد[1].

و لعرض التعرف بصورة أكثر تفصيلا على طبيعة النظام السياسي غي هتهالفترة ،لابد من معرفة ،أهم عناصر النظام في ظل الأحادية و التي كان كالتالي :

* **حزب جبهة التحرير الوطني** :

تمكن الحزب خلال الفترة الممتدة من 1962-1989 من احتكار أوجه النشاط السياسي ،لأن الأنظمة التي تأخد بنظام الحزب الوحد تحتر العمل السياسي ،نظرا لرفضها المعارضة و الصراع و تعدد الطبقات ،مما يجعله صاحب الاختصاص في تمثيل الشعب و هو صانع الدولة و المشرف و المراقب عليها و قد اقترن هذا الدور بسببين :

- السبب التاريخي : لأن جبهة التحرير الوطني مقترن بالكفاح ضد المستعمر .

- السبب العملي : أوجبته عملية البناء و التعبئة الشعبية الى جانب قادة الثورة[2].

* **الجيش** : يرى البعض أن الجيش هو الذي حكم الدولة و قاد النظام السياسي الجزائري منذ اللحظات الأولى للاستقلال ،ومن الواضح أن الجيش أدى في السنوات الأولى للاستقلال دورا حاسما في تحديد و توجيه مسار الأحداث في البلاد ،وكان ارتباطه وثيقا بالنظام السياسي القائم لاسيما بمؤسسة الرئاسة .

[1] - خديجة غبار، **المرجع السابق** ، ص21 .

[2]- احسان محمود الهندي ، (**الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العصر العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال**) ، دمشق : مطابق الجمعية التعاونية ، 1999 ، ص 318- 319 .

و يعتبر انقلاب 19 جوان 1965 الذي قام به هواري بومدين على رئيس الجمهورية أحمد بن بلة خير دليل على قوة المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري ، وبهذا الانقلاب حول هواري بومدين كل صلاحيات المؤسسات في الدولة ،لصالح مجلس الثورة الذي أصبحت له سلطة مطلقة[1].

* **الرئاسة :**

عرفت الجزائر في ظل الأحادية تعاقب ثلاث رؤساء على هذا المنصب و هم أحمد بن بلة و هواري بومدين و الشاذلي بن جديد ، و ظلت السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية هي من أقوى المؤسسات ،وتتمتع بنفوذ كبير وتؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة في المؤسسة التشريعية . ومن الناحية النظرية فان دستور 1976 أقر مبدأ الفصل بين السلطات ،و لاكن في الوقت نفسه قد منح الرئيس صلاحيات واسعة كما هو الحال بالنسبة لدستور سنة 1963، وعلى هذا الأساس فان الواقع السياسي الفعلي يؤكد تفوق الرئاسة كجهاز قوي ومنظم ،وأن رئيس الجمهوريةمفتاح ممارسة السلطة[2].

2/ النظام السياسي في ظل التعددية

إن أحداث أكتوبر 1988 قد مهدت للتغير في طبيعة النظام السياسي الجزائري ، وما يقوم عليه من شرعية حيث نتج عن ذلك دستور 1989،والذي عبر عن نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ، و مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي ،حيث قام هذا الدستور على شرعية تقوم على الحرية و الفصل بين السلطات و التعددية السياسية و الحزبية ،كما أبعد الجيش عن الحياة السياسية ،حيث أصبح مكلفا فكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد و سلامتها و المحافظة على الاستقلال الوطني[3].

أعطى دستور 1989 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ،و التي جعلته مصدرا للقرارات بما أنه يرأس المجلس الأعلى للقضاء و المجلس الأعلى للأمن و له سلطة حل البرلمان ،كما أقر هذا الدستور مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ،لاكن واقعيا الحكومة لم تكن سوى أداة لتنفيذ سياسة الجمهورية ،وهذا ما جعلها نصف النظام

---

[1]- سعاد بن قفة ،(**المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا 1962– 2005**) ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة ، 2012/2011 ، ص110 .

[2]- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** . الجزائر ،: دار الهدى ، ط1 ، 1993 ، ص ص115 ،124 -125 .

[3]- ناجي عبد النور ، **المرجع السابق** ، ص147 .

السياسي الجزائري بالنظام شبه الرئاسي[1].و بناء على بدأ التحرك نحو الديمقراطية نظمت في الجزائر أول انتخابا ت تعددية للبلديات في جوان 1990،و التي عرفت مشاركة أحزاب عديدة ،وكان الحسم فيها للحزب الإسلامي المعروف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ثم بعد ذلك جاءت الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 و التي عرفت كذلك فوز الحزب المنحل و بالأغلبية الساحقة .هذه النتائج وضعت الهيئة الحاكمة في الجزائر في حرج لأن هناك أطراف لا تريد تسريب السلطة ، فقامت بتوقيف المسار الانتخابي ،هذا القرار دفع الحزب المنحل للدخول في عصيان مدني في 25 ماي 1991 ،و بعدها ازدادت الأمور تعقيدا و تحولت لصدامات عنيفة بين أعضاء الحزب و قوات الأمن لتصل في الأخير لما وصلت إليه[2].

بعد تأزم الوضع سياسيا باستقالة الشاذلي بن جديد و أمنيا بارتفاع وتيرة العنف ، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1991 برئاسة محمد بوضياف و يساعده أربعة أعضاء تدوم فترة حكمهم حتى انتهاء فترة الرئيس المستقيل ،لا كن سرعان ما انتهت مهمة بوضياف باغتياله في جوان 1992 ، ثم ترأس بعدها علي كافي هذا المجلس ،ليكلف بعدها اليمين زروال برئاسة الدولة مؤقتا ، ثم أصبح رئيسا منتخبا في سنة 1995 ، وفي 1999 انسحب اليمين زروال تاركا المجال لظهور رئيس جديد من خارج الجهاز العسكري ،ألا وهو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول بواسطة خبرته السياسية لحل الأزمة الأمنية في الجزائر[3].

ثانيا : تطور الاتصال السياسي في الجزائر

إن لكل دول تاريخها السياسي يميزها عن باقي الدول ،هذا التاريخ يمثل أهم الأحداث السياسية التي مرت بها ، و التي نتجت عن علاقتها مع الدول الأخرى ،وكذا نتيجة علاقتها مع أفراد الشعب ، هذه الأخيرة تمثل حجر الأساس لاستمرار و بقاء أنظمة الحكم ،ولأن الشعب هو ركن من أركان الدولة كان لزاما على السلطة الحاكمة السعي و بشتى الطرق لتقوية و توطيد علاقتها بشعبها ،فإحداث أي قطيعة أو حدوث أي فجوة في هذه العالقة سيهدد أولا امن واستقرار أفراد المجتمع ،وثانيا سيهدد نظام الحكم بالزوال و قد يؤدي حتى لزوال الدولة ككل ،فالاتصال السياسي يعد ركن أساسي للحفاظ على و الاستقرار البقاء.

تسعى جل الحكومات لبناء علاقة تفاعلية مع أفراد المجتمع ، عن طريق الاتصال السياسي و يبقى الاختلاف فقط في الوسائل والأساليب التي تعتمدها هته الحكومات عبر مختلف الأوقات ، ففي القديم كان الاتصال

[1]- سعاد بن قفة ،**المرجع السابق** ، ص114 .

[2]-يسعد شريف صحراوي ، **المرجع السابق** ، ص89-90 .

[3]- عبد الرزاق مقري ،(**التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**)، حركة مجتمع السلم ، ص6 .

السياسي مباشرة بين زعماء القبائل و السكان في هته القبائل ،و من ثمة تطور وأصبح يعتمد على نواب و ممثلين يعملون كحلقة وصل بين الحكومة و المواطنين ، وبعدها تطور الاتصال السياسي ليصل إلى قمة نشاطه حيث أصبحت و سائل التكنولوجيا الإعلامو الاتصال تقوم بمهمة الترويجو التسويق لنشاط الحكومة ليس على المستوى المحلي بل تعداه إلى المستوىالعالمي وهذا بفضل القنوات الفضائية و الانترنت ،و لأن الجزائر من الدول العامل فهي كذلك تتبنى استراتيجية للاتصال السياسي و التي اختلفت عبر مراحل التاريخ المختلفة .

1/ مرحلة ماقبل الاستقلال :

إذا تحدثنا عن الجزائر قبل العهد العثماني ،فنلاحظ أن العلاقة بين الجزائريين بمن حكمهم من مماليك ، لم تكن علاقة مستقرة ،فقد كان الجزائري دائما يثور على من يحتله و يسترجع استقلاله ،وهذا دليل على أنه لم يكن يشعر بانتمائه للها ،أما فيما يخص العهد الثماني ،فان العلاقة التي تربط السلطة العثمانية في الجزائر مع السكان ،فقد كانت علاقة خضوع للسلطة الحاكمة ،وليس علاقة انتماء ووطنية ، فكان انعدام شبه كلي للأهالي في عملية اتخاذ القرارات على المستوى العام ،وكذا في إدارة شؤون البلاد السياسية،واقتصرت في الغالب على دور شيوخ وزعماء القبائل ،و الذين كان دورهم مجرد وسيط بين السلطة و الأهالي ،أي اعتماد هم كقناة اتصال .

دخلت الجزائر منذ 1830 مرحلة الاستعمار الفرنسي ، و الذي سيطر على الجزائر اقتصاديا و سياسيا ، و سعى أيضا أن يكون ثقافيا ،ولم يترك للجزائريين أي مجال في العملية السياسية و اتخاذ القرار ،و قد استخدمت فرنسا بعض الشيوخ و العملاء للاتصال و التواصل مع الشعب الجزائري[1]،إن كل هذا لا يعني أن الجزائريين لم تكن لهم طرقهم الخاصة للتعبير عن أفكارهم خاصة رفضهم للاستعمار و نقل صوتهم و انشغالاتهم فكانت الصحف من أهم وسائل الاتصال التي اعتمدوا عليها ،وكانت أولى الصحف في الجزائر، برعاية فرنسية تمولها بإعانات مالية معتبرة و خصصت هذه الصحف لنشر المراسيم الإدارية والتنظيمية، وفي الجانب الآخر نجد هناك بعض الصحف الفرنسية التي عرفت بصحافة أحباب الأهالي ،و التي كانت تدافع عن الجزائريين من خلال انتقاد السياسة الاستعمارية في الجزائر ،لقد كانت الصحف السابقة بادرة للمثقفين الجزائريين لأجل إنشاء مجموعة من الصحف التي تدافع عن الجزائريين و ا لمطالبة بالاستقلال و السيادة ،ومن بين هته الصحف "الأمة "،"الشعب الجزائري"،"المقاومة الجزائرية"،ولعبت الصحف دورا كبيرا في التجنيد السياسي للجزائريين[2].

للمنشورات و الوثائق الرسمية التي تنشرها الحكومة ،دورا في عملية الاتصال السياسي بينها وبين المواطنين ، إنها تفسر و توضح أمور كثيرة في المجال السياسي فهي تنشر التشريعات في مجالات الحياة المتنوعة، وقد عرفت

[1]– اسماعيل فيرة و آخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2002، ص67.

[2]– أمال فضلون، (**استخدام الاحزاب السياسية للصحافة في التاثير على الرأي العام**) ، مذكرة ماجستير في الاتصال الجماهيري و الرأي العام ، جامعة عنابة ، ص 138 .

الجزائر سنة 1954 أهم وثيقة في الحياة السياسية للدولة الحديثة ،و هو بيان أول نوفمبر ،و الذي اعتبر أهم أداة اتصالية لشرح أسباب الثورة و أهدافها ووسائل الكفاح و حتى العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا مستقبلا ، والبيان يحمل في طياته لغة حمستالجزائريين و حركتهم نحو مقاومة المستعمر و الالتفاف حول الثورة ،أما ثاني وثيقة عرفتها الجزائر في هته الفترة هي وثيقة الصومام في 20أوت 1956 والتي أكدت على أهمية وسائل الإعلام و الدعاية و على طبيعة دورها في الحركة المسلحة كضرورة لتكثيف النشاط الدعائي على الصعيد الدولي ،عن طريق إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج و التركيز على وسائل الإعلام ممن صحف و نشارات و تقارير و أفلام ،لخدمة قضية الشعب الجزائري[1].

2/ مرحلة الأحادية الحزبية :

امتدت هته الفترة من 1962 إلى 1989 هته الفترة عرفت وصول ثلاث شخصيات لمنصب رئيس الجمهورية ،لاكن تقريبا بقي نفس النظام الاتصالي ،ونفس الوسائل المستعملة في الاتصال السياسي ،نظرا للاستمرار في تبني نفس الاديولوجية في تلك الفترة .

تميزت بداية هته المرحلة بمواصلة الجزائر العمل بمجموعة من القوانين الموروثة عن الاستعمار التي لم تتعارض مع مبادئ الثورة و الاستقلال الوطني و السيادة الوطنية ،نظرا للفراغ التشريعي الكبير الذي وقعت فيه الجزائر أثناء استرجاعها السادة ،وذلك في إطار قانون 62-1957 الذي ينص على العمل في المرحلة الأولى لما بعد الاستقلال بالتشريعات الموجودة قبل 1662 ما لم تمس بالسيادة الوطنية[2]،و لقد اهتمت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال بالاتصال الجماهيري فقط بمختلف وسائله ،في حين أهملت الاتصال بأنواعه الأخرى ،كالاتصال الشخصي الذي استغلته العديد من البلدان في عملية التنمية و نشر الأفكار المستخدمة ،كمصر و الهندو الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية التي تعتبر بلدان نامية هي الأخرى[3].

عاش المجتمع الجزائري في هته الفترة تحت هيمنة نظام سياسي يعتمد على الحزب الواحد ، الذي يشكل توحيد الفكر و الاديولوجيةهذه الأخيرة ،الذي كان خطابها الرسمي يؤكد على وحدة الشفافية و الأهداف ووحدة المصلحة لدى كل القوة الاجتماعية ،وقد رأى صانع القرار في هته الفترة أن عليه إتباع مجموعة من الأساليب و الوسائل منها، فرض الهيمنة على المنظومة التربوية ،الرقابة على الإعلام ،و على جميع الهيئات و الهياكل العامة في الحقل الفكري و الأدبي ،مثل المسرح و السينما ،دور النشر ...الخ ، واستعملت هذه الأساليب و الوسائل في التسويق و الإعلان عن سياسات الأحادية للحزب الحاكم و لرئيس الجمهورية لتلك الفترة ،،وكان الخطاب

[1]- تيسير أبو عرجة ، **المرجع السابق** ، ص 90 .

[2] Brahim Brahima , **la doctrine de l infmation en Algérie** , 1998 , p67 .

[3] -جمال العيفة ، (**الاتصال الشخصي ودوره في العمل السياسي**) ، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2007/2006 ،ص199 .

السياسي الصادر عن السلطة هو المصدر الوحيد للحقيقة ،أما التصورات البديلة التي كانت السلطة هي زائفة و تفتقر للمصداقية و الشرعية[1].

لقد عرفت العلاقة بين السلطة والشعب في مجال الحريات العامة تدهورا كبيرا ،نتيجة لعملية خنق الحريات الفردية و العامة و التضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير و فرض قوالب جاهزة و منع المبادرة المبدعة و نفي الاختلاف و تأكيد الأحادية[2]،أما باقي القوى السياسية و الاجتماعية المغايرة لتوجه السلطة ،فقد تعرضت لإقصاء بطريقة منظمة في إطار دستوري و قانوني ،و حتى الإعلام لم يحظى بأهمية كبيرة عند صانع القرار في تلك الفترة ، فوثيقة طرابلس 1662 التي كانت تحظر للاستقلال لم تتحدث عن الإعلام بشكل عام ،لأن قضايا الإعلام و الاتصال لم تكن من أولويات سياسة الدولة ،حيث لم تتناول قطاع الإعلامإلا بشكل سطحي ، وحدد مفهومه بأنه: نشاط أساسي لحماية الثورة و تغذيتهاباستمرار لذلك يجب أن يكون في خدمة الشعب .

ولقد تواصلت النظرة نفسها لدور الإعلام من الناحية التشريعية ، حيث أكد الميثاقالميثاق الوطني 1976 على هيمنة الدولة على قطاع الإعلامو الصحافة ،وقد جاء فيه ... وعلى الصحافة و الإذاعة و التلفزيون و دور الطباعة و المتاحف و مدارس الموسيقى ،والسينما و المسرح إلى جانب الشبكة الواسعة و الكثيفة من المكتبات المنتشرة في البلديات و الأحياء و على الوسائل السمعية و البصرية بجميع أنواعها أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة .و ما يلاحظ أن الميثاق صنف عمل الصحافة و باقي وسائل الاتصال و التعليم في خانة واحدة هدفها التنشيط الثقافيو التربوي و التجنيد ،و ليس كمؤسسة ذات سلطة تؤدي وظيفة الرقابة على باقي السلطات.

لم تحظى أساليب الاتصال السياسي بالاهتمام الكبير من طرف السلطة السياسية في تلك الفترة ، باستثناء فترة حكم الرئيس هواري بومدين الذي تبنى ما يعرف بالثروة الزراعية ، الصناعية و التي حاول تطبيقها عبر مخططات رباعية و خماسية و التي حاول ترويجها و تسويقها لدى فئات المجتمع ، عبر الدعاية و التسويق السياسي ، الخطاب السياسي .أما فيما يخص أساليب الاتصال السياسي فقد تمثلت في وسيلتين مهمتين وهما الإذاعة و التلفزيون ،و بدرجة أقل الصحافة المكتوبة ،و التي كانت كلها حكرا على النظام السياسي ،وعرفت فترت الأحادية أول قانون ينظم الإعلام و هو قانون 06فيفري 1982 و الذي أوحى في مضمونه على استمرار وسائلالإعلام على التبعية للدولة[3].

---

[1]- العياشي عنصر، **سسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر** . القاهرة : دار الأمين للنشر و التوزيع ، 1999 ، ص 31-32 .

[2] -BelkacamMesafaoui , **usages des media en question** , Algérie ,1982 , p26.

[3]- جمال العيفة ، **المرجع السابق** ، ص 91-92 .

3/ مرحة التعددية السياسية

أحداث 1988 هي أحداث كانت نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية ، الاقتصادية للمواطن الجزائري ، فظهور وبروز المحسوبية و الرشوة و غياب العدالة الاجتماعية التي جعلت الآلاف من الأفراد يرتفعون من الحضيض إلى القمة و بسرعة فائقة ،وأفراد يبرزون من العدم ليحتلوا مراكز مرموقة في مؤسسات و أجهزة الدولة، فسيطرة أقلية على السلطة و الثروة ،وبالموازاة حنق الحريات العامة و حرية التفكير و التعبير و تصلب الجهاز البيروقراطي ،و كل هذه العوامل ترتب عنها اتساع الفجوة بين الحكام و المحكومين و فقدان مصداقية المؤسسات لمصداقيتها[1]، و لعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في هذه الأحداث بسب ندرة الموارد الغذائية ،وكذا تدهور الأسعار البترول في الأسواق العالمية .

لقد شكلت أحداث 1988 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة ، هذا التاريخ كان سببا لتحول نحو التعددية السياسية و الإعلامية ،التي فرضت على السلطة السياسية المضيبجدية في وضع تشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة التحولات الجديدة ،وهو ما تجسد بالفعل في دستور فيفري[2] 1989 ،و الذي ركز في تشريعاته الجديدة على ديمقراطية الاتصال في جزء منها ،و تتمثل مبادئ ديمقراطية الاتصال في ثلاث ركائز هي[3]:

– الحق في الاتصال : ومن أبز مفاهيمه ،الحق في التعبير عن النفس كتابة أو طباعة ،و الحق في الاختيار أو الحق في عدم تلقي الإعلام .

– الانتفاع : بمعنى أن تكون وسائل الاتصال و المعلومات متاحة لكل الأفراد في المجتمع ،و لاتكون حكرا على الصفوة .

– المشاركة : و المقصود بها تحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية ، وذلك بالحد من السيطرة المبالغ فيها ،و التي تمارسها الحكومات على وسائل الاتصال المختلفة و على صياغة الرسائل الإعلامية.

إن الانفتاح الإعلامي في الجزائر كلله قانون الإعلام لسنة 1990 هذا القانون كفل حرية التعبير و الآراء لمختلف التيارات الفكرية و السياسية ،حرية و استقلالية كل أجهزة الصحافة ، فبمقتضى هذا القانون ولى عهد احتكار الدولة لوسائل الإعلام ،و سمح للجمعيات و الأحزاب حق امتلاك الصحف ،وهو مايعتبر تحولا جذريا بالقطاع الإعلامي و السياسي و الرأي العام ،و الذي قد فتح قنوات جديدة و متنوعة للاتصال السياسي ،بمعنى وجود منابر أخرى لكي يطرح المواطن انشغالاته .

---

[1] - العياشي عنصر ، **المرجع السابق** ، ص 17 .

[2] – فيصل فرحي ،**المرجع السابق** ، ص241 .

[3]– جمال العيفة ، **المرجع السابق** ، ص192 .

تطور الأزمة في الجزائر ابتداء من سنة 1992 أعاد الحرية الإعلامية للحصار من طرف السلطة ، فقد كبتت حرية الإعلام و التعبير و عادة الرقابة الذاتية على المؤسسات الإعلامية العمومية ،واستمر الحال هكذا حتى بدأت الأزمةبالانفراج بحلول الألفية الجديدة[1]،و كان وصول الرئيس بوتفليقة للحكة 1999 و تبنيه الخيار السلمي لحل الأزمة الأمنية في الجزائر ،نقطة انطلاقة لاعتماد صانع القرار على الاتصال السياسي ولقد سخرت الدولة إمكانيات هائلة للتأثير على الشارع الجزائري لتبني خيار الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية ، وقد استعمل في ذلك المؤسسات العمومية من تلفزيون و إذاعة و صحف ،و حتى الصحافة الخاصة ،و أراد صانع القرار من هذه الخطوات الترويج للسياسات الأمنية من خلال الخطاب السياسي ،الدعاية السياسية ،التسويق السياسي ...الخ.

لم يستطع قانون الإعلام الصمود أمام المتغيرات الداخلية و الخارجية ، فاضطرت السلطة السياسية لتبني بعض التعديلات في السنوات الماضية ، إلا أن أقرت قانون الإعلام الجديد لسنة 2012 و بعدها تم استبداله بقانون 2014 حيث فتح المجال أما القنوت الخاصة لإنشاء قنوات فضائية تبث من داخل البلاد ،بعدما كان حكرا على الدولةسابقا .

إن الملاحظ لواقع الاتصال السياسي في الجزائر ،يدرك أنه يرتكز على أداتين مهمتين همها الإذاعة و التلفزيون ،و الصحافة المكتوبة في حين غيبت أدوات أخري كالانترنت أو السينما ...الخ .

1/ التلفزيون و الإذاعة :

أدركت السلطة السياسيةمنذ البداية أهمية قطاع السمعي البصري و قوته على التأثير على المتلقين ، لذلك سيطرت عليه سيطرة كلية و استخدمته كأداة لبسط نفوذها و هيمنتها و تمرير رسائلها ،و للحفاظ على هذه السيطرة لم تتوان في تنصيب المقربين منها، ومن يدنون لها بالولاء على رأس هتين المؤسستين الهامتين ،من أجل أن يحظى الخطاب الرسمي السياسي بمعالجة استثنائية و دعم ،ومن جهة أخرى لضمان استمراريته في التعبئة و الدعاية .

وبالفعل ظل النشاط الرئاسي و الحكومي في نشرات الأخبار منذ الاستقلال و إلى غاية اليوم يأخذ الأولوية و الحيز المعتبر ، و الخطاب الرسميحظي بمكانة استثنائية في المختلف المراحل التي مرت به الإذاعة و التلفزيون ، وسخرت له أحسن الإمكانيات لتغطية ،و استمر الحال في احتكار السلطة لوسائل الإعلام حتى إقرار التعددية أين تحصل على نوع من الاستقلال السياسي ،لا كن سرعان ما عادت السلطة للهيمنة على القطاع ،بعدما دخلت البلاد في الأزمة الأمنية سنة 1992 ، بحجة الوضع الأمني[2].

[1]- أمال فضلون، **المرجع السابق** ،ص 148-153 .

[2]- فيصل فرحي ،**المرجع السابق** ، ص230-233 .

2/ الصحافة المكتوبة :

لقد عرف الصحافة المكتوبة منذ عهد الاستعمار الفرنسي ،و استمرت وتطورت عبر الوقت ، أما في عهد الاستقلال ، فقد كانت من بين القرارات السياسية الأولى المهمة التي اتخذتها الجزائر ،تلك المتمثلة في نقل الصحافة الوطنية ووضعها في أيدي الجزائريين ،و قد حرصت الدولة على مد الوسائل الإعلاميةبالإمكانيات المناسبة لتقوم بدور ها التنموي[1]، و قطاع الصحافة في الجزائر كما في باقي دول العالم له شقين عام و خاص.

*** القطاع العام :**

يعتبر القطاع العام في الجزائر بصفة عامة من أشكال التنظيم ،و القطاع خضع و بدوره ولمدة طويلة إلى قرارات فوقية ، أخضت معظمها شكل مراسيم و قوانين ضمن قانون التنظيم الاشتراكي[2]،و ماهو معروف عن قطاع الصحافة العامة في الجزائر هو خدمته لأهداف السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر بحيث يروج و يدافع عن سياساتها ، وهو يعمل كوسيط أو قناة اتصال سياسي بين السلطة الجزائرية و بين المواطنين ،فهي تدعم كل التوجهات السياسية للدولة .

*** القطاع الخاص :**

يعود ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر لقانون الإعلام لسنة 1990 ،و الذي جاء نتيجة للتحول نحو التعددية السياسية ، إن هذا القانون جعل الساحة الإعلامية الجزائرية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها و لغاتها ، و عرفت هذه الصحافة نجاحا كبيرا نظرا لتعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف ، وكذا للطريقة التي تعالج بها الصحافة الخاصة الأحداث ...الخ[3].

---

[1]- تيسير أبو عرجة ، **المرجع السابق** ، ص 258 .

[2]- يوسف تمار ، **الاتصال و الاعلام السياسي (الثقافة السياسية بين وسائل الاعلام و الجمهور)** . الجزائر : دار الكتلب الحديث ، 2012،ص80 .

[3]- لحسن زراق ،(**الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة ، مذكرة في علوم الاعلام و الاتصال)** ، [3]جامعة قسنطينة ، 2010/2009 .[3]

المبحث الثاني:وسائل و أساليب الاتصال السياسي المستخدمة في حل الأزمة الأمنية الجزائرية .

تعبر الأزمة الآمنة التي مرت بها الجزائر بدأمن 1992 من أخطر أزمات في العالم ، نظرا للنتائج و مخلفات التي تركتها ، فهذه الأزمة مست جميع شرائح المجتمع و كلفت الجزائر فاتورة بشرية ومادية باهظةلهذا كان لزاما على النظام الجزائري التحرك لإخماد نار الفتنة ومعالجة المشكل لأن الأزمة كانت كل يوم تتفاقم أكثر .ومن خلال هذا المبحث " وسائل و أساليب الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية " سنتطرق لأسباب هذه الأزمة ، و ماهي السياسات المتبعة لحل الأزمة في فترة 1999 -2015 ، وماهي أهم أساليب و وسائل الاتصال السياسي لحل الأزمة الأمنية في الجزائر .

أولا : السياسات الأمنية المتبعة لحل الأزمة

تعرضت الجزائر جراء الأزمة التي مرت بها إلى خسائر مادية و بشرية كبيرة ، أدخلت الجزائر في نفق مظلم و عزلت دولية كبيرة ، و عرضت للتقارير الدولية السوداء بسبالانتهاك المستمر لحقوق الإنسان من طرف الجماعات المسلحة و حتى القوة الأمن .

1_ التعريف بالأزمة الأمنية :

أ_ مفهوم الأزمة :

الأزمة:هي نقطةتحول ،أي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي ، و تستدعي اتخاذ قرار مواجه التحدي الذي تمثله ،وهي حدث مفاجئ تكون مقترنا بتهديد خطير غير متوقع تكون نتائجه في أغلب الأحيان مؤثرة ،و هي تحتوي على أحداث سريعة .

أما في يخص الأزمة الأمنية : فهي حدث أو مشكلة مفاجئة تمس الجانب الأمني ،و هي تهدد أمن و الدولة[1].

[1]– خديجة غبار ،(**الآليات السياسية لادارة الأزمة بين الطرح النظري و الممارسة العلمية دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية**)، مذكرة ماجستير في رسم السياسات العامة ، جامعة خميس مليانة ، 2015/2014 ، ص9 .

ب_ أسباب الأزمة الأمنية :

عرفت الجزائر هذه الأزمة نتيجة عدة عوامل تراكمت عبر الزمن ، و منها العامل الاقتصادي ، حيث عرفت لجوء الجزائر للمديونية نتيجة لتراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة ،و تدهور القدرة الشرائية و ندرة المواد الأساسية ، و التي أدت لأحداث 05 أكتوبر 1988 و التي أغضبت الشعب و أفقدته الثقة أكثر في السلطة الحاكمة ،و هذه الأحداث لم تكن تنبع من مطالب سياسية واضحة[1]، بل أتت نتيجة لتراكم استياء الجزائريين مما أسموه "الحقرة" أي ظلم المسؤولين حيث غابت العدالة الاجتماعية و قصت الظروف الاقتصادية ،فخرج المواطنين للشوارع في أعمال عنف و شغب ، أما العمل الآخرهو إلغاء البلديات المنتخبة عن انتخابات 1990، وكذلك و الانتخابات التشريعية 1991 و التي فازت في كلاهما الجبهة الإسلاميةللإنقاذ ،كل هذه العوامل صعدت من التوتر القائم بين السلطة الحاكمة و الجبهة ، فتحول صراع الانتخابات إلى صراع مسلح عنيف ،استمر لسنوات[2].

2_ السياسات الأمنية 1999_2015.

تعتبر الفترة من 1999الى 2015 فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و التي تميزت بعودة الاستقرار تدريجيا ،خاصة بعد سنة 2005 ،و عرفت هته الفترة مجموعة من السياسات الأمنية التي كان هدفها حل الأزمة التي تعصف بالبلاد بطرق سلمية ، وقد كان الهدف من هته السياسات بدرجة الأولى تحقيق هدفين و هما :

*** الاستقرار:**

استحوذ هذا الموضوع على اهتمام العديد من المفكرين منذ العصر القديم ، و قد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة عوامل سياسية و اقتصادية ،اجتماعية ، ثقافية ،و الاستقرار السياسي هو نتيجة لمشروعية النظام ،وكذا مستوى التكامل السياسي و مدى استجابة النظام السياسي للمطالب و المدخلات ،و قدرتته الاشباعية ،و له أهمية كبيرة و انعكاس على قوة الدولة . و يعرف جبريال الألموند الاستقرار السياسي : بأنه عملية التغير

[1]- شريف يسعد صحراوي ، (**مسألة المشروعية و تأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1962– 2009**) ، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري ، جماعة جزائر 3 ، 2009/2008 ، ص87 .

[2]- رشيد تلمساني ، (**الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**) ، مجلة كارنيغي للسلام الشرق الأوسط ، العدد7 ، جانفي 2008 ، ص2-3 .

التدريجي المنضبط و التي تتسم بتضاؤل العنف السياسي و تزايد الشرعية السياسية و الكفاءة في قدرات النظام ،أما الماوري فيعرفه على أنه قدرة السلطان على البقاء و الاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة سواء المادية أو الفكرية ،أو التحديات الداخلية كفساد الحكام الحاشية ،أو خارجية (أعداء السلطنة)[1]. وفي الجزائر كان الهدف الأول لصانع القرار هو عودة الاستقرار السياسي في أقرب الآجال .

* **الثقة :**

المقصود بالثقة هو ثقة الشعب بمؤسساته ،أو شخص يعتبرونه و فيا لالتزاماتهم و اعتمادهم عليه ، و ثقة تختلف من مجتمع لآخر ، ففي المجتمعات التقليدية تعتمد على التفاعل وجها لوجه أما في المجتمعات الحديثة و المعقدة ،فقد تغيرت الطريقة بالتوجه نحو وسائل الاتصال الحديثة ، ز التي تضمن قبول المواطنين لسياسيات الدولة دون التشكيك في أهدافها و نواياها[2].

و يشكل مفهوم الثقة و التواصل سببا رئيسا لعجز الدولة عن التواصل مع مواطنيها ،ومن أمثلة خرق الثقة بين النظام السياسي و المواطنين ،هو ما حدث في 1967 عندما عملت الأنظمة العربية على نهج النظام المصري الذي حاول اهام الشعوب العربية بانتصاره على الكيان الصهيوني عن طريق وسائل الإعلام ،و لاكن لم ينقضي وقت طويل فبل أن يدرك العرب الحقيقة المريرة من مصادر إذاعية أجنبية ، و بهذا فقدت الشعوب العربية الثقة تماما في أنظمتها السياسية[3].

و في الجزائر سعى صانع القرار في هته الفترة لإعادة كسب ثقة الشعب الجزائر و التي فقد منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي نظرا للأزمة الاقتصادية و تلتها الأزمة السياسية لسنة 1988 ، ليكون توقيف المسار الانتخابي في التسعينيات سببا مهما في تعميق الفجوة بين النظام السياسي و الشعب الذي كان يرى في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحل للنهوض بالجزائر اقتصاديا و مؤسساتيا ، فالتدهور الكبير لثقة المواطن في نظام الحكم دفع بهذا الأخير لتبني مجموعة من السياسات الأمنية لتحقيق الاستقرار و لاسترداد هذه الثقة .

[1]- شريف يسعد صحراوي ، **المرجع السابق** ، ص ص 26،24-27 .

[2]- MamounFandy,**civil warworld** ,**media and polities in world** , london , 2007 , p 208.

[3]- مأمود فندي ، **حروب كلامية ، الاعلام و السياسة في العالم العربي**. بيروت : دار ساقي ، 2007 ،ص248 .

أ_ سياسة الوئام المدني :

لقد انتهجت السلطة السياسة في الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب مسلكا مغايرا للمسلك الذي سلكه في المرحلة الأولى (استعمال القوة مع الحزب المنحل) ،و ذلك بتبني سياسة التدابير التحفيزية للحد من ظاهرة الإرهاب.

قبل الحديث عن سياسة الوئام المدني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،يجب الإشارة ألا أن أولى التدابير التحفيزية لحل الأزمة الأمنية كانت في عهد الرئيس اليمين زروال من خلال تبنى قانون الرحمة ،و الذي عمل على إدماج الارهابين في صفوف المجتمع ،وقد جاء قانون الرحمة موضحا في الأمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة و الذي جاء في 12 مادة مقسمة على ثلاث فصول ، يتناول الأول تدابير الرحمة، أما الثاني فقد تعرض إلىالإجراءات ،في حين الثالث خصص للأحكام الانتقالية[1]، لا كن قانون الرحمة لم يؤدي المطلوب منه خاصة بعد استقالة اليمين زروال من منصب الرئاسة .

كانت سنة 1997 نقطة تحول و انحراف خطير حيث عرفت أكبر و أشد موجة عنف نظرا للخسائر الكبيرة في هته المدة ، لا كنها في المقابل عرفت عودة الشخصية القديمة الجديدة للساحة السياسية في الجزائر و هو عبد العزيز بوتفليقة و الذي انتخب رئيسا للجمهوريةسنة 1999 ، و مباشرة بعد توليه المنصب باشر في تبني سياسة الوئام المدني هذه الأخيرة عرفت نجاحا ولو نسبيا في إطفاءشرارة الحرب و الفتنة في الجزائر[2]، وقد تضمن قانون الوئام المدني مجموعة من الإجراءات و التي جاءت موضحة في المراسيم التنفيذية 99-142 الذي حدد كيفية تطبيق المادة 08 من القانون و المرسوم التنفيذي 99-143 الذي يحدد كيفية تطبيق الموارد 14،16،17،31،32،35 من القانون ،و المرسوم التنفيذي رقم 99-144 يحدد كيفية تطبيق أحكام المادة 40 من القانون[3].

وقد تضمنت القوانين السابق بعض التدابير كالحضور التلقائي أو الجماعي للمسلحين أمام السلطات التالية الدرك الوطني ،الولاة ، وكلاء الجمهورية ...،الحضور في الآجال التي حددها القانون و أقصاها ستة أشهر من

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم رقم 95- 12، المؤرخ 1995 ، المعلق ب الأحكام الانتقالية لقانون الرحمة ، **الجريدة الرسمية** ، الصادرة بتاريخ ، 25 أفريل 1995

[2]- خديجة غبار ، **المرجع السابق** ، ص60 .

[3]- الجمهورية الديمقراطية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم رقم99-08 ، المؤرخ 1999 ، المتعلق باستعادة الوئام المدني ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 46 ، الصادر بتاريخ 13 جويلية 1999 .

تاريخ صدور القانون ، إعطاء الهوية و تسليم الأسلحة و المتفجرات ،و التصريح بالجرائم و الأفعال المرتكبة . لقد لاق قانون الوئام المدني استحسان كبير لدى فئات المجتمع ، و قد قلل من أعمال العنف ، نظرا لقيام بعض الارهابين بتسليم أنسهم و أسلحتهم .

ب_ المصالحة الوطنية :

* **مفهوم المصالحة** : هي الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضوا نزاعا قائما أو متوقعا و يتنازل كل منهم عن جزء من مطالبه .

* **مفهوم المصالحة الوطنية** : هي إستراتيجيةتنتهجها الدولة من أجل حل النزاع و الخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف و ماشابهها ،و استعادة السلم و القضاء على الصراعات الداخلية و التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة[1].

و لتحقيق المصالحة الوطنية يجب توافر بعض الشروط من بينها الاتفاق على الثوابت الوطنية ، إعلاء مصلحة الوطن و الابتعاد عن المغالطة التي تسوغ الثأر و الانتقام ،إجراءالمصالحة في مناخ من الشفافية و سيادة القانون ،تحري الحقائق و كشف المظالم ،التركيز على حقوق الضحايا ،ضمان مصالح كافة أفراد المجتمع ،وجود جهاد محايدة و مستقلة لتقيم نتائج المصالحة ، معاقبة المسئولين ، عدم استغلال المصالحة لتحقيق مصالح شخصية[2].

عقبت فوز بوتفليقة في انتخابات 8 أفريل 2004 كانت المعطيات تختلف كما كانت عليه سابقا لأن مجموعة كبيرة من المسلحين قد نزلت من الجبال ،و بقيت مجموعات أخرى تواصل عملياتها ضد النظام و الشعب و تهدد السلم و الأمن ، الأمر الذي جعل المصالحة الوطنية مطلباجماهيريا ، فتم إقرارها و دخلت إلى برنامج الحكومة و صادق عليها البرلمان ،و بما أنها كانت مطلبا جماهيريا و حظيت بموافقة الجميع تم إطلاق عليها تسمية المصالحة الشاملة[3].

---

[1]- فاطمة وناس ، (**المصاحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر**) ، مذكرة ماجستير في التنظيم الاداري ، 2014/2013 ، ص ص 9،11 .

[2]- ماجد عابد ، (**أصول المصالحة الوطنية**) ، مجلة الأهرام ، العدد 46258 ، 07/13/ 2013 ، الموقع :
http : // www. Ahram .org .eg . / news Q / 224031. aspx

[3]- وناس فاطمة الزهراء ، **المرجع السابق** ، ص42 .

جاءت سياسية المصالحة الوطنية في شكل وثيقة تظم مجموعة من البنود ، و بالنسبة لمحتواها، فقد تحدث في ديباجته عن بطولات الشعب الجزائري عبر التاريخ ،أما البنود الخمسة الأخرى فقد ضمت ما يلي : البند الأول نص على ضرورة شكر الشعب لأفراد الجيش و قوات الأمن على تضحياته لأجل الوطن ،أما البند الثاني تحدث عن أبطال المتابعات القضائية لكل الأفراد الذين سلمو أنفسهم للسلطات بدأ من سنة 2000 ،و البند الثلث دعا لضرورة نسيان الماضي مقابل التكفل المادي للدولة بضحايا المأساة الوطنية و منع كل من شارك في الأعمال الإرهابية من ممارسة العملية السياسية ، و البند الرابع فقد حمل قضية المفقودين للجماعات المسلحة ، و أكد على ضرورة عدم اتهام أفراد الجيش و الأمن . و البند الخامس فتحدث عن مصير ضحايا المأساة سواء كانوا مفقودين أو مقاتلين .

ثانيا : أساليب و وسائل الاتصال السياسي و دورها في حل الأزمة الأمنية

يعتبر سنة 1999 بداية انفراج الأزمة الأمنية في الجزائر ، نظرا لتولي شخصية عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم، فالكثير رأى في شخص الرئيس ، الفرد الذي يملك الخبرة الكبيرة في مجال المفاوضات و الدبلوماسية ، و بمجرد وصوله للسلطة ،بدر بتجسيد سياسيات أمنية لحل الأزمة الأمنية ، وهذه السياسيات تمثلت في الوئام المدني و المصالحة الوطنية ،و لإنجاح هذه السياسيات تم الاعتماد على مجموعة من الوسائل و الطرق كالخطاب السياسي و وسائل الإعلام.

إن أول خطوة لحل الأزمة في الجزائر هو الاعتراف بالحقيقة و حتى و إن لم تكن كاملة ، هذه الحقيقة التي أرد الشعب سماعها حتى يتأكد من النية الصادقة لحل الأزمة ،و الاعتراف جاء منذ البداية على لسان عبد العزيز بوتفليقة و الذي دخل في خصومات خطابية كبيرة مع المؤسسة العسكرية ، و اتهمها بأنها استعملت العنف في إلغاء انتخابات 1991، و اتهم كذلك الظباء دون أن يسميهم بالفساد[1]، و بعد هذه الخطوة تحول الرئيس لإقرار و صنع السياسات الأمنية الكفيلة بالقضاء على الأزمة و التي تمثلت في الوئام المدني و المصالحة الوطنية ، ثم تحول بعدها إلى الخطوة الأصعب وهي كيفية إقناع أفراد المجتمع الذين عانو من قريب أو بعيد من ويلات الأزمة ،التي لم ترحما لا طفلا ولا امرأة ،ولا شيخا ولا عجوزا ،ولم تسلم منها حتى المبني سواء كانت حكومية أو شعبية .

[1]- عبد الرزاق مقري ، **المرجع السابق** ، ص8 .

إن الإقناع لا يتم إلا من خلال تبني إستراتيجية اتصالية تقوم بتسويق و دعائية لهته السياسات الآمنة ، و معالجة الظواهراتصاليا تتطلب العديد من الجهود و الوسائل من اجل التحكم أفضل في الأداء و تحقيق النتائج المسطرة بكل كفاءة و فعالية ،و كل عمل اتصالي يحتاج إلى تخطيط محكم عن طريق جمع المعلومات الواقعية و تحديد الهدف ،و حصر المتطلبات و توضيح كيفية و أسلوب العمل و العملية الاتصالية .

1/ الخطاب السياسي :

يلعب الخطاب السياسي دورا مهما لاصال الأفكار و الترويج لسياسة معينة ،و الخطاب السياسي منطوقا أو مكتوبا ،موضوعه الواقع السياسي القائم ،و هم يرتبط ارتباط وثيقا بعوامل اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية في المجتمع ،و الخطب السياسي تختلف بتلاف مراسليه ،وهو يتطلب لغة مؤثرة و مقنعة عند تقديمه و ذلك للتأثير في الرأي العام[1].

لدى تقلد الرئيس بوتفليقة الحكم و من منطلق الظروف السائدة منها الأمنية كظاهرة الإرهاب و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية غير المستقرة و المتدهورة ،كان لزاما عليه أن يكسب دعما جماهيريا كبيرا لسياساته الجديدة ،و استخدم لهذا الغرض الخطاب كوسيلة اتصالية مع المواطنين ،و كان بوتفليقة يستخدم اللغة العامية للتأثير أكثر في أفراد المجتمع و كسب رضاهم و استثارة حماسهم ،و جعلهم داعمين و مساندين للحلول التي طرحها لحل الأزمة الأمنية في البلاد[2].

تلعب لغةالسياسي دورا كبيرا في تحريك المشاعر و تغيير الأفكار ، و لاكن لحصول هذا لابد من توفر مجموعة ممن الشروط لدى المخاطب السياسي خاصة رئيس الجمهورية و هي[3]:

- أن يغلب الطابع السياسي الدبلوماسي في الخطابات الرئاسية .
- على الخطيب التنوع في أساليب الإلقاء ،وكذا في الأداء من أجل السيطرة على مشاعر و فكر الجماهير .

---

[1]- هدى باز ،(**تحليل الخطاب السياسي عند مصطفي كامل**)، أطروحة في تخصص اللغة العربية ، جامعة عين الشمس (مصر)، 2014، ص14 -15 .

[2]- وهيبة محمودي ،(**انعكاس الخطاب الرئاسي لبد العزيز بوتفليقة على الممارس الاعلامية في الجزائر "الصحافة المكتوبة و قطاع التلفزة"**) ، مذكرة في الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص52 .

[3]- أحمد خثير احمد ، (**وسائل التأثير في الخطاب السياسي الجزائري المنطوق**) ، مركز النظم العالمية للبحث العملي ، الموقع : https://www.alnodm.com

- وضوح اللغة ،و التي يمكن لجميع الفئات فهمها .

إنالمتتبع للخطاب السياسي خلال الأزمة يدرك أنه هو خطاب شعبوي و هو ذلك الخطاب الذي يهدف إلى خلق التفاف جماهيري حول السلطة الحاكمة و سياساتها خاصة الأمنية منها ، و المقصود بالخطاب الشعبوي هو ذلك الخطاب الذي يهد إلى خلق التفاف حول مشروع النظام و يسعى إلى دمج الجماهير لأجل تحقيق الأهداف الاديولوجية ، وهو مورد من موارد دعم الشرعية ،وهو يساهم في جعل الأمة موحدة ، حيث يكون أفراد الشعب متحدين و هي عملية تدعم الثقة بين الأفراد و النظام[1].

حظيت المسألة الأمنية على حصة كبيرة في جميع التجمعات و الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خصوصا خلال الحملات الانتخابية ،و كان يؤكد دائما على نهج المصالحة في تحقيق أهدافها ، وأنه لن يلجئ لأي عفو شامل عن المسلحين و لن يدخل أي تعديل على الميثاق الخاص بالسلم و المصالحة الوطنية ، إلا بعد استشارة المواطنين ،لأن المتضرر الوحيد هو المواطن ، ولا يمكن لأي أحد التقرير مكانه[2]. فهذه الكلمات و المعاني و طريقة إلقاء الخطب من طرف الرئيس كان لها الأثر البالغ و الكبير على الموطنين في قبولهم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ،و كانت نتائج استفتاء سبتمبر حول المصالحة أكبر دليل ، حيث وافق على القانون أكثر من 98 % من المصوتين ،و بهذا فقد لعب الخطاب السياسي دورا كبيرا في حل الأزمة الأمنية ، و بذلك فهو من أهم وسائل الاتصال بين الحاكم و المحكومين و هو من وسائل رسم السياسيات في الدولة .

2/ الإعلام :

ان تحقيق السياسات الأمنية التي تبناها صانع القرار في الجزائر لنتائجها المتمثلة في حل الأزمة الأمنية و إنهاء الصراع الذي دام لسنوات ، تتطلب توفير كافة الوسائل اللازمة لذلك ، والتي كان على رأسها وسائل الاتصال الجماهيري خاصة الإعلام ، التي لها تأثيركبير في تكوين و توجيه الرأي العام .

و في هذا الصدد يرى رايت ميلر أن وسائل الاتصال الجماهيري ظاهرة فعالة تمنح الناس شعورا بالإنماء و الروح المعنوية العالية من خلال الهروب المؤقت من الواقع الشاق ، ويؤكد ميلنر أن هذه الوسائل تثري التجارب

[1]- شريف يسعد ، **المرجع السابق** ، ص81-82 .

[2] - مصطفى قاسمي ، المصالحة "سر قوة بوتفليقة و ضعف منافسيه" ، الجريدة الالكترونية صوت الأحرار ، الموقع : http : //www. Ahahrar .om

الإنسانية ،فالناس صاروا يستاقون أغلب مفاهيمهم و خبراتهم من البرامج التي تبثها و سائل الإعلام[1]، و التي تعد من صحافة مكتوبة و مسموعة و مرئية ، من أهم قنوات بث و نشر و توصيل المعلومات و الآراء و المواقف المتبادلة بين " الحكام و المحكومين " في إطار عملية الاتصال السياسي ، وتلعب وسائل الإعلام دور هام في تنشيط هذه العملية ،إذ أن المناقشات و المواقف الخاصة حول المسائل السياسية تأخذ مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لها،فهي إلى جانب تأثيرها على الآراء السياسية للأفراد تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسية ، و على تنظيم نشاطاتها الرئيسة[2].

إن سعي صانع القرار في الجزائر لحل الأزمة الأمنية جعله يستخدم الاتصال السياسي كأهم وسيلة يمكن أن تحقق نتائج ايجابية نظرا لقدرة وسائل الاتصال و الإعلام بالتغلغل و التأثير غي الرأي العام ، لا كن هذا الأمر تطلب من صانع القرار تبني إستراتيجية إعلامية أو ما يعرف بالحملة الإعلامية لأجل إقناع المواطنين و حتي المسلحين بأهمية السياسات الأمنية المنتهجة .

*** مفهوم الحملة الإعلامية :**

هي شكل من أشكال الاتصال الاجتماعي ، تستخدم مجموعة من الوسائل الاتصالية و الأساليب الابتكارية، لحث المجتمع عامة أو بعض فئاته بشكل خاص لقبول فكرة أو أفكار تتبناها أو تدعمها ، و ذلك باستخدام استراتيجة أو أكثر ، وهذه الجهود الاتصالية الخطط لها تهدفإلىإحداث تغيرات إدراكية أو سلوكية لدى جمهور محدد في مكان محدد و خلال مدة محدد ، وتقوم الحملة الإعلامية على مجموعة من المراحل وهي[3]:

_ جمع البيانات و تحديد الأهداف .

_ تحديد الجمهور المستهدفين .

_ صياغة الرسالة الإعلامية .

_ اختيار الوسائل الإعلامية .

---

[1]- جمال العيفة ، **المرجع السابق** ، ص370 .

[2] - يامين نوهدان ، (**الرسالة المفتوحة في الصحف الجزائرية و دورها في عملية الاتصال السياسي**) ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة سطيف ، عدد خاص ، أفريل 2011 ، ص 438 .

[3]- عيسى بوكروش ، (**استراتيجية الاصال في الحملات الاعلامية**) ، مذكرة ماجستير في اتصال استراتيجي ، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012 ، ص ص 67 ، 63 .

_ الجدولة الزمنية للحملة الإعلامية .

_ تحديد مخصصات الحملة الإعلامية .

_ التقويم و التقييم للحملة الإعلامية.

عملت السلطة في الجزائر على تسخير كل وسائل الإعلام من أجل شرح و تفسير كل من سياسة الوئام المدني و بعدها المصالحة الوطنية ، و كان هذا بمثابة الحملة إعلامية لهذه السياسات ،و قد ساعدها كثيرا سيطرتها على الإعلام خاصة التلفزيون و الإذاعة و بعض الصحف ، ففي الواقع و كما هو معروف أن سيطرة السلطة السياسية على وسائل الإعلام يكون هدفها الدعاية من أجل تجميل صورة النظام السياسي وفي هذا الصدد يقول راسم جمال في واقع السياقالعربي " تتجه السياسات الاتصالية كلها لدعم النظام القائم ، و توجهاته في المجالات المختلفة، و خدمة مصالحه الحقيقية و المتصورة على النحو الذي يخدم تماسك النظام و ديمومته ، مما نجم عنه أن استبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصبغة الدعائية المباشرة التي تعزز مصالح النظام و أهدافه ، وتعزز المصالح القطرية ، وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير[1].

لقد أبان الرئيس بوتفليقة عن نيته الواضحة احتكار القطاع منذ وصوله للسلطة ،مبررا ذلك بأن الدولة هي التي تمول الراديو و التلفزيون و هما موجودان للدفاع عن سياسية الدولة ، و لم تنشأ هذه الإذاعات و هذه التلفزة ، لمنحها لهؤلاء الذين يهاجمون الدولة و يتناسون في نكبة شعبهم ، و أكد على أن القطاع يقع على مسؤولية من يمولوه ، وبناء على هذا فقطاع الإعلام استخدم كأداة مهمةللدعاية في ما يخص السياسات الأمنية خصوصا المصالحة الوطنية[2].

أ_ التلفزيون و الإذاعة :

اعتمد صانع القرار على هتين الوسيلتين المهمتين نظرا لما لهما من تأثير على كبير على الرأي العام الوطني ، فالراديو يتخطى حاجز الأمية ، و لا يتطلب الاستماع إليه توافر المعرفة و القراءة و الكتابة ، أما التلفزيون

[1] – يحي اليحياوي ، (**قضايا في تجاذبات العلاقة بين الاعلام و الاتصال و السياسة**)، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013/11/14 ، الموقع : http:// studiesaljazera .com

[2]– فيصل فرحي ، **المرجع السابق** ، ص 22.

فيمكن أن يصل إلى أماكن مختلفة لنقل الرسالة المرئية للمواطن في منزله دون انتقاله إلى مكان تقديم الرسالة ، و هو الحدث في زمن حدوثه و خاصة في أوقات الحروب و الأزمات[1].

تعتبر التلفزة الوطنية الجزائرية من أهم المؤشرات التي تلعب دورا في تكوين تفكير المواطن الجزائري ،و تحريكه نحو قضاياها الهامة و انشغالاتها و دفعه في للمشاركة في رسم الحياة السياسية ، و هي الضمان الأهم للاتصال بين الحاكم و المحكوم ، هذا ماجعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يجعل منها أداة مهمة لشرح و تفسير سياساته الأمنية ، ووجد فيها السند لنقل خطاباته الرسمية ، وتمرير رسالته ، و كما يقول فليب بروتن : فأن الفكرة السياسية تتحول على الساحةإلى رسالة و هذه الرسالة إلى خطاب سياسي بعدما يدعمها صاحب الخطاب بحجج و دلائل ، و تمر الرسالة عبر قنوات التصفية الإعلامية ،و منها التلفزة التي تتدخل في مضمون الخطاب السياسي و تحوله الى خطاب إعلامي يخضع الى من تكفل بتمريره أكثر من خضوعه لمن صنعه[2].

إن صانع القرار في الجزائر صب اهتماماته على التلفزيون و عتبره الضامن الوحيد لتمرير صورته و صوته ، و قد كان الخطاب الرسمي يحظى بمعالجة استثنائية من قبل التلفزيون و الإذاعة الوطنية و الصحفيون في هذا القطاع يبذلون جهدا كبيرا في نص الرئيس لإخراجه في أحسن صورة ممكنة لتصل الرسالة واضحة للمتلقين ، فالتلفزيون كان الوصلة بينه وبين الشعب ، إذ أن جميع الخطب التي ألقاها الرئيس من 1999/04/15 الى 2011/08/31 و التي كان عددها 303 خطاب بثت كلها كاملة على التلفزة خلال النشرات ثم يعاد بثها عند النشرة الثامنة ، و نشرة الواحدة الثامنة مقاتا لا يمكن لأحد من فئات المجتمع تفويته أو نسيانه[3]، و صانع القرار استغل هذا الجانب الاتصالي لتمرير سياساته إلى الرأي العام الجزائري .

ان اعتماد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التلفزيون و الإذاعة كوسيلتين مهمتين في عملية الاتصال بينه و بين المواطنين لم يكن عبثا ، نظرا لأهميتها و ثقلهما لدى المستمع ، فالتلفزيون الجزائري كان القناة الوحيدة التي تهتم بالأخبار و الشأن الوطني ، نظرا لغياب القنوات الخاصة التي كانت ممنوعة بموجب قانون الإعلام في الجزائر، و نفس الشيء بالنسبة للإذاعة الوطنية و التي كانت ملكا و حكرا على السلطة السياسية ، فهتين الوسيلتين كانتا مهمتين و حاسمتين لصانع القرار في الجزائر، وقد لعبت دورا مهما في تعبئة و توعية المواطنين

[1]- محمد نصر منها ، **الاعلام السياسي بين النظرية و التطبيق** . الاسكندرية : دار الوفاء ، ط1 ، ص172 .

[2]- وهيبة حمدي ، **المرجع السابق** ، ص ص49 ، 52 .

[3]- محمد عشرابي ،**الخطاب السياسي و الخطاب الاعلامي في الجزائر** . وهران : دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2003، ص250 .

خول قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية ، وساهمت في إقناع المواطنين أن الحل السلمي هو الأمثل لإيقاف حمام الدم في الجزائر .

ولإيضاح ان التلفزيون من أهم و سائل الاتصال السياسي الذي استخدمته السلطة السياسية ،و الذي ساعد و بشكل كبير في حل الأزمة ، سنستعرض لكم الدراسة التي قام بها الباحث جمال العيفة و التي كانت بعنوان الاتصال السياسي و دوره في العمل السياسي دراسة ميدانية حول استفتاء ميثاق السلم و المصالحة الوطنية بالجزائر (29 سبتمبر 2005) ، وكانت هذه الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، لقد قام الباحث من خلال الدراسة بتوزيع 1800 استمارة على المستوى الوطني و شملت أربع جهات من الوطن :

- منطقة الوسط :و تم توزيع 820 استمارة على ولايتين و هما العاصمة و الجلفة .
- منطقة الشرق و تم توزيع فيها 450 استمارة على ولايتين هما قسنطينة و عنابة .
- منطقة الغرب : و تم توزيع فيها 450 استمارة على ولايتين هما وهران و نعامة
- تم توزيع 180 استمارة على ولايتين هما ورقة و الوادي .

و قد كان من بين مواضيع الاستبانة هو أي الوسائل التي أطلع عليها الأفراد و كانت قد ساعدتهم على فهم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية و كذا على فهم وثيقة الاستفتاء الذي جرى في 2005 .

و قد كانت نتائج هذه الدراسة على الشكل التالي [1]:

[1] - **المرجع السابق** ، ص 338 .جمال العيفة ،

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
التلفزيون	531	20,20
الصحف	455	17,14
المنشور	412	12,52
الإذاعة	277	10,40
الفضائيات	341	12,84
أحد الأفراد	118	4,44
الانترنيت	110	4,14
مقر الحزب	162	6,32
لم أطلع أي مضمون	238	8,93
المجموع	1800	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم وسيلة كون بها الأفراد معارفهم حول سياسية السلم و المصالحة الوطنية ، كانت التلفزيون بنسبة 20,20 و هي أكبر نسبة وهذا دليل على الدور الكبير الذي لعبه في تكوين قناعة الأفراد حول ا الميثاق ، و لقد ظلت السلطات الجزائرية و منذ الاستقلال تعتمد أساسا على التلفزيون كوسيلة ثقيلة ومؤثرة لشرح مختلف المبادرات السياسية لأنها كانت القناة الوحيدة و هي مملوكة ملكية عمومية .

احتلت وسائل الاتصال السياسي الأخرى المراتب الأولى خلف التلفزيون و التي جاءت كالتالي :

– الصحف: احتلت المرتبة الثانية بنسبة 17,14 ،و عملت هذه الصحف سواء عمومية أو خاصة على نشرو الترويج للسياسات الأمنية .

– الفضائيات العربية و الأجنبية : احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 12,52 و قد كانت مصدرا من مصادر إطلاع المواطن الجزائري على هذه السياسات .

– الإذاعة : احتلت المرتبة الخامسة بنسبة 10,43 ، و الإذاعة الجزائرية بمختلف قنواتها الوطنية و الجهوية خصصت لهذا الهدف برامج و حصص و لقاءات مطولة مع مسؤولين ذي صلة بالملف .

ومن خلال الدراسة يتضح لنا جليا أهم و سائل الاتصال السياسي المستعملة لحل الأزمة الأمنية في الجزائر و التي تمثلت في التلفزيون و الصحف و الإذاعة ، و التي تحظى بأهمية كبيرة لدى صانع القرار و المواطن الجزائري.

ب_ الصحافة المكتوبة :

الصحافة هي مجمل المنشورات المطبوعة التي تظهر بشكل دوري (يومي أو أسبوعي أو شهري) ، تكون اما صحافة رأي عام ، أو صحافة إعلام ، أو صحافة متخصصة ، أو تكون معا . و الصحافة مع اكتشاف التقنيات الحديثة ، أصبح لها عدة وظائف منها السياسية ، الاجتماعية و، الثقافية و الإعلامية[1].

تستطيع من خلال الأخبار أن تبني أو تشوه صورة حكومة أو صمعتها، وأن تؤثر في قوة أو سلطة الفاعلين الحكوميين ، كما يمكن أن تضع بعض المسؤولين في موقف حرج مقارنة بغيرهم[2]، و الصحافة المكتوبة أصبح لها مكان مرموق عند صانع القرار خاصة في الدول الديمقراطية ، نظرا لتأثيرها الكبير على الرأي العام المحليو العالمي كصحيفة التلغراف البريطانية و نيويورك تايمز الأمريكية أو الشرق الأوسط أو القدسالعربي و غيرها من الصحف ذات الصدى العالمي ، أما الصحفي فهو يساهم و بشكل كبير في بناء الحقيقة و توضيحها و الكشف عنها ، من خلال انتقائه الصحيح لمعلومات التي ينشرها ،و بحثه الحثيث عن المعلومات ، لذا عليه تبني مجموعة من الخطوات في بحثه على الحقيقة كالتشخيص و الدقيق و معالجة المعلومات و التحقق منها[3].

إن المتتبع للصحافة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، يقودنا إلى إدراك عمق ارتباطها بالسياسة ، بحيث يتضح جليا أنه لا تكاد تخلو أية إيديولوجية سياسية من إيديولوجيةإعلامية اتصالية تدعمها و تناصرها في مواقفها، فقد أقحمت الصحافة في الصراع السياسي و الاديولوجي منذ بداية بين النخب المتصارعة على الحكم بعد الاستقلال ، بدلا من أن تهتم بمعالجة مخلفات الاستعمار .

[1]– عبد الوهاب الكيالي ،**المرجع السابق**، ص552 .

[2]– حمادة ابراهيم البسيوني ، **المرجع السابق** ، ص200.

[3]– عبد القادر رشاد القصبي ، **المرجع السابق** ، ص91 .

الارتباط بها الشكل له مايبرره إذا ماتم الرجوع إلى ما قبل مرحلة الاستقلال أي لبداية تشكل العلاقة السياسية العسكرية ، ففي هته المرحلة نلاحظ أن قادة الثورة كانوا ينظرون إلى و سائل الإعلام على أنها أداة دعائية الهدف منها تعبئة الجماهير و رفع معنويات الثوار ، أما بعد الاستقلال فقد تحولت الصحافة بالنصبة لصانع القرار أداةلإدارة الصراعات على السلطة ، و القضاء على الخصوم السياسيين ، و تجدر الإشارة أن كل الصحف التي عرفتها الجزائر حتى 1965 كانت ناطقة باللغة الفرنسية ، سوى جريدة واحدة التي كانت باللغة العربية و هي جريدة الشعب[1].

عرف النظام الإعلامي خاصة الصحفي نظاما اشتراكيا من فترة 1965الى 1978 و قد تميز بتطور كبير من حيث عدد الصحف الصادرة ، لاكن بقية سيطرة الحكومة على هذا القطاع ، وستمر الحال كما هوإلى غاية 1988 حيث كانت الصحف موجهة من طرف الحزب الواحد الذي سيطر على كل قطاعات الحيات العامة في الجزائر ، و شهدت هته الفترة قانون الإعلام 1982 و الذي سعى لتقنين العلاقة السلطة السياسية بالصحافة ، أما سنة 1988 فقد كانت حاسمة بالنسبة للحياة السياسية في الجزائر و حتى الحياة الإعلامية و الصحافية ،لأن دستور 1989 التعددية الحزبية التي رافقها حرية الرأي و التعبير و الإبداع ...الخ .

عرفت الجزائر سنة 1990 قانون الإعلام الذي نظم القطاع بما فيه الصحافة ، و الذي أقر و لأول مرت الحق في إنشاء الصحافة الخاصة، لاكن هته الحرية لم تدم فبمجرد بداية الأزمة سنة1992 حتى بدأت الصحافة تعرف مضايقات عديدة من طرف السلطة السياسة، هذه الأخيرة حاولت كبت الصحافة حتى لا تسرد حقائق الأزمة للرأي العام ، و ستمر الحال كما هو عليه في السنوات التالية ، واستمرت محاولات السلطة إما بكبت الصحف أو بمحاولة استمالتها لصفها و جعلها ناطق الرسمي لها و المدافع من خيراتها ، و فترة مابعد 1999 فلم يختلف الأمر كثيرا حيث سعت السلطة السياسية لاستخدام الصحافة المكتوبة لحل الأزمة من خلال توظيفها في شرح السياسيات الأمنية التي تبناها رئيس الجمهورية[2].

عمل صانع القرار في الجزائر على التوظيف السياسي لكل وسائل الاتصال السياسي من أجل حل الأزمة الأمنية ، و الصحافة المكتوبة وكغيرها من الوسائل كان لها دور في هذا الشأن ، فتناول الصحافة للخبر الأمني يساهم فعلا و حقيقيا في الوقاية من الإرهاب ومكافحته ، من خلال نشر ثقافة أمنية ، من شأنها أن تعرف

[1]- فيصل فرحي ، **المرجع السابق** ، ص233-234 .

[2]- أمل فضلون ، **المرجع السابق** ، ص ص 146 ،150 ،152 .

المواطن بواقع الإرهاب و تحرضه ضده ، ودفعه للمساهمة في مواجهته ، و الدليل على صحة هذا الطرح هو "فرق الدفاع الذاتي" التي كونها أبناء الشعب في البلديات ، و الذين اقتنعوا بعدما كان بعضهم مساند للجماعات المسلحة[1].

تعمل الصحافة و بكل أنواعها على إثارة المناقشات و الآراء حول الموقف أو الأزمة من خلال طرح وجهات المعنية بهذا الأمر و الأطراف محل المشكلة أو الصراع و المختصين الملمين بجوانب القضية و التوقعات و ما يمكن أن ينتج عن هذا الموقف أو القضية المثارة[2]، وفي الجزائر عملت الصحافة وبكل عناوينها سواء الناطقة باللغة العربية أو الفرنسية على توعية الرأي العام بظاهرة بالإرهاب للسياسات الأمنية و حاولت و بكل الأساليب و بكل الأساليب شرح السياسات الأمنية و الدفاع عليها و ذلك لحث المواطنين للالتفاف حول هذه السياسيات ، وحول القوى الأمنية التي تسعى للسيطرة على الوضع .

وفي الأخير سنحاول تلخيص أهم ما حاول صانع القرار الوصول إليه من خلال اعتماده على الإذاعة و التلفزيون الصحافة المكتوبة في الجزائر :

_ جعل كل من التلفزيون و الإذاعة و الصحف الوطنية ، وسليلة دعائية و تسويقية للسياسات الأمنية ، واستخدامها لشرح بنود هذه السياسات و دفع المواطنين للاستفتاء حول المصالحة الوطنية .

_ دفع الجماعات المسلحة الموجودة في الجبال للاقتناع بالسياسات الأمنية ، وحثها على النزول و تسليم أنفسها إلى الأجهزة الأمنية .

_ تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق و الإجماع الوطني حول السياسات الأمنية المتبعة ،والتي كان على رأسها المصالحة الوطنية ، و سعى صناع القرار لتحقيق توازن بين القوى السياسية و الاجتماعية، عن طريق نبذ التعصب، و تشجيع الحوار و صياغة و تجميع المصالح المختلفة ، و تضيق الفجوة بين المصالح الشخصية و المصالح الوطنية.

_ المساهمة في تنمية الإحساس الوطني ، و تشكيل هوية المجتمع و تحقيق أهداف المصالحة الوطنية .

---

[1]- خيلية ؤريدة ، (**الوضعية الأمية في الجزائر من خلال الصحافة لوطنية في الفترة ما بين 1962– 2000**) ، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010 ، ص 345 .

[2]– أمال فضلون، **المرجع السابق** ، ص 235 .

ثالثا : أثار السياسات الأمنية :

لا تزال الدولة الجزائرية ماضية في سياساتها الأمنية المتبعة منذ مجيء رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، و الرامية إلى عودة الهدوء و الاستقرار لكامل التراب الوطني ، وقد كان هذا واضحا في جميع الخطابات التي أطلقها رئيس الجمهورية منذ توليه منصبه ، من بين هته التصريحات و الخطابات الخطاب الذي ألقاه عند تنصيبه لولاية رابعة سنة 2014 و جاء فيه : يد الجزائر لا تزال ممدودة لأبنائها الضالين ، الذين أوجه لهم الدعوة للعودة للديار ، و المصالحة من أولوياتي ، باسم الشعب الذي تبناها و اعتنقها ، و لا كنه هدد ب الضرب بيد من حديد لكل اعتداء إرهابي يهدد أمن المواطنين و ممتلكاتهم[1].

لقد استطاع صانع القرار في الجزائر من خلال السياسات الأمنية التي تبناها تحقيق جملة من الأهداف المسطرة ، و التي كان على رأسها استدباب الأمن و السلم الوطني ، و كذا استرجاع الجزائر لمكانتها الدولية ، بالإضافة لمجموعة من الأهداف الأخرى ، و التي أجمع الكثيرين من الشخصيات على أنها قد حققت و بشكل كبير ، و من بين هته الشخصيات السيد فاروق قسنطني رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها و الذي قال بمناسبة مرور عشر سنوات على تبني الجزائريين ميثاق السلم و المصالحة الوطنية أن "المصالحة قد حققت 95% من أهدافها ، و هذا بفضل السياسات التي بادر بها عبد العزيز بوتفليقة و التي سخرت لها كل الأدوات و الوسائل ، و يرجع الفضل كذلك لقوات الأمن و الجيش الشعبي الوطني ، و كذلك المواطنين الذي بنو المصالحة بالأغلبية الساحقة في استفتاء 29 سبتمبر2005[2].

و انطلاقا مما سبق يمكن تحديد أهم ما حققته السياسات الأمنية في الجزائر خلال فترة 1999 – 2015 و التي كانت كالتالي :

1– تراجع وتيرة العنف

يعود تراجع العنف إلى ثلاث تطورات و هي : إقدام القوى الأمن على قتل عدد كبير من المقاتلين ، و استسلام الكثير منهم لدى الإعلان عن العفو ، أما السبب الثالث و هو اتخاذ عدد من المسلحين لقرار

[1]– **خطاب رئيس عبد العزيز بوتفليقة عند تنصيبه لولاية رابعة** ، 2014/4/28 ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 12936 ، أفريل 2014 الموقع:http :www.alcharkalawsat .com

[2] – تصريح فاروق قسنطيني ، 2015/9/30 ،(**المصالحة الوطنية "انتاج وطني"**)، جريدة صوت الأحرار الموقع : http://www.sawt –alahrar /com.

الانضمام لحركات التمرد في العراق أ الجماعات الارهابية في أوروبا ، وفيما يخص العناصر الذين سلمو أنفسهم فقد ذكر مسؤولين في وزارة العدل لمنظمة "هيومنرايتشراتش " في جويلية 2005 ، أن إجمالي المستفيدين من قانون الوئام المدني الذين صدر في 1999 زاد عن 5500 شخص ، أما فيما يخص قانون المصالحة الوطنية فقد صرح وزير الداخلية نور الدين زرهوني ،أن 80% من الارهابين قد سلمو أنفسهم ،و لاكن هذه النسبة لا يستطيع أحد إثباتها أو إنكارها سوى الجهات المختصة[1].

تراجع وتيرة العنف كان له الأثر البالغ في عودة الأمن و الطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدمار و الخراب ، ونطلق بعد الأمن و الاستقرار معركة أخرى و المتمثلة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني ، وكذا البنى التحتية التي قد تضررت كثيرا من أعمال العنف[2].

2- استرجاع المكانة الدولية

تحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال هته الفترة ، نتيجة لانخفاضوتيرة العنف الداخلي، و نتيجة لمساعي الرئيس الدبلوماسية التي لم تهدأ ، و التي استخدم فيها حنكته و خبرته التي اكتسبها خلال توليه منصب وزير الخارجية سابق في عهد هواري بومدين ، و قد أجرى بوتفليقة أربعين زيارة دولية خلال السنوات الأولى من ولاياته ، التي رأى فيها أداة هامة لإقناع الحكومات الأجنبية بأن الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب ، و كذا لجلب الاستثمار و المستثمرين الأجانب . و قد ساعد التعاون بين الجزائر وبعض الدول الكبرى في المجال الأمني على وضع حد للعزلة التي كانت تعيشها الجزائر ، بل وجعلت منها رائدا عالميا في محاربة ومكافحة الإرهاب الداخلي و العالمي[3].

على الرغم من النجاحات المحققة بخصوص إعادة الأمن و الاستقرار في الجزائر ، إلا أن نجاح مشروع السياسات الأمنية يبقى منقوصا ، وذلك لبقاء بعض الملفات عالقة كملف المفقودين جراء العشرية السوداء، فعائلات المفقودين مستاءة من عدم استعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف[4].

---

[1]- رشيد تلمساني ، **المرجع السابق** ، ص 14-15 .

[2]- خديجة غبار، **المرجع السابق** ، ص77 .

[3]- رشيد تلمساني ،**المرجع السابق** ، ص17-18 .

[4]- فاطمة وناس ،**المرجع السابق** ، ص 49 .

خلاصة واستنتاجات

عرفت الجزائر مرحلتين مهمتين خلال حياتها السياسية ، و هي مرحلة الأحادية الحزبية و مرحلة التعددية الحزبية ،فالمرحلة الأولى امتدت من 1962 إلى 1989 و هته الفترة عرفت في السنوات لاستقال صراعا شديدا على السلطة ، بين الساسة الحاكمين و أطراف خارج الحكم ، حيث كان كل يرى أحقية في الحكم لأنه هو من ساهم و بشكل كبير في استرجاع الجزائر لسيادتها ، و في الأخير انتهى الصراع بسيطرة هواري بومدين على مقاليد الحكم، والذي بقي في منصبه حتى وفاته 1978 ، و بعدها تولى الحكم الشاذلي بن جديد و الذي استمر في الحكم إلا أن قدم استقالته عند توقيف المسار الانتخابي .

إن واقع الاتصال السياسي في هته المرحلة ، فيلاحظ أن السلطة السياسية قد اعتمدت على قطاع الإعلام و الذي كانت تحتكره من أجل الترويج لسياساتها ، و كانت أكثر الوسائل استعمالا هو التلفزيون و الإذاعة التي كانت أكثرا تأثرا من الصحف في نظر صانع القرار في الجزائر .

دخلت الجزائر في مرحلة التعددية بعد إقرار دستور 1989 ، و الذي فتح المجال لظهور عدة أحزاب ، ثم بعدها فتح الباب أمام الإعلام و بالضبط الصحافة المكتوبة ، و التي فتحت المجال أمام الخواص لإنشاء الصحف و التي وسعت من مجال الاتصال السياسي ، و أتى بعدها قانون الإعلام لسنة 2012 ثم قانون 2014 الذي سمح بإنشاء قنوات فضائية خاصة ، و التي فتحت نافذة جديدة للمواطن للتعبير عن أرائه و تطلعاته .

إقرار التعددية في الجزائر دون تهيئة مناخ مناسب لها أدى بالجزائر للدخول في نزاع شديد ، و الذي كلف الجزائر خسائر بشرية و مادية كبيرة ، لأن الصراع لم يكن مع قوى أجنبية بل كان بين أبناء الوطن الواحد ، وهذا الوضع الخطير دفع صانع القرار في الجرائر للتحرك من أجل حل الأزمة الأمنية خاصة بعد تفاقمها منذ 1997 ، فأقر جملة من السياسات الأمنية والتي تمثلت في قانون الرحمة و الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية .

السياسات الأمنية السلمية التي متبعة بعد 1999 كان لها الدور الكبير في حل الأزمة الأمنية ، و عودة الأمن و الاستقرار لكامل ربوع الوطن ، و هذا النجاح كان نتيجة لتوافر مجموعة من الشروط و العمليات أبرزها الاتصال السياسي ، والذي استخدمت السلطة السياسية من خلاله كل وسائل كالتلفزيون و الإذاعة

و الصحف، وكل الأساليب كالتسويق السياسي و الدعاية السياسية و الإعلان السياسي و الخطاب السياسي و حتى الشائعة السياسية .

الخاتمة

وفي خاتمة دراستنا ما يمكن قوله هو أن الاتصال عملية جد مهمة لوجود علاقات تفاعلية ايجابية بين أفراد المجتمع و بين الأنظمة السياسية و المواطنين لذلك تنوعت و تعدد الدراسات التي عالجت هذا الموضوع ، سواء باعتباره ظاهرة إنسانية اجتماعية أو ظاهرة ثقافية أو ظاهرة سياسية لا كن كل النتائج المتوصل إليها أفضت إلى نتيجة واحدة مفادها أن أي كيان ومها كان لا يمكنه الاستمرار إلا من خلال اعتماده على الاتصال .

إن هذه الأهمية التي يكتسبها الاتصال جعلت منه حجر الأساس داخل كل الأنظمة بما فيها الأنظمة السياسية التي جعلت منه أداة مهمة لقيامها بوظائفها المتنوعة و المتعددة ، و أهم أنواع الاتصال التي تعتمد عليها السلطات السياسية هو الاتصال السياسي و الذي يحمل في معناه معالجة المواضع السياسية عن طريق الاتصال ، و الاتصال السياسي هو النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب و الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية و تؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد و الشعوب فمضمون الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في بيئة السياسية سواء كان متعلقا بأعمال الحكومة و أساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها ، وهم ما يعكس نشاط الساسة الذين يتخذون من وسائل الاتصال منابر صوت السلطة إلى الشعب أو نشاط الاعلامين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار و المشاركة في العملية السياسية ،أو من خلال مراقبة الحكومة و متابعة نشاطات رجالها ،و غالبا ما يلجأ هؤلاء (الساسة و الإعلاميون) إلى وسائل الاتصال الجماهيرية لتحقيق أهدافهم

إن الاتصال السياسي باشتراكه في علمين مختلفين و مهما الاتصال و السياسة أصبح يكتسي اهتماما كبيرة عند العلماء و المفكرين سواء كانا متخصصين في الاتصال أو في السياسية ومن أهمهم كارل دويتش و ديفد ايستون ، جبريال ألموند ، هارولد لازويل ...الخ ، و قد ساهمت تلك الدراسات الكثيرة في إثراء حقل الاتصال السياسي و وضحت أهمية هذه العملية في الحياة السياسية لدول العالم ، وكذلك من الناحية

العلمية أدت إلى استقلال هذا العلم شيء فشيء عن العلوم الأخرى ، وبالتالي أوجدت له عدة نظريات و نماذج خاصة بدراسته .

السلطة الحاكمة و لكي تضمن بقائها و استمرارها عليها أن تتكفل و تتبنا مطالب أفراد المجتمع سواء كانت مطالب اجتماعية ، أو سياسية ، اقتصادي ، لأن تلبة هذه المطلب وأخذها بعين الاعتبار يغنيها عن أكبر العواقب التي يمكن أن تواجهها و متمثلة في سخط الأفراد المجتمع ، و تتمثل استجابة السلطة السياسية لهذا الأمر عبر إقرار و سن مجموعة من القرارات و التي تشكل في مجموعها سياسة عامة والتي تعني عملية نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي ، ومن أهم هذه العناصر : دستور الحكم في الدولة الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة ، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ،السلطة القضائية، الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح، الصحافة و الرأي العام، الإمكانات و الموارد المتاحة وطبيعة الظروف العامة للبلد.

السياسية العامة أصبحت اليوم من أهم و أكثر المواضيع دراسة في حقل السياسة و هذه أهمية اكتسبتها نضرا للمكانة التي تحوزها داخل الأنظمة السياسية لأنها توضح توجهات الحكومة و كذلك لأنها العملية التي تمس تقريبا كل الأفراد داخل المجتمع و تتداخل في صاناعتها عدة عوامل و عدة فواعل سواء أكانت هذه الفواعل رسمية أو غير رسمية ، و السياسة العامة لها عدة أنواع ،كما لها عدة خصائص و مكونات .

السياسة العامة هي عملية يتضمن نجاحها توفر العمليات أخري تكملها و تضمن لها النجاح و من بيناها الاتصال السياسي الذي يعتبر عملية أساسية تتدخل في جميع مراحل صنع السياسية العامة ، فهو وسيلة تستخدمها السلطة السياسية لإيصال سياساتها و قراراتها للمواطنين و هي تستخدمه لتهيئة الظروف الملائمة لتلك السياسات من أجل أن يوافق عليها المواطنين و يساندونها و لا يتخذون موقف معادي ضد هذه السياسات ، و في الجانب الآخر نجد الاتصال السياسي بقنواته المتنوعة يستخدم من طرف المواطن الذي يستعمله كوسيلة مهمة لإيصال مطالبهم و انشغالاتهم لدوائر صنع القرار ، ويلجئ المواطن في هذا الصدد لكل الوسائل و التي يمكنها أن تحق أهدافه كالإذاعة و التلفزيون و الصحف .

الخاتمة

إن النظام السياسي الجزائري في الجزائر عرف مرحلتين تاريخيتين كان الفاصل بينهما دستور 1989 ، فقبل هذا التاريخ كانت الجزائر تعيش نظام الأحادية الحزبية و حتى الأحادية الإعلامية فالسلطة السياسية في الجزائر كانت تحتكر الإعلام و كل وسائله من أجل تمرير سياساتها و استخدامه كوسيلة ترويجية لكل ما تقوله و تقوم به و هذه الفترة تميزت بالاعتماد على الصحف و التلفزيون كأهم وسيلتين للتسويق و الدعاية بالنسبة لصانع القرار .

أما في ما يخص الفترة ما بعد 1989 أي بعد صدور دستور التعددية ، فقد عرفت فتح المجال السياسي و من بعدها فتح المجال الإعلامي سنة 1990 هذا الفتح عرف لأول السماح بإنشاء الصحافة الخاصة ، لا كن هذا الحرية لو تدم طويلا نظرا لاندلا ع مواجهات بين قوات الأمن و أنصار الحزب المنحل و التي تعرف بالأزمة الأمنية ، هذه المرحة عرفت عودت هيمنة السلطة السياسة على وسائل الإعلام و قيامها بمضايقة الصحف التي لا تسير في نهجها و الحجة كانت هذه الحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل الجزائر ، لا كن و بعد انفراج الأزمة الأمنية بدأت الأمور تتحسن في هذا الجانب ، و عرف الاتصال السياسي تطورا كبيرا نضرا لتعدد و تنوع قنواته و التي كان أبرزها الانترنيت و التلفزيون ، هذا الأخير الذي فتح أمام الخواص بموجب قانون الإعلام 2014 .

إنهاء سنوات من الجمر في الجزائر و عودة الأمن و الاستقرار لكافة ربوع الوطن ، كان نتيجة إرادة سياسية قوية من طرف صانع القرار ، ونتيجة التسامح و بين أبناء الجزائر ، و كان كذلك توفير العناصر اللازمة لحل الأزمة ، و التي كان أهمها الاتصال السياسي ، فالسياسيات الأمنية التي رسمها صانع القرار في الجزائر لم تكن لتحقق المطلوب منها لولا و جود اتصال سياسي فعال عمل على شرح و تفسير هذه السياسيات للمواطن و للجماعات المسلحة التي كانت في الجبال .

لقد لعب الاتصال السياسي الدور المهم في المساهمة في حل الأزمة الأمنية نظر لأن السلطة السياسية في الجزائر و عند تبنيها لحل الأزمة بالخيار السلمي ، وفرة كل وسائل و أساليب الاتصال السياسي لتضمن و وصول سياساتها بكبر قدر من الوضوح و الشفافية ، فمن ناحية الأساليب فقد اعتمدت كثيرا على التسويق السياسي و الخطاب السياسي و الإعلان السياسي ، أما فيما يخص الوسائل فقد اعتمدت كثيرا على الإذاعة و التلفزيون و الصحف بكل أنواعها .

الخاتمة

لقد فقدت الجزائر الكثير من جراء هذه الأزمة ، و كانت الفاتورة جد باهظة لان الخسائر البشرية كانت كبيرة و حتى المادية كانت جد عالية نضرا لاستهداف المنشئات القاعدية من مصانع و مؤسسات إدارية تابعة للدولة ، وحتى منازل السكان خاصة في المناطق الريفية ، وكلفت الأزمة الجزائر الكثير على الصعيد الدولي حيث أصبح الجزائر تعيش عزلة أمنية لا مثيل ها ، لا كن و بمجرد نجاح الجزائر الخروج من الأزمة الأمنية بدأت الأوضاع في التغير و بدأ في التحسن ، و كانت بداية الانطلاق في عملية التنمية الشاملة ، وبدأت الجزائر تستعيد مكانتها العربية و الإفريقية و حتى العالمية ، بل و صارت الجزائر رائدا عالميا في مكافحة الإرهاب .

و كنتيجة نهائية فقد تم من خلال الدراسة إثبات الفرضية الأساسية والتي كانت على الشكل التالي " ترتبط مستويات نجاح وفاعلية السياسات العامة بمستوى تفعيل الاتصال السياسي في كل الاتجاهات في إطار تفعيل النظام الديمقراطي" و أكدتها دراسة حالة الجزائر و التي أثبت نجاعة الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة في الجزائر ، رغم وجود بعض مسائل العالقة وذلك راجع لعدم اكتمال نمو الديمقراطية في الجزائر

إن من أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة ك

1- قبل تبني أي قرار يجب توفير الظروف اللازمة لذلك و يجب دراسة عواقب كل قرار يتخذ سواء يمس أعداد كبيرة أو صغيرة من أفراد المجتمع ،و توقيف المسار الانتخابي خير دليل على غياب الرؤية الاستراتيجة البعيدة المدى .

2- إغفال و تغيب الاتصال السياسي في سنوات ماضية و غياب فضاءات لتعبير المواطن عن أفكاره و انشغالاته ، أدى إلى انفجاره و تحوله للعنف في أحداث 1888 ، و التي من جرائها عرفت الجزائر الأزمة الأمنية ، لذلك هو لزاما على السلطة السياسية توفير قنوات أكثر للاتصال السياسي .

3- مساهمة الاتصال في حل الأزمة الأمنية يظهر الدور الكبير الذي تلعبه هذه العملية في الحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل الدول لذلك على السلطة السياسية في الجزائر توفير قنوات أخرى لضمان التواصل الايجابي مع المواطنين .

قائمة المراجع :

*** المراجع باللغة العربية :**

1– أبو زياد فاروق ، **الإعلام والسلطة الإعلام السلطة و السلطة الإعلام** . القاهرة : عالم الكتاب لنشر والتوزيع، 2007.

2–أبو عمود محمد سعد ، **التسويق السياسي و إدارة الحملات الانتخابية** . الإسكندرية : منشاة المعارف، 2008 .

3- أبو عرجة تيسير ، **دراسات في الصحافة و الإعلام** . عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2000 .

4- ابن منظور بن مكرم جمال الدين . **لسان العرب** ، مجلد 07 ، بيروت : دار صادر للطباعة و النشر، ط1، (ب.س.ن) .

5- البيوني كمال ، **تحليل السياسات التربوية و تخطيط التعليم –المفاهيم و المداخل و التطبيقات** .عمان : دار الفكر ، 2009 .

6- البسيوني إبراهيم حمادة ، **الصحافة و صنع القرار في الوطن العربي** . القاهرة : علم الكتاب ، 2005 .

7- المصالحة حمدان محمد ، **الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي** .عمان : دار وائل ، ط 2 ، 2002.

8- آل سعود سعد،، **الاتصال و الإعلام السياسي** . الرياض : دار الكتاب الحديث ، 2010.

9- آل سعود سعد بن سعود ، **الاتصال السياسي في وسائل لإعلام وتأثيره على المجتمع السعودي**. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 2006.

10- البشر محمد بن سعود ، **مقدمة في الاتصال السياسي** . الرياض : مكتبة العبيكان ، 2007.

11- الهندي محمود إحسان ، **الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العصر العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال** . دمشق : مطابق الجمعية التعاونية ، 1997 .

12- الحمداني أحمد قحطان ، **مدخل إلى العلوم السياسية** . عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012 .

13- الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسية** . لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، (ب.س.ن).

14- العزاوي نجيب وصل ، **مبادئ السياسية العامة** . الأردن : در أسامة للنشر و التوزيع ، 2003.

15- العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر** . القاهرة : دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1999 .

16- الفهداوي خليفة ، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية و التحليل . عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة** ، ط1 ، 2001 .

17- القصبي رشاد عبد الغفار ، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي** . القاهرة : مكتبة الآداب ، 2007.

18- القريوتي محمد قاسم ، **مبادئ الإدارة و النظريات و العمليات و الوظائف** . الأردن : دائر وائل ، ط 3، 2006 .

19- القريوتي محمد قاسم ، **رسم و تنفيذ السياسة العامة** . الأردن : دار المسيرة ، 2004 .

20- الخزرجي ثامر كامل ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** . الأردن ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2004.

21- الصاوي علي ، **دليل القيادات البرلمانية في حماية حقوق المرأة , هيئة الأمم المتحدة للمرأة،** مكتب مصر ، 2001.

22- الشرقاوي سعاد ، **الأحزاب السياسية (أهميتها ،نشأتها ، نشاطها)** . القاهرة : مركز البحوث البرلمانية ، 2005 .

23- الطائي حميد ، بشير العلاق ، **أساسيات الاتصال نماذج ومهارات** . الأردن : دار اليازوري العلمية ، 2009.

24- الغزالي أسامة حرب ، **الأحزاب السياسية في العلم الثالث** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 19990 .

25- إمام عبد الفتاح إمام ، **الديمقراطية و الوعي السياسي** . مصر : نهضة مصر للنشر والتوزيع ، ط 1،2006 .

26- أندرسون جيمس ، **صنع السياسات العامة** . (ت : عامر الكبيسي)، الأردن : دار المسيرة ، ط1، 1999 .

27- إسماعيل سعد ، **نظرية القوة في الاتصال الإنساني** . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.

28- إسماعيل علي سعد ، **مبادئ علم السياسة :دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية.** الإسكندرية : دار المعرفة للنشر و التوزيع ، 2004 .

29- إسماعيل علي سعد ، **قضايا علم السياسة** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2003 .

30- بوشعير السعيد ، **النظام السياسي الجزائري** . الجزائر : دار الهدى ، ط1 ، 1993 .

31- بيان كلود ، **طرق التضليل السياسي** . بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ،ط1 ، 2009 .

بن خرف الله الطاهر ، **مدخل إلى التسويق السياسي** .الجزائر : دار هومة ، ط1، 2007.

32- دانكان جان ماري ، **علم السياسية** . (ت : محمد عرب صاصيلا) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2007.

33- كشك محمد بهجت ، **العلاقات العامة و الخدمة الاجتماعية** . الإسكندرية : المكتب الجامعي للحديث، 2007 .

34- مأمون فندي ، **حروب كلامية الإعلام و السياسة في العالم العربي** . بيروت : دار ساقي ، 2007 .

35- ماتلار أرمان ، ماتلار ميشال ، **تاريخ نظريات الاتصال** .(ت: لعياضي نصر الدين و الصادق رابح) ، لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، ط1 ، 2005 .

36- مجاهد جمال ، **الرأي العام و طرق قياسه** . الإسكندرية : دار المعرفة ، 2006.

37- مجاهد جمال وآخرون ، **مدخل الاتصال الجماهيري** . مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2008.

38- مجاهد جمال ، **الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية المنهجية)** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2010.

39- مجذوب طارق ، **الإدارة العامة العملية الإدارية و الوظيفة العامة و الإصلاح الإداري** .لبنان : منشورات حلبي الحقوقية ، 2003.

40- ملفين ديفلر و ساندابول روكتيش ، **نظريات وسائل الإعلام** .(لترجمة كمال عبد الرؤوف)، القاهرة:دار الدولية لنشرو التوزيع ، (ب . س . ن) .

41- منها محمد نصر ، **الإدارة العامة و إدارة الخوصصية من نماذج لتجارب بعض دول العالم** . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .

42- منها محمد نصر ، **الإعلام السياسي بين التنظير و التطبيق** . الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطبعة و النشر ، ط1 ، 2007 .

43- منها محمد نصر، **علم السياسة الأصول و النظريات** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .

44- مصباح عامر ، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام** . الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2008 .

45- مرسي طاهر عطية ، **أساسيات التسويق و الإعلان** . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998 .

46- ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية الحزبية** . قالمة : مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006 .

47- ندا أيمن منصور ، **الصور الذهنية و الإعلامية عوامل التشكيل و إستراتيجية التغيير** . القاهرة : مدينة برس ، ط1، 2004 .

48- عبد القادر، **تسويق السياسة والخدمات** . لبنان : مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

49- عبد الرحمان بسام ، **الإعلام البرلماني و السياسي** . الأردن : دار أسامة لنشر و التوزيع ، ط1،2011.

50- عبد الرحمان عبد الله محمد ، **سوسولوجيا الاتصال والإعلام** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005.

51- عبد الفتاح إسماعيل ومحمد منصور هيبا ، **النظم السياسية وسياسات الإعلام** . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب . 2009.

52- علي أحمد عبد القادل ، المنوفي كمال ، **النظريات و النظم السياسية** . القاهرة : دار نهظة الشرق ، ط1 ، 2002 .

53- عرب هاني ، مبادئ علم السياسة (**مدخل ...موجز لدراسة العلوم السياسية**). الأردن ، (ب.س.ن).

54- فتحي عادل، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم تحليل عالم السياسة** . الإسكندرية : دار الجامعة ، 2007.

55- صحراوي بن شيخة و آخرون ، **التسويق السياسي** . الأردن : دار كنوز المعرفة العلمية ، 2010.

56- قويسي حامد عبد الماجد ، **دراسة في الرأي العام مقاربة سياسية** . القاهرة : مكتبة الشوق الدولية، ط1، 2003 .

57- قيرة إسماعيل وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . لبنان : مركز الوحدة العربية ، ط 1 ، 2002 .

58- شلبي احمد ، **العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي والمحلي والدولي في عصر المعلومة**. الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ط1 ، 2012.

59- محمد شلبيي ، **المنهجية في التحليل السياسي مفاهيم ، مناهج ، اقترابات ، أدوات** . الجزائر : (ب.س.ن) ، 1997 .

60- تمار يوسف ، **الاتصال و الإعلام السياسي (الثقافة السياسية بين وسائل العلام و الجمهور)**. الجزائر : دار الكتاب الحديث ، 2012 .

*** قائمة المراجع باللغة الأجنبية :**

1- Brahim Brahim , **la doctrine de l information en Algérie** . Algérie ,1998 .

2- fandy mamoun , **cavil war world media and polities in the Arab world** , London , 2007.

3- Mestafaoui Belkeacam , **usages des media en question** . Algérie ,1982 .

قامة المراجع

* **المجلات :**

1- ابراهيم محمد عبد الله ، (**الدعاية السياسية و أثرها في تشكيل الرأي العام**)،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة العراق ، 2012 .

2- بو خبزة نبيلة ، **الاتصال السياسي :نماذج الاتصال السياسي للكاتب هيوك كازنيف** ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 15، جامعة الجزائر ، جوان 2014.

3- بن ورقلة نادية ، (**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي و الاجتماعي لدى الشباب العربي**) ، مجلة جامعة ورقلة ، 24 مارس 2014 .

4- زاغاشو هشام ،(**صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة و علاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة**) ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، جامعة سكيكدة ، العدد 10 ، 2015 ، ص83 .

5- حالس موسى ، ناصر مهدي ،(**دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني**)، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية ، العدد 2، جامعة الأزهر بغزة ، 2010 .

6- يامين بوهدان ، (**الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية ودورها في عملية الاتصال السياسي**)، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة سطيف ، عدد خاص ، أفريل 2011.

7- ناصري أحمد ،(**دراسة تحليلة لعملية صنع القرار السياسي**)، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 01، جامعة دمشق ، 2005 .

8- فرحي فيصل ، (**الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر**)، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2013/2012 .

9- تلمساني رشيد ، (**الجزائر في عهد بوتفليفة الفتنة الأهية و المصالحة الوطنية**)، مجلة كارنيغي للسلام الشرق الأوسط ، العدد 07 ، مؤسسة كارنيجي ، جويلية 2008.

* **المذكرات و الدراسات**

1- العيفة جمال ،(**الاتصال الشخصي و دوره في العمل السياسي**)، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2007/2006.

2- ؤريدة خيلية ، (**الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة مابين (1992-2000)**) ، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر3 ، 2011/2010 .

3- باز هدى ،(**تحليل الخطاب السياسي عند مصطفى كامل**)، أطروحة دكتوراه ، قسم اللغة العربية، جامعة عين الشمس (مصر) ، 2014 .

4- بكروش عيسى ،(**استراتيجية الاتصال في الحملات الإعلامية**)، مذكرة ماجستير ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

5- بن قفة سعاد ،(**المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)**)، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2012/2011 .

6- وناس فاطمة ،(**المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر**)، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2013/2012.

7- زغزات مهدي ، (**دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر**)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014/2013.

8- زراق لحسن ،(**الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة**) ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الانسانية، ، جامعة قسنطينة ، 2009/2008 .

9- حمودي وهيبة ، (**انعكاس الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفلقة على الممارسة الاعلامية في الجزائر (الصحافة المكتوبة و قطاع التلفزة)**)، مذكرة ماجستير ، قسم علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2003/2002 .

10- طيلب أحمد ، (**دور المعلومات غي رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2007/2006.

11- موساوي ليل يمينة ، (**التعابير المسكوكة و دورها في الخطاب السياسي دراسة دلالية تقابلية عربية –فرنسية**)، مذكرة ماجستير ، قسم اللغة العربية ، جامعة تلمسان ، 2011/2010 .

12- منصوري فاطمة الزهراء ، **دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية** ....، قسم العلوم السياسية ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ،2014/2013.

13- عموش يسمينة ، (**التنظيم الإداري في جامعة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم علاقات الدولية و العلوم السياسية**)، جامعة الجزائر ، 2009/2008 .

14- فضلون أمال ، (**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في للتأثير على الرأي العام**)،مذكرة ماجستير ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة عنابة .

15- صحراوي يسعد الشريف ،(**مسألة المشروعية و تأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر (1962–2009)**) ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2009/2008 .

16- قواسم ، بن عيسى ، (**استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في صنع قراراتهم السياسية و تحقيق الحكم الراشد (2007–2012)**)، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ،2013/2012 .

17- قرقاح ابتسام ، (**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1998–2009)**، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011/2010 .

18- تيتي حنان ،(**دور الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام)** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014/2013 .

19- ضميري عزيزة ، (**الفواعل السياسية و دو رها في صنع السياسة العامة في الجزائر**)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 .

20- غبار خديجة ، (**الآليات السياسية لإدارة اللأزمة بين الطرح النظري و الممارسة العملية دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم و مصالحة الوطنية**) ، مذكرة ماستر ، جامعة خميس مليانة ، 2015/2014 .

*** الملتقيات و المحاضرات :**

1- المحميد زهير عبد الهادي ، (**العمل الحزبي المنظم و دوره في تنمية المجتمعات**)، **مؤتمر التوافق السنوي الثالث لحركة التوافق الإسلامي** ، الكويت : مكتب الدراسات الإستراتيجية ، 10- 2006/04/11 .

2- مقري عبد الرزاق ،(**التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**) ، حركة مجتمع السلم .

2- مشري مرسي ، (**المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية التفعيله**) ، **ملتقى بعنوان التحولات السياسية و إشكالية التنمية في المجتمع في الجزائر واقع و تحديات** ، قسم العلوم القانونية ، جامعة الشلف ، 2008/08/20 .

*** المراسيم و القوانين**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رقم 95-12 ، المتضمن الأحكام الانتقالية الخاصة بقانون الرحمة ، **الجريدة الرسمية** ، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 1995 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رقم 99-08 ، المتضمن ، إجراءات الوئام المدني ، **الجريدة الرسمية** ، العدد46الصادر بتاريخ 13 جويلية 1999 .

*** المواقع الالكترونية :**

1- اليحياوى يحي ، قضايا في تجاذبات العلاقة بين الإعلام و الاتصال و السياسية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013/11/14 ، الموقع aljhttp://studies zeera .net

2- أمجد عادل ، أصول المصالحة الوطنية ، مجلة الأهرام ، العدد 46258، ، 12جويلية 2016، الموقع:

htt://www .ahram .org .eg/ newsQ/224031.aspx

3- أحمد خثير أحمد ، وسائل التأثير في الخطاب السياسي الجزائري المنطوق ، مركز النظم العالمية لخدمة للبحث العلمي ، الموقع :

Htt://www.alnodom .com

4- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، موسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي) ، 2005 ، الموقع :

Htt://www . kotobarabia .com

5- قاسمي مصطفى ، المصالحة سر قوة بوتفليقة و ضعف منافسيه ، جريدة صوت الأحرار ، الموقع :

Htt://www.sawt al ahrar .com

6- قربال نور الدين ، الاتصال السياسي و الديمقراطية ،الجريدة الالكترونية هسبريس ، الوقع :

Htt://www.harspers.com

7- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عند تنصيبه لولاية رابعة ، 2041/04/28 ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 12936، الموقع : Htt://www . al chark al alawsat.com

8- تصريح فاروق قسنطيني ، المصالحة الوطنية انتاج جزائري ، جريدة صوت الأحرار ، 2015/09/20، الموقع Htt://www.sawt al ahrar .com

الفهرس :

مقدمة.....ص أ

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : السياسة العامة إطار نظري .....ص 12

أولا : مفهوم السياسة العامة .....ص 12

أ- تعريف السياسة العامة.....ص 12

ب- خصائص السياسة العامة .....ص 19

ج- مكونات السياسة العامة.....ص 21

ثانيا : مراحل السياسة العامة .....ص 23

ثالثا : أنواع ومستويات السياسة العامة .....ص 27

أ – أنواع السياسات العامة .....ص 27

ب- مستويات الاتصال السياسي.....ص 27

رابعا : فواعل رسم السياسة العامة.....ص 28

أ- الفواعل الرسمية .....ص 28

ب- الفواعل غير الرسمية .....ص 30

المبحث الثاني : الاتصال السياسي إطار نظري .....ص 34

أولا : نشأة الاتصال السياسي .....ص 34

ثانيا : مفهوم الاتصال السياسي.....ص35

أ- تعريف الاتصال السياسي.....ص 36

ب- عناصر الاتصال السياسي .....ص 39

ثالثا : مستويات الاتصال السياسي .....ص 40

رابعا : وظائف الاتصال السياسي .....ص 42

خامسا : نماذج الاتصال السياسي .....ص 56

الخلاصة و الاستنتاجات .....ص 51

الفصل الثاني : دور الاتصال السياسي في ترشيد السياسة العامة

المبحث الأول : أساليب ووسائل الاتصال السياسي في رسم السياسة العامة.....ص54

أولا : أساليب الاتصال السياسي .....**ص 45**

أ – التسويق السياسي .....ص 55

ب- الإعلان السياسي .....ص 57

ج- الدعاية السياسية.....ص 59

د- الخطاب السياسي.....ص 61

هـ- الشائعة السياسية.....ص 63

ثانيا : وسائل الاتصال السياسي **ص65**

أ- الإعلام .....ص 65

ب- الانترنت.....ص 67

المبحث الثاني : أبعاد الاتصال السياسي عبر مراحل رسم السياسة العامة.....ص 68

أ- تحديد المشكلة و جمع المعلومات .....ص 69

ب- إدراج المشكلة في جدول أعمال الحكومة.....ص 71

ج- إعلان محتوى السياسة العامة.....ص 72

د- تقييم و تقويم السياسة العامة .....ص 76

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثالث : دور الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية في الجزائر

المبحث الأول : واقع الاتصال السياسي في الجزائر.....ص 81

أولا : طبيعة النظام السياسي الجزائري .....ص 81

أ- النظام السياسي في ظل الأحادية.....ص 81

ب- النظام السياسي في ظل التعددية .....ص 82

ثانيا : تطور الاتصال السياسي في الجزائر .....ص 84

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال .....ص 85

ب- مرحلة الأحادية الحزبية .....ص 86

ج- مرحلة التعددية السياسية .....ص 88

المبحث الثاني:وسائل و أساليب الاتصال السياسي في حل الأزمة الأمنية.....ص 91

أولا : السياسات الأمنية المتبعة لحل الأزمة.....ص 91

أ- تعريف بالأزمة الأمنية .....ص 91

ب- السياسات الأمنية 1999/ 2015 .....ص 92

ثانيا : أساليب ووسائل الاتصال السياسي في حل الأزمة .....ص 96

أ- الخطاب السياسي .....ص 97

ب- الإعلام .....ص 98

ثلثا : آثار السياسات الأمنية .....ص 107

أ- تراجع وتيرة العنف .....ص 107

ب- استرجاع المكانة الدولية.....ص 108

خلاصة و استنتاجات .....ص 109

خاتمة.....ص 111

المراجع.....ص 115

الفهرس ص126